



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: 2013/

القسم: علوم التسيير
ميدان: علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية وبنوك

مذكرة بعنوان:

دور الشراكة الاوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي
المباشر إلى الجزائر.
- دراسة الجوانب المالية -
-الفترة من 2002 إلى 2011-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية وبنوك

إشراف الأستاذ:

فريد مشري.

إعداد الطالبة:

- نعيمة صيفي.

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: صونيا بوزاهر (رئيسا).

الأستاذ: سفيان بولعراس (مناقشا).

الأستاذ: فريد مشري (مشرفا ومقررا).

السنة الجامعية: 2013/2012

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى هؤلاء:

أبي رحمة الله عليه.

أمي حفظها الله لي.

جميع العائلة.

شكر وتقدير:

أولاً وقبل كل شيء اشكر الله عز وجل على إعطائي القوة
والصبر لإكمال هذه المذكرة، كما اشكر الأستاذ المشرف
" مشري فريد " وفاضل الشكر والإخلاص للأستاذة
" أنفال نسيب "، وأتقدم بعبارة الشكر إلى لجنة المناقشة
لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة
وإخراجها إلى الشكل النهائي وبالأخص: أمي، ابنة عمي
زينب، نسيم مساوي، وحمزة بوالرماد.

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة:

في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من الدول إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية ولتحقيق ذلك كان عليها الاهتمام أكثر بمجال الاستثمارات، التي أصبحت تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية.

وتلجأ الكثير من الدول التي تواجه عجز في تمويل استثماراتها، إلى وسيلة تمويل بديلة هي الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا هو السر في بروز هذا الأخير. حيث يرجع الاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات في بداية القرن العشرين لتتحلى بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية بمفهومه الحديث، لكن الدارس للحضارات القديمة مثل الحضارة الفرعونية والإغريقية والإسلامية يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت خارج حدود الدولة.

إن اغلب الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر تمت عقب 1960، فكانت أول الدراسات التي فتحت طريق البحث الحديث حول ظاهرة تعدد الجنسيات التي تعد احد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومن تم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وفرنسا حيث درسوا محددات الاستثمار الأجنبي من خلال دوافع الشركات المتعددة الجنسيات وهي ما يصطلح عليها النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

والاستثمار الأجنبي المباشر هو سلاح ذو حدين له آثاره الايجابية والتي أكثرها بروزا هو نقل التكنولوجيا، وله آثار سلبية كالكفضاء على الشركات الصغيرة والاحتكار في بعض الأحيان الأسواق. ومن اجل الاستفادة من مزايا هذا النوع من الاستثمارات تسعى الكثير من الدول إلى توفير مناخ استثماري ملائم وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين.

ومن اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تبني الجزائر لاقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية الذي يستدعي ويتطلب بالضرورة حوصصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فكان على الجزائر أن تبحث وتعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ جيد وخصب للاستثمار، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي رغبة منها في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات والقطاعات، وإحداث سياسة تنمية شاملة متينة وعلى اقتصاد سوق منتج للسلع والخدمات وقادر على خلق الثروة.

وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو والمناخ المناسبين، وكل الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمار الأجنبي، حيث باشرت في إصلاحات وتعديلات مختلفة على مستوى تشريعها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمارات فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من التحضيرات التحفيزية، بالإضافة إلى خلق وكالات مهمة مثل: وكالة ترقية الاستثمارات ودعمه ومتابعته APSSI، ثم خلق وكالة جديدة وهي: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وكذلك: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ. كما اهتمت الجزائر بعقد العديد من الاتفاقيات والشراكات ومن ابرز اتفاقيات الشراكة التي عقدتها الجزائر نجد اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ذلك أن الجماعة الأوروبية قد اهتمت ومنذ فترة طويلة بتطور علاقتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية جيواستراتيجية في إطار علاقة مؤسسة مع هذه الدول وهذا ما حددته مبادرة برشلونة عام 1995، والتي تعتبر الجزائر جزء من هذه الشراكة في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية التي تم توقيعها ببالونسيا في أفريل 2002. ويعوض هذا الاتفاق اتفاقيات التعاون السابقة 1976 والتي تميزت فيها علاقات الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي بطابع من الخصوصية.

وقد تضمنت الشراكة جوانب عديدة تتمثل في الجوانب السياسية والأمنية، الثقافية والاجتماعية، جوانب اقتصادية، وجوانب مالية. وتعتبر هذه الأخيرة من أهم الجوانب للاتفاقية، حيث كانت الجزائر تستفيد من البروتوكولات المالية من قبل الاتحاد الأوروبي تمنح في شكل مساعدات ممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار أو موارد تمنح من الميزانية الخاصة للمجموعة الأوروبية وقد قسمت هذه البروتوكولات إلى أربع البروتوكولات مالية ممتدة من الفترة 1978 إلى 1996 فبالنسبة للبروتوكولين الأولين فقد منح من خلالهما قروض في ظل شروط تفضيلية أو اللجوء إلى تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع، أما البروتوكول الثالث والرابع فقد قسمت المساعدات المالية إلى نوعين: القروض التساهمية بالإضافة إلى القروض التفضيلية والقروض الغير قابلة للاسترجاع .

استبدلت هذه البروتوكولات وعلى اثر إعلان برشلونة بإجراءات جديدة للتمويل وهي: برنامج ميديا والقروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار:

في إطار برنامج ميديا الذي يغطي الفترة 1995-2006 والذي خصص له مبلغ 610.2 مليون أورو للجزائر. في برنامج ميديا I (1995-1999)، إضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار مثل قروض ممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة، والجزائر استفادت من هذه القروض بمبلغ يقدر بـ 746.4 مليون أورو. إضافة إلى قروض الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة F.E.M.I.P. و الهدف من هذه المبالغ هو إحداث تنمية اقتصادية شاملة، وكذلك إنشاء منطقة التبادل الحر المتوسطي بحلول 2017 وهذا لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل دور منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساعدات المالية لبرامج ميديا MEDA ومساعدات وقروض البنك الأوروبي للاستثمار والهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع برامج لصالح القطاع الخاص كمراكز الأعمال والمساعدات للشركات ذات رأس المال المشترك والهدف منها رفع مستوى تنافسية الشركات المحلية، وتحسين تحويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي، من خلال المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار كقروض أو رؤوس أموال المخاطرة.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن ضبط وصياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما اثر ودور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر منذ التوقيع على الاتفاقية في 2002؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأدوات التي تستخدمها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.
- ما هي الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو الجزائرية؟.
- هل تعتبر الجوانب المالية من الاتفاقية أهم جانب من جوانب الاتفاقية من حيث التأثير على المناخ الاستثماري في الجزائر؟.

الفرضيات:

لم تساهم الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في دعم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

- استخدمت الجزائر لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر عدة قوانين وتشريعات واستحدثت عدة وكالات لدعم وتشجيع الاستثمارات.
- تتمثل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو الجزائرية في برامج ميدا MEDA ومساعدات وقروض البنك الأوروبي للاستثمار والهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة.
- تعتبر الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية أهم جانب من جوانب الاتفاقية لما لها من تأثير على المناخ الاستثماري في الجزائر.

ميررات اختيار الموضوع:

تكمن الأسباب الحقيقية لاختيار الموضوع في:

- الاهتمام بموضوع الشراكة الأجنبية خصوصا الاورو جزائرية ، ومحاولة التعمق أكثر في الجوانب المالية لهذه الاتفاقية.
- محاولة منا لإثراء المكتبة العربية بهذا النوع من البحوث لقلته باللغة العربية.
- معرفة الإطار العام لاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر .
- معرفة وتحليل الشراكة الاورو متوسطة ومعرفة آخر التطورات في هذه الشراكة.

أهداف البحث:

- التعريف بالإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- معرفة مدى تطبيق الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو الجزائرية.
- الأبعاد الحقيقية والمساهمة الحقيقية للجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في أي اقتصاد بعد أن كان يعتبر كتدخل في شؤون الدول المضيفة ، كذلك إلى كون الشراكة الاورو متوسطة عامة والاورو جزائرية خاصة من أهم اتفاقيات الشراكة على الصعيد العالمي وما تحضى بها من أهمية كبيرة على الصعيد الوطني.

المنهج المتبع:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف التي تسعى الدراسة الوصول إليه وعلى طبيعة الموضوع بحد ذاته لهذا اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من خلال استعراض المسار التاريخي للاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، القوانين المشرفة والمنظمة للاستثمار في الجزائر، الوقائع التاريخية للمجموعة الأوروبية، المسار التاريخي لتطور العلاقات الاورو متوسطة، المسار التاريخي لتوقيع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.
- **المنهج الوصفي والتحليلي:** نظرا لطبيعة الدراسة النظرية والإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبها وتحليل الأبعاد المتعلقة بها بهدف عرض جميع الحقائق والمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالموضوع لتحليلها واستخلاص النتائج.

حدود الدراسة:

لقد استدعى الوقوف على الاهداف المرجوة من هذه الدراسة ولاجابة على اشكالتها الالتزام باطار زماني ومكاني محدد، فمن حيث الاطار الزمني فقد اختلفت المدة من عنصر لآخر حسب توفر المعلومات وعموما فقد امتدت الدراسة من سنة 1995 الى سنة 2011، غير ان بعض الاحيان تم تقليص المدة خصوصا فيما يتعلق بمؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر حيث اقتصرت الدراسة من سنة 2002 الى سنة 2011، وتجاوز بعض الجوانب لسنة 2011 الى سنة 2012 وهذا في توزيع الشراكة والاستثمارات الاجنبية في الجزائر في القطاعات خارج نطاق المحروقات.

اما الاطار المكاني للدراسة فقد شمل الجزائر، وبعض الدول المتوسطية من خلال دراسة الاطار العام للشراكة الاورو متوسطية.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة لبعض الدراسات التي سبقته، ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الاورو متوسطية والاورو جزائرية نجد مايلي:

شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية- دراسة حالة المغرب العربي-، أطروحة دكتوراه دولة بجامعة الجزائر، 2003-2004، حيث استعرض هذا البحث أهم التحولات الاقتصادية العالمية ثم تطرق إلى مسار التعاون الاورو متوسطي من خلال علاقات التعاون الاورو متوسطي من خلال علاقات التعاون المتوسطية والشراكة الأوروبية المتوسطية، وأهم أهداف الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كما تطرق إلى الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربية من حيث مجالات التعاون سواء الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى انعكاسات هذه الاتفاقيات على الدول المغاربية.

عديسة شهرة، اثر الجانب المالي من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 200-2008، ولقد استعرض هذا البحث وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية والهيكلية، ثم تطرقت للإطار النظري للشراكة الاورو متوسطية الجزائرية من خلال المراحل والآثار المرتقبة لهذه الشراكة، ثم الجوانب المالية والمرافقة للشراكة الاورو جزائرية بما فيها المحتوى والمساعدات المالية، ثم إلى انعكاسات هذه الجوانب على الاقتصاد الجزائري

رغم أن هذه الدراسات قد تناولت آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، إلا أننا من خلال بحثنا هذا نحاول إبراز تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن دراستنا تمتد إلى غاية سنة 2011، بما يتضمنه من برامج تمويل جديدة اتبعها الاتحاد الأوروبي عوضا للبرامج السابقة.

محتوى البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على مقدمة عامة وأربعة فصول، وخاتمة عامة.

- الفصل الأول: الذي تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى الاستثمار بصفة عامة وإبراز نقاط الاختلاف بين الاستثمار وبعض المفاهيم القريبة منه،

وكذلك إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة وكذلك دوافع والمحددات التي تدفع إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

• الفصل الثاني: الذي تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر من خلال دراسة للمناخ الاقتصادي في الجزائر والإطار القانوني المنظم للاستثمار، وكذلك الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي وأخيرا الإطار العام لاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار التي وقعتها الجزائر مع بعض دول العالم وفي النهاية إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

• الفصل الثالث: الذي تطرقنا فيه إلى الإطار العام للشراكة الأورو جزائرية من خلال التعرف على الشراكة والتطور التاريخي للاتحاد الأوروبي وكذلك التطرق من خلال هذا الفصل إلى تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة من حوار الستينات إلى الاتحاد من اجل المتوسط، ثم إلى الجوانب المالية لهذه الاتفاقية من خلال البروتوكولات المالية وبرنامج ميديا وتمويلات البنك الأوروبي للاستثمار وكذلك التمويلات الجديدة في إطار السياسة الأوروبية للحوار.

• الفصل الرابع: الذي تطرقنا من خلاله إلى الشراكة الأورو جزائرية واثار جوانبها المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إبراز التطور الذي حصل في العلاقات الجزائرية الأوروبية حتى وصلوا إلى إمضاء على عقد الشراكة، ثم إلى آليات عمل هذه الشراكة من منطقة التجارة الحرة والبرامج المالية المسطرة في هذه الاتفاقية وآثار هذه البرامج المالية على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إعادة الهيكلة والخصوصية وفي الأخير إلى آثار الجوانب المالية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث ذكرنا مكانة الاستثمار في إعلان برشلونة، وتحليل للاستثمار الأجنبي في الجزائر من سنة 2002 إلى 2012 من حيث القطاعات والأقاليم الجغرافية وفي الأخير إلى آفاق الاستثمار الأجنبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

وفي الأخير خاتمة إلى تطرقنا من خلالها إلى أهم النتائج والاقتراحات وآفاق هذا البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

المباشر

- . المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.
- . المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي وتطوره التاريخي.
- . المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- . المبحث الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من أهم النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، ويرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

إن للاستثمار مجالات ومستويات عديدة لكن ما يهم في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام يحفز الكثيرين لدراسته، وبالخصوص الدول النامية والخوض فيه، باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، كما يساهم هذا الأخير في صياغة مبادئ النظام العالمي الجديد الذي يتطور وينمو بسرعة كبيرة، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في مسيرة النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة.

ومن هذا المنطلق سوف ندرس في هذا الفصل، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي وتطوره التاريخي.
- المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.

الاستثمار عملية أساسية لتطور واستمرار أي أمة من الأمم وهو بمثابة العجلة الرئيسية الدافعة لعملية التنمية، ويتداخل مفهوم الاستثمار مع مفاهيم قريبة منه وتتداخل معه إلا أنه يختلف عنها، وللاستثمار أهمية كبيرة تتجلى من خلال الاستخدامات المختلفة له ومن خلال الأهداف المراد تحقيقها من خلاله، ولهذا كان هناك عدة معايير لتصنيف الاستثمارات.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

يعتبر الاستثمار واحد من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضوراً، لأنه يساهم بدور مهم وهو ركن من أركان الحياة الاقتصادية. ويعتبر سبيلاً بالغ الأهمية في تحقيق ادبي درجات التطور والتنمية الاقتصادية.

وعملية الاستثمار تتدخل فيها عدة أطراف هامة منها: المالية والمحاسبة والقانون، ولهذا وجب علينا معرفة نظرة كل طرف إلى هذا النشاط الاقتصادي.

أولاً: المفهوم الاقتصادي.

وفقاً لهذا المفهوم جاءت عدة تعاريف للاستثمار ندرجها كما يلي:

- " هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته".¹
- التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكثر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".²
- وجاء تعريف كيتز: "الاستثمار هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل".³
- كما عرف على أنه: "اكتساب الموجودات المالية".⁴
- وتبنت جماعة أخرى الاستثمار بربطه بالبعد الإسلامي: فعرفته بأنه: "عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح، أي خلق الأصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم، ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع".⁵

و منه فإن الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاديين يتجلى من خلال:

- المساهمة في الإنتاج وذلك إما بزيادة منفعة على شكل سلع أو خدمات.
- يرتبط الاستثمار بثلاثة مفاهيم في معناه الاقتصادي تتمثل في: التضحية والحرمان والانتظار.
- إذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة، أي يجب أن يضيف أصول رأسمالية جديدة.

إذا الاستثمار وفق هذه النظرة يكون استثماراً عندما يكون هناك عملية خلق للثروة.

¹، دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 17.

²، موسى شقيري و آخرون، إدارة الاستثمار، دار الميسرة للنشر، 2012، ص: 18.

³، شوام بوشامة: تقييم و اختيار الاستثمارات، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص: 25.

⁴، طاهر حودان، آليات الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 2012، ص: 13.

⁵، قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص: 21، 20.

ثانيا: المفهوم المالي.

- اعتبر ج.ب كوفير الاستثمار: "الاستثمار كأنه تبديل قيمة مالية حالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية".¹
 - كما عرف على انه: "استخدام الموارد المتاحة في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد سنوي مقابل تحمل ادني درجة من المخاطرة، وكذلك هو التخلي عن استخدام أموال الحالية ولفترة زمنية محدودة، من اجل الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة و بدرجة عالية".²
 - وعرف أيضا: "التخلي عن أموال يملكها الفرد في لحظة زمنية معينة، أو لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات".³
- و منه فإن الاستثمار وفق هذه النظرة يتجلى في:
- توظيف مالي في الأوراق المالية.
 - الهدف من الاستثمار هو الحصول على تدفق نقدي مستقبلي مستمر أو عائد متوقع.
 - أهمية المدة الزمنية و درجة المخاطرة.
 - لا يضيف أصول رأسمالية جديدة بل هو مجرد انتقال للملكية فقط إلا في حالات إقراض المؤسسة الجمهور وهذا من اجل التوسع.

ثالثا: المفهوم المحاسبي.

- يعرف المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 الاستثمار كما يلي: "الاستثمار هو الأصول المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة، ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط".⁴
- أما بصدد القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي قضى بإلغاء العمل بالمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 ابتداء من دخول القانون الجديد حيز التطبيق بتاريخ 01 جانفي 2009 الذي تأجل إلى غاية 01 جانفي 2010. حيث جاء تعريف الاستثمار أو كما يصطلح عليه التثبيتات كما يلي:
- **التثبيتات المادية:** هي عبارة عن أصل مملوك من قبل المنشأة سواء من اجل استعماله في الإنتاج أو تقديم الخدمات، سواء من اجل تأجيره إلى الغير، سواء لأغراض إدارية يفترض أن مدة استعماله تتعدى الدورة المحاسبية.⁵
 - **التثبيتات المعنوية:** هي أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي. مراقب و مستعمل في إطار أنشطته العادية.⁶
- ومنه فإن الاستثمار في المحاسبة يتضمن الشروط التالية:
- تكون الاستثمارات ملكا للمؤسسة إما بشرائها أو بوسائلها الخاصة.
 - يكون الاستثمار مستغلا استغلالا دائما.
 - يكون العمر الاقتصادي للاستثمار يفوق سنة على الأقل.

¹ ، شوام بوشامة، مرجع سبق ذكره، ص:22.

² ، قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009، ص:31.

³ ، فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص:32.

⁴ ، عبد القادر بودي وآخرون، الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 2،3، فيفري 2008، ص:2.

⁵ ، جمعة هوام، المحاسبة المعقدة وفقا لنظام المحاسبي والمالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:40.

⁶ ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص:8.

رابعاً: المفهوم القانوني.

لم يهتم رجال القانون بتعريف الاستثمار ولكنهم حاولوا فهم معنى هذه الكلمة حيث أنهم قالوا:

- " يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاطا اقتصادي، كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، بحث) أو في شكل قروض".¹
- يبقى هذا التعريف واسع ولذا يمكن اعتبار الاستثمار متكون من رؤوس أموال، ممتلكات، خدمات، براءات اختراع وتقنيات التصنيع.

ومنه فإن الاستثمار بصفة عامة هو:

استخدام الموارد المتاحة في وسائل مختلفة ولفترة زمنية محددة قد تفوق السنة مقابل تحمل درجة مخاطرة معينة وهذا من اجل تحقيق عائد أو دخل مستمر أو لزيادة الثروة.

المطلب الثاني: الفرق بين الاستثمار والمضاربة والمقامرة.

من التعاريف السابقة للاستثمار، يمكن أن نستنتج منها عنصرين رئيسيين لمفهوم الاستثمار هما العائد والمخاطرة. ويختلف مقدار العائد ودرجة تحمل المخاطرة من فرد إلى آخر، هذا الاختلاف أدى إلى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل: المضاربة والمقامرة وتداخلهما مع مفهوم الاستثمار، مما يتطلب أن نفرق بين هذه المفاهيم.

أولاً: الاستثمار والمضاربة.

حتى تكون للمستثمر فرصة في تحقيق الأرباح، فهناك احتمال للخسارة التي يمكن أن يقع فيها. وبالتالي ينبغي عليه الموازنة بين العائد من الاستثمار، والمخاطرة التي تواجهه. وعندما يكون المستثمر مستعداً لتحمل درجة عالية نوعاً ما من المخاطرة وعدم التأكد من النتائج، ولكنها مدروسة بطريقة أو بأخرى أملاً في الحصول على عوائد وأرباح، فإنه يطلق على هذه العملية بالمضاربة.²

- عرفت المضاربة على أنها: "استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع مقابل درجة عالية من المخاطرة، فتتضمن المضاربة استعداد الفرد لتحمل درجة عالية من المخاطرة من اجل الحصول على عائد مرتفع ينتج من تقلبات في أسعار الأوراق المالية أو السلع ويطلق على هذا الفرد اسم المضارب".³

من هذا تعريف نجد أن الشخص يكون مستعداً لتحمل درجة عالية من المخاطرة ولكن هذه الأخيرة تكون مدروسة، وهذا كله من اجل تحقيق أرباح رأسمالية مرتفعة نتيجة لتقلبات أسعار السلع أو الأوراق المالية المستثمر فيها في السوق.

ومن المفهوم السابق نجد درجة المخاطرة والعائد تكونان متناسبتان أي: درجة مخاطرة عالية مقابل عائد كبير.

وتجدر الإشارة إلى أن المضاربين يتميزون بحس استثماري مرهف ونشاط غير عادي بالسوق وتتبع الأخبار من جميع المصادر وإلا توقف عملهم وأصبحوا مستثمرين.... وعلى الرغم من أن فكرت المضاربة ارتبطت في الذهن بالانتهازية والكسب الغير مبرر إلا أن المضاربة في الحقيقة هي أمر طبيعي وتوفر مزايا مهمة للاقتصاد من ناحية توليدها السيولة.¹

¹، كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 4.

²، عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 36.

³، قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

ويمكن التمييز بين الاستثمار والمضاربة بناءً على معايير متنوعة أهمها:²

- الأفق الزمني للعملية: يركز المضارب على الأجل القصير لتحقيق أكبر قدر من الأرباح الرأسمالية وفي أقصر فترة زمنية ممكنة، بينما يركز المستثمر على الأجل الطويل ويهتم بتحقيق أكبر عائد سنوي من استثماره ولأطول مدة ممكنة.
 - موضع التركيز للقرار: يقوم المضارب بالتركيز في قراراته على موعد الاستحقاق بينما يركز المستثمر في قراراته الاستثمارية على العائد.
 - الاستعداد لتحمل المخاطرة: يكون المضارب على استعداد لتحمل درجات عالية من المخاطرة تفوق كثيراً تلك التي يقبلها المستثمر الفعلي.
 - نوع الربح الذي يسعى إليه كلا منهما: يسعى المضارب لتحقيق أرباح رأسمالية سريعة بينما يهدف المستثمر إلى تحقيق أرباح إيرادية ومستمرة للأجل الطويل.
- ونلخص أهم الفروقات بين الاستثمار والمضاربة في الجدول رقم (1).

الجدول رقم(1): أهم الفروقات بين الاستثمار والمضاربة.

البيان(المعيار)	الاستثمار	المضاربة
طول المدة	طويلة(أشهر، سنوات)	قصيرة(ساعات، أيام)
نوع العائد	إيرادية(توزيعات الأرباح)	رأسمالية(فروقات الأسعار)
ثبات العائد	مستقر نسبياً	متقلب ولا يستقر على حال
المخاطرة	قليلة	كبيرة
السلوك	العقلانية	الانتهازية

المصدر: فيصل محمود شواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، مرجع سبق ذكره، ص:34.

ثانياً: الاستثمار والمقامرة.

يستعمل مفهوم المقامرة للتمييز بين الاستثمار والمضاربة،³ فيمكن تعريف المقامرة بأنها:

- "المراهنة على دخل غير مؤكد".⁴
 - وتعرف ركس(RIX) المقامرة بأنها: "البحث عن الأرباح من خلال الاعتماد المحض على الحظ و المصادفة".⁵
- من التعاريف السابقة يظهر أن المقامر يبحث عن أرباح سريعة جداً وبتحمل درجات كبيرة جداً من المخاطرة أي هنا لا يقوم بأي دراسة مسبقة أي في عدم التأكد التام.

وبناءً عليه فإن المضاربة تأتي في موقع متوسط بين الاستثمار والمقامرة. وهذا يعني أن المضارب هو مستثمر ولكن قبوله للمخاطرة يتعدى الحدود المعقولة للاستثمار فيدخله ذلك في نطاق المقامرة. ولكننا لا نعتبره مقامراً لأنه إذا كان مضارباً محترفاً

¹، طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص-ص:14-15.

²، زياد رمضان، مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 4، 2007، ص:15.

³، زياد رمضان، مرجع سابق، ص:14.

⁴، قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص:31.

⁵، زكريا سلامة عيسى شنتاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:86.

فانه يبيّن معاملاته على تنبؤات محسوبة بعكس المقامر الذي يبيّن رهانه على ضربة حظ.¹ والجدول رقم (2) يبيّن مقارنة بين المفاهيم الثلاثة الاستثمار، المضاربة، المقامرة بهدف التمييز بينها.

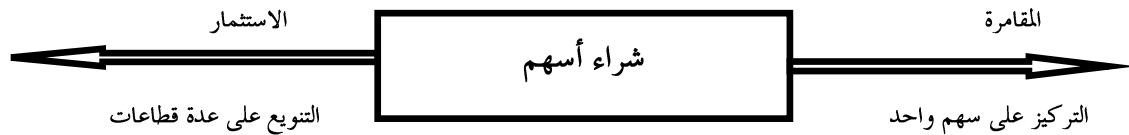
الجدول (2) مقارنة بين الاستثمار والمضاربة والمقامرة.

المعيار	الاستثمار	المضاربة	المقامرة
العائد المرغوب	معقول	مرتفع	غير مؤكد
نوع العائد	إيرادي	رأسمالي	رأسمالي
درجة المخاطرة	مقبولة	عالية	عالية جدا
فترة الاستثمار	طويلة	قصيرة	قصيرة
التركيز في القرار	موعد الاستحقاق	مقدار العائد	مقدار العائد
المعلومات	مؤكدة	محسوبة أحيانا	غير مؤكدة
يسمى الفرد	مستثمرا	مضاربا	مقامرا
مثال	الأوراق المالية	العقود الآجلة	سباق الخيل

المصدر: قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

الشكل (1) يبين مخطط لتوضيح كيفية الاستثمار لكل من المستثمر و المقامر حيث يظهر بينهما اختلاف جوهري التنوع أو التركيز (وضع جميع البيض المستثمر في سلة واحدة).

الشكل (1) الاختلاف بين المستثمر والمقامر.



المصدر: قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

المطلب الثالث: استخدامات المختلفة للاستثمار وأهدافه.

تختلف الاستخدامات المختلفة للاستثمار وهذا راجع إلى الاختلاف الموجود في تعريفه وحسب وجهات النظر التي ينظر إليه منها وكذلك باختلاف الأهداف المراد الوصول إلى تحقيقها من عملية الاستثمار باختلاف الوسيلة التي تحدث بها عملية الاستثمار.

أولا: الاستخدامات المختلفة للاستثمار.

لكون الاستثمار مفهوم غير ثابت، ولصعوبة تحديد معناه، جعل له استخدامات مختلفة وهذا حسب الهدف المرجو الوصول إليه نجد منها:

¹، زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 14، 15.

1- الاستثمار بمعنى (إنفاق رأسمالي) تميزا عن الإنفاق الجاري من منظور الشركات:

إن مفهوم الاستثمار من وجهة نظر الشركات الصناعية والزراعية والخدماتية والتجارية يعبر عن ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة في المستقبل ولذلك فهي نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل، هو ما يدعو البعض إلى أن يطلق إصلاحا (إنفاق رأسمالي) وتميز عن (الإنفاق الجاري) أو مصروفات تشغيله فالإنفاق رأسمالي يمكن أن يحتوي على:¹

- مشروعات جديدة: وهي مشروعات لم تكن موجودة من قبل و يتولد عن الطاقة إنتاجية جديدة.
- مشروعات استكمال: وهي تمثل أصولا مطلوب إضافتها لمشروعاتها القائمة أصلا، فهي إضافة لطاقة إنتاجية بغرض تعميق التوازن بين مراحل الإنتاج المختلفة.
- مشروعات الإحلال والتجديد: وهي تمثل شراء أصول جديدة بدل من الأصول القديمة أو المتقادمة للاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية أو تحسين الكفاءة الإنتاجية.

2- الاستثمار بمعنى توظيف النقود لأجل:

أي التخلي عن الأموال الحاضرة لقاء مبلغ معين يسترد بعد أجل مسمى سواء كان طويلا أو متوسط أو قصيرا.²

ثانيا: أهداف الاستثمار.

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة، أو من اجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة.³ وبصورة عامة يمكن القول أن اغلب الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار تركز على الاستثمارات في قطاع الأعمال، أي الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عائد أو ربح والذي يترافق مع مستوى معين من المخاطرة.⁴ كما تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة وما يسوء من مناخ استثماري في محيط نشاطه وأخيرا يميز به شخصيا أو ما يعتمد عليه من القدرات أو أجهزة إدارية.⁵

ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية:

- تحقيق عائد مناسب و مستقر: حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على استمرارية المشروع.⁶ و تكون مستقرة أي هذه العوائد تكون ذات تدفقات غير متقطعة.⁷
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية: أي المحافظة على قيمة رأسمال الأصلي المستثمر في المشروع،⁸ ومن اجل ذلك لابد من الاهتمام الجاد بمسألة الاستخدام الكفء للأصول المستثمرة سواء أكان ذلك عند التخصيص الأولي و اتخاذ القرار الاستثماري أو عند تشغيل الأصول المعنية في عمليات تتميز بأدنى الخسائر و بأفضل التدفقات الصافية للعوائد.¹

¹، فيصل محمود الشواربه، مرجع سبق ذكره، ص:31،30.

²، المرجع السابق، ص:30.

³، جهاد فراس الطويلي، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاركة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2001، ص:47.

⁴، محمود حسن الوادي، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:20.

⁵، هوشيار معروف، الاستثمار والأوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، مرجع سبق ذكره، ص:20.

⁶، محمود حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

⁷، هوشيار معروف، الاستثمار والأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص:20.

⁸، محمود حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

- استمرار السيولة النقدية: من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل و العملية الإنتاجية،² وهذا من اجل:³
 - تغطية النفقات الجارية الخاصة بعملية التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.
 - إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية والأجنبية) التي تم تمويل الاستثمارات بها.
 - مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته: وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائما من وراء استثمار أمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار.⁴

ثالثا: أهمية الاستثمار.

تبرز أهمية الاستثمار وتؤكد في الدول التي يرتفع فيها الاستثمار، أي التي يوجد فيها رصيد مرتفع من رأسمال الإنتاجي، وتحقق فيها إضافة مهمة في الاستثمار هي في الغالب الدول المتقدمة، وحيث يكون فيها رأسمال الإنتاجي أكثر تنوعا، ومن نوعية متطورة، وبالشكل الذي يتيح لها زيادة الإنتاجية فيها بدرجة كبيرة.⁵ من خلال ما سبق و باعتمادنا على المفاهيم السابقة، يمكننا تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:⁶

- زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
- زيادة الدخل القومي.
- خلق فرص عمل.
- دعم عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الرابع: أنواع الاستثمار.

إن استثمار أي مال، قد يأخذ أشكالا عدة وهذا يعني ونتيجة للتقدم التقني والعلمي، انه توفرت أمام المستثمر عدة مجالات أو فرص استثمارية وما عليه إلا اختيار الفرصة المناسبة.

أولا: الفرق بين مجال الاستثمار وأداة الاستثمار.

- يقصد بمجال الاستثمار: "نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد".⁷

¹، هوشيار معروف، الاستثمار والأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

²، محمود حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

³، هوشيار معروف، الاستثمار والأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

⁴، محمود حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

⁵، فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، جدارا للكتاب العلمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص: 352.

⁶، موسى نوري شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

⁷، غددير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود،

السعودية، 2004، ص: 11.

ومن الأمثلة على مجال الاستثمار مجال العقارات، مجال الصناعة، مجال الزراعة، مجال السياحة.

- أداة الاستثمار هي: "الأصل المعين الذي يستثمر فيه المستثمر أمواله"¹.
- مجال الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الاستثمار، فإذا قلنا أن مستثمراً ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو مجال الاستثمار. أما إذا قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق الأوراق المالية، بينما يوظف المستثمر الثاني أمواله في سوق العقار فإن التفكير يتجه إلى أداة الاستثمار.² ومنه فإن:

- مجال الاستثمار أوسع من أداة الاستثمار.
- أداة الاستثمار وسيلة من وسائل تحقيق الاستثمار في أي مجال من مجالات الاستثمار.
- يمكن أن يكون في المجال الواحد أكثر من أداة للاستثمار.

وتتخذ أدوات الاستثمار أشكالاً متعددة ما بين الأوراق المالية، عقار و سلع ومشروعات اقتصادية، و عملات أجنبية ومعادن نفيسة وصناديق استثمار. وإذا ما قرر المستثمر الدخول في أكثر من استثمار في أن واحد، أي امتلاك أكثر من أداة استثمارية، إضافة إلى الموجودات غير الملموسة مثل: الإيجارات وبراءات الاختراع والمعاملات التجارية وشهرة المحل. فإن العرف المالي يعبر عن ذلك بالمحافظة الاستثمارية.³

ثانياً: أنواع الاستثمارات.

ويمكن تصنيف أنواع الاستثمار حسب: الموضوع، الطبيعة، النشاط، الطبيعة القانونية، المدة، الموقع الجغرافي، ونوعيتها.

1- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:⁴

- **الاستثمارات العمومية:** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- **الاستثمارات الخاصة:** وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- **الاستثمارات المختلطة:** وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

2- من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:⁵

- **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.
- **استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

¹، زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

²، غدير بنت سعد الحمود، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

³، طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

⁴، عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

⁵، جهاد فراس الطيلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

3- من حيث المجالات: ونجد وفق هذا المعيار الأنواع التالية:¹

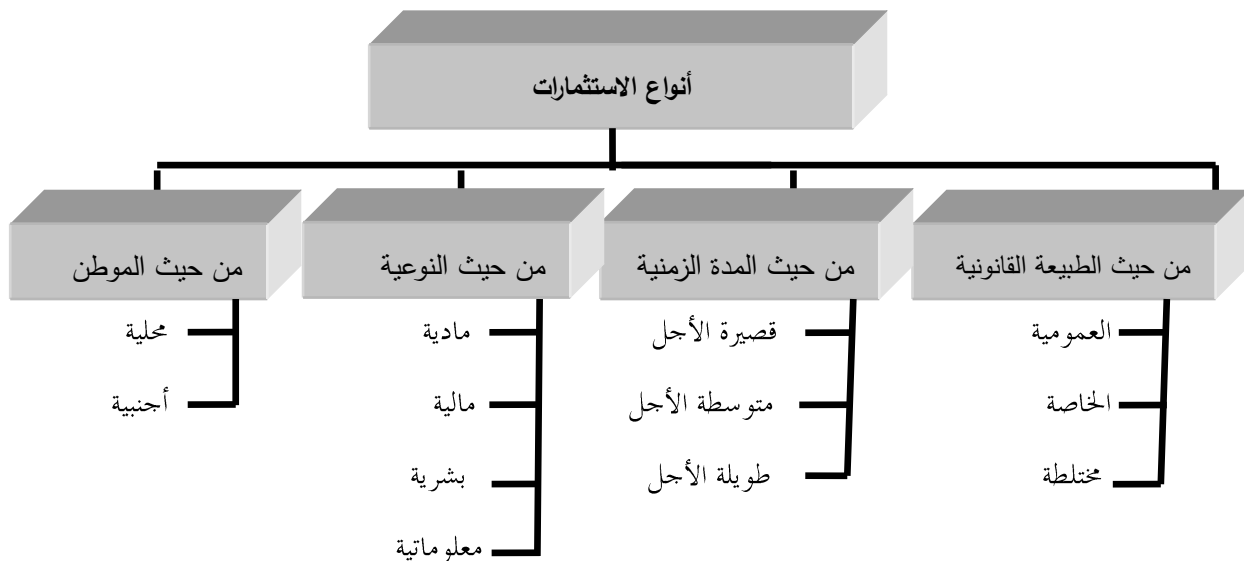
- الاستثمارات المادية: تتناول الاستثمارات المادية الموجودات الحقيقية مثل الذهب والفضة والمعادن النفيسة. وغالبية الموجودات الحقيقية باستثناء العقارات تحمل لصاحبها تكاليف الخزن، والحماية والتأمين بدلا من العوائد المنتظمة.
- الاستثمارات المالية: وهي الاستثمارات المتعلقة بالأسهم والسندات وأذونات الخزنة والأدوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات.
- الاستثمارات البشرية: تهدف الاستثمارات البشرية إلى بناء كوادر عاملة نشطة تتناسب قدراتهم العلمية والثقافية والتكنولوجية لأنشطة ومؤسسات ومواقع وتكنولوجيات متغيرة، وبالتالي يمكن استيعاب وتبني وتطوير الابتكارات الحديثة فتتعاضد إمكانات استغلال فرص التشغيل المتاحة.
- الاستثمارات المعلوماتية: تتضمن المعلومات من الناحية الاقتصادية كافة الحقائق المتاحة حول نشاطات الاستثمار والتمويل والإنتاج والتسويق والاستهلاك خاصة بالنسبة لمؤشرات النمو والتنمية ولكيفية أداء الأسواق المختلفة ولأنماط الإنتاج والتسويق ولاجاهات الاستهلاك.

4- من حيث الموطن: نجد وفق هذا التصنيف:²

- الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن الأداة المستعملة.
- الاستثمارات الخارجية: هي جميع الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونلخص أنواع الاستثمار في الشكل التالي رقم(2).

الشكل رقم(2): أنواع الاستثمار.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مطلب أنواع الاستثمار .

¹، هوشيار معروف، الاستثمار والأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص:32،34.

²، زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص:36.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي شكلا من أشكال الاستثمار حسب الموطن، وهو يختلف في مفهومه عن الاستثمار المحلي، فله مفهومه وأشكاله المختلفة، ومنها نجد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تطور عبر العالم في مراحل مختلفة، ولذلك اهتم به عدد من الخبراء الاقتصاديين لتفسير أسباب قيامه، وكذلك لان أهدافه وخصائصه غير أنواع الاستثمارات الأخرى.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي.

يمثل الاستثمار الأجنبي شكلا من الأشكال الأساسية للاستثمار بشكل عام، فهو محور لفت انتباه الكثير من الكتاب الاقتصاديين ورجال الأعمال والدول وهو ما سنتناوله في هذا السياق.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي.

ينطوي تعريف الاستثمار الأجنبي تاريخيا على انه:

- "تصدير رأس المال من بلد معين ويسمى البلد المصدر أو الأم Home Country إلى بلد آخر الذي يسمى البلد المستورد أو المضيف Host Country إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة"¹
- وعرف أيضا: "الاستثمار الأجنبي هو استغلال النشاط الاقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم ومقابل هدف رئيسي هو زيادة في أرباح الشخص أو الشركة المستثمرة"².
- يعرفه جيل برتان: "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"³.

وتختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي من وجهات نظر عديدة على غرار الاستثمار فنجد معرفة في الاقتصاد والإدارة المالية والمحاسبة وكذلك في القانون .

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى الاقتصادي:

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار الأجنبي معنى اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين.⁴

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي في الإدارة المالية:

عادة ينظر للاستثمار الأجنبي من قبل رجال الإدارة، على أنه اكتساب الموجودات المالية من الخارج أو من أحد فروعها أو من شخص معنوي آخر.⁵

¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المقدمة، دار إتراف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 771.

² عبد القادر بودي وآخرون، الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

³ عبد الله حباية، مدى فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بين الجزائر وماليزيا، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 2، 3، فيفري 2008، ص: 3.

⁴ عبد المجيد اونيس، مناخ الاستثمار، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أفريل 2003، البلديدة، الجزائر، ص: 10.

⁵ عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وأفاق -، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، الشلف، الجزائر، ص: 2.

3- مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى المحاسبي:

عرف الاستثمار الأجنبي من طرف المحاسبين بأنه تدفق القروض لشركة أجنبية أو الامتلاكات الجديدة للحصص أو للأسهم في شركة أجنبية للحصص بشرط أن يمتلك المقيمون من البلد المستثمر جزء من أملاك هذه الشركة.¹

4- مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى القانوني:

يعرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي من خلال الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار على أنه: "الاستثمار الذي يعمل على توسيع قدرات الإنتاج بالرفع من الإنتاجية وزيادة رقم الأعمال، فهو كل نشاط مرتبط بتوسيع المؤسسة بمختلف الطرق من خلال طاقات إنتاجية منشئة للسلع والخدمات خاصة بمنح الحوافز التشجيعية".²

ما يلاحظ من خلال هذا التعريف الذي جاء به المشرع الجزائري انه عرف فقط الاستثمار الوارد إلى الجزائر وغياب تام للاستثمار خارج الحدود.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي هو: استثمار يقوم به المستثمر المحلي سواء ذات شخصية طبيعية أو معنوية في البلاد الأجنبية غير البلاد الأم أو هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به المستثمر الأجنبي في البلاد الوطنية غير بلاده الأم ويكون هذا الاستثمار في أي مجال من مجالات الاستثمار وبأي أداة من أدواته.

ما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة هو انه يوجد أنواع عديدة من الاستثمار الأجنبي فمن ناحية تدفقه نجد:

- الاستثمار الأجنبي الصادر: وهو الاستثمار الذي يتدفق من البلد الأم إلى بلدان أخرى.
 - والاستثمار الأجنبي الوارد: هو الاستثمار الذي يأتي من بلدان أجنبية إلى البلد المضيف.
- وهناك تصنيف آخر حيث يصنف إلى استثمارات أجنبية غير مباشرة واستثمارات أجنبية مباشرة، وهذا هو ما يهمنا من التقسيمات. حيث سنأتي إلى تعريف كل نوع من الأنواع.

ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي.

من التعاريف السابقة استنتجنا أن الاستثمار الأجنبي له نوعين هما: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ولتوضيح صورة الاستثمار الأجنبي أكثر سوف نعطي كل نوع من أنواعه تعريف.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: جاء تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على النحو التالي:

- يقصد به: "الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية".³
- وفي تعريف آخر جاء على أنه: "الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، وهذا الاستثمار مرتبط بالأسواق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار".⁴

¹ عبد المجيد اونيس، مناخ الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² عبد القادر بريس، عبد الرزاق جبار، الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري وآثره على نقل التكنولوجيا الصناعية المصرفية، مداخلة ضمن المنتدى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 2، 3، فيفري 2008، ص: 11.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص: 13.

⁴ بولعيد بلوج، تأثير الشفافية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي الأول، أهمية الشفافية وبجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراسي، الجزائر، ماي-جوان 2003، ص: 2.

- وفي سياق آخر: "الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعني تملك الأسهم أو السندات بقصد المضاربة أحيانا والاستفادة بالتالي من فرق الأسعار، أو الحصول على أرباح تدرها الأسهم أو السندات".¹
- ويكون الاستثمار الأجنبي غير مباشر: "عندما تكون العملية مجرد شراء أسهم في المشروعات القائمة وهذه المشاركة في رأسمال هذه المشروعات لا تعطي الحق في المشاركة في الإدارة".²

ومن خلال التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي يتم عن طريق الأفراد أو الشركات خارج الوطن في مشروعات قائمة دون أن يكون له حق المشاركة في الإدارة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاء تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل عدة خبراء اقتصاديين سواء كانوا عربا أو أجنبيا ومن قبل عدة منظمات دولية، ففي البداية سنتطرق إلى تعريفه من قبل رجال الاقتصاد ثم نأتي إلى تعريفه من قبل المنظمات الدولية لتأتي في الأخير إلى إعطاء التعريف الإجرائي له.

2-1- تعريف رجال الاقتصاد:

- فبعد السلام أبو قحف يرى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint-venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".³
- ويقصد به: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو لنصيب منها يكفل له حق الإدارة".⁴
- أيضا هو: "تلك الاستثمارات التي تستلزم السيطرة والإشراف على المشروع، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير متساوية، كما يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".⁵
- أضاف بارك أن الاستثمار الأجنبي المباشر: "يشمل عملية الاندماج والتملك عبر الحدود".⁶
- وهو: "إنشاء أو الاشتراك في إنشاء وحدات اقتصادية في دولة أجنبية، والسيطرة على إدارتها".⁷

2-2- تعريف بعض المنظمات الدولية.

أما تعريفه من قبل بعض المنظمات الدولية فسنستعرضه كما يلي:

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 780.

² جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 54.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 13.

⁴ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 31.

⁵ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر، والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 18.

⁶ سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 24.

⁷ عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 26-27.

• تعريف صندوق النقد الدولي:

أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".¹

• تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(O.C.D.E):

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر. **التعريف الأول** يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

و نشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى(5 سنوات أو أكثر).

أما **التعريف الثاني** الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمترتبة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.²

• تعريف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي:

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة.

قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".³

• تعريف الاونكتاد:

هو: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين(البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا".⁴

¹، عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص:251.

²، O.C.D.E, définitions des référence détaillé des investissements internationaux, Paris, 1983, P:14.

³، سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004، ص:4.

⁴، UNCTAD, World Investment Report 2005, Transnational Corporation and Internationalization of R&D, UN, New Yourk, 2005, p:297.

ومن خلال استعراضنا لمختلف التعريفات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من تعاريف لرجال الاقتصاد والمنظمات الدولية المختلفة نأتي إلى وضع تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:

" ذلك الاستثمار الذي يقوم به أفراد أو شركات خارج الحدود أي في البلاد الأجنبية، وهذا بتملك هذا المستثمر لجزء أو لكل المشروع مما يضمن له السيطرة والإشراف والإدارة عليه من المعاملات الأولية إلى غاية تصفية المشروع".

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعدد أشكاله، دليل على الصعوبة التي واجهناها في تحديد مفهومه، ونظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرها يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار نقسم هذه التفسيرات إلى:

• التفسير التقليدي.

• التفسير الحديث.

أولاً: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

1- النظرية الكلاسيكية: ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.¹

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات،² فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي:³

• صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

• تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

• قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

• وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

• التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال :

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية.

- خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

¹، سلمان حسين، مرجع سبق ذكره، ص:15.

²، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:21.

³، عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، مرجع سبق ذكره، ص-ص:14-15.

- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.¹

2- نظرية رأسمال: تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في

رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، ويمكن تقسيمهم إلى فئتين:²

- الفئة الأولى: ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

- الفئة الثانية: ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه تركز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكدته BONNIN في قوله: "إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح".

لكن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:³

- انتقاد كبير للتماثل بين الربح والفائدة لدى الكلاسيكيين، وفي هذا الجانب اعتبر أن من يقرر الاستثمار ليس هو الادخار، وإنما صاحب المشروع الذي يهدف إلى أقصى ربح. فعندما يرغب صاحب المشروع في استثمار أمواله، يضطر إلى دفع فائدة مرتفعة فقط إذا ما توافرت له فرص معدل عال للربح.
- النقد الثاني يتمثل في أنه إذا كانت تكلفة الاستثمار مقدرة عامة، فهذا يعكس ما ينتظر من العائد، غير أن هذا الأخير لا يمكن تقديره باعتبار أن الاستثمار يتحقق فعليا مع مرور الزمن ليعطي أرباحا والتي غالبا ما تختلف على نحو ملموس بما كان متوقعا.
- أما النقد الأخير، فيكمن في كون الاستثمار لا يتجسد بغرض تعظيم العائد بل هناك أهداف أخرى مثل التوسع عن طريق اختراق أسواق جديدة، الاستمرارية... الخ.

3- نظرية أخطار التبادل: يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه

الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكاناتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، وتأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة

¹، عبد السلام أبو جحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص:419.

²، سلمان حسين، مرجع سبق ذكره، ص-ص:16-17.

³، فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص:ص:68،69.

الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج.¹

لكن هذه النظرية قوبلت مثل سابقتها بانتقادات حادة، إذ اعتبرت من طرفين من الخبراء الاقتصاديين الذين حاولوا بعد رواها تفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي أنها محدودة في التفسير الذي قدمته، وكانت حجج انتقادهم لها، في كونها اقتصر على الاستثمار المباشر الذي يتجسد بين المناطق النقدية المختلفة في العالم، ودراسة حركة رؤوس الأموال التي تحدث بين مختلف هذه المناطق، ومن ثم اعتبرت التباين في تقدير العملات هو المحرك الأساسي للعملية، أي حسبها أن الدولة التي تتمتع بقوة العملة تستطيع أن تستثمر في دولة ذات عملة ضعيفة وهذا لا يمكن تقبله.²

عموما في هذا الشأن، نؤكد أن نظريات الطرح الكلاسيكي القائمة على أساس التبادل الدولي، بالرغم من محاولتها تفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي، إلا أنها عجزت عن تقديم تفسير مقنع وواضح وقد يعود ذلك إلى:

- افتراضاتها الغير مقبولة واقعا.
- أفكارها كانت تحوم حول ظاهرة التبادل الدولي.
- إلى جانب مختلف الانتقادات التي تعرضت لها، فهذه الطروحات أهملت التباين الموجود بين الدول المتقدمة والمتخلفة.
- عدم تمكّنها من التفرقة بين الاستثمار المباشر وغير المباشر حيث أنها حصرت ذلك في مجرد انتقال رؤوس الأموال.

ثانيا:التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.

أهم نظريات هذا التفسير نلخصها في الجدول التالي.

¹، سلمان حسين، مرجع سبق ذكره، ص-ص:16-17.

²، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص:69.

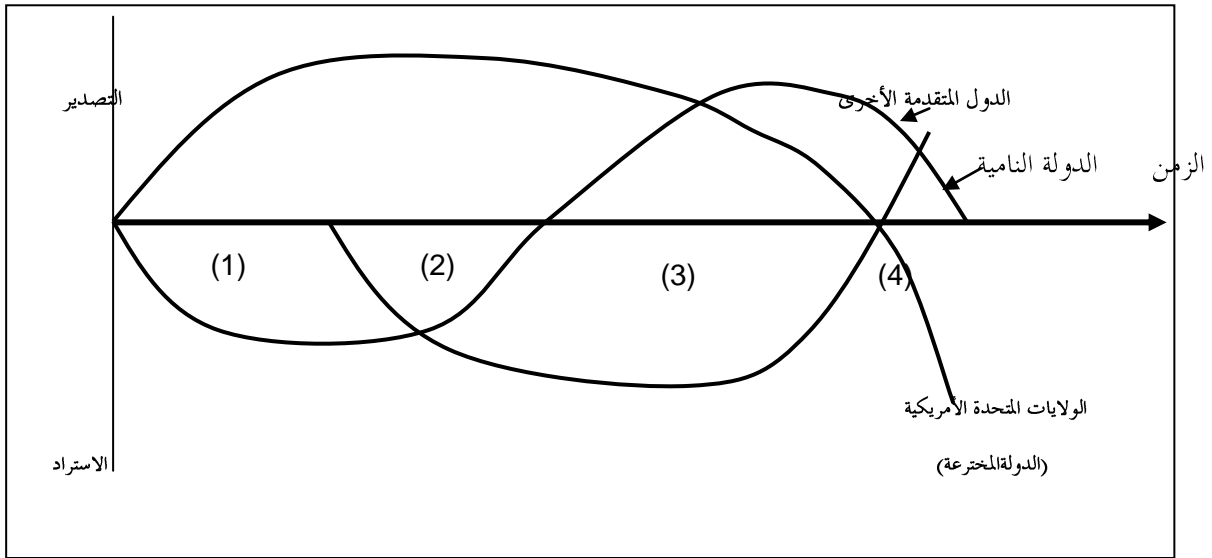
الجدول رقم(3): النظريات الحديثة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

النظرية	الأساس الذي قامت عليه النظرية	الافتراضات التي قامت عليها	أهم الدوافع والأسباب الكامنة وراء الاستثمار في الخارج طبقا للنظرية
نظرية عدم كمال السوق	الخصائص الاحتكارية للشركات في مجالات الإنتاج والتسويق، والتمويل والبحوث والتنظيم والإدارة.	- غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة. - عدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية.	- استغلال الثروة والمزايا النسبية بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية. - استغلال المهارات الإدارية والتفوق التكنولوجي وتوافر الموارد المالية. - استغلال القدرات الخاصة بالإنتاج بحجم كبير، وتكاملية شاملة. - استغلال الامتيازات والحوافز التي تقدمها حكومات الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
نظرية الحماية	تعظيم عوائد الشركة من الابتكارات ونتائج بحوث التطوير لأطول مدة ممكنة.	- عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات الوطنية والأجنبية بالدول المضيفة لا يتضمن الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار. - ضمان تعظيم العوائد من الابتكارات والتميز من خلال ممارسة أنشطة البحوث والتطوير بالمركز الرئيسي أو الفروع بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.	- عدم تسرب المبتكرات والمعرفة. - الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق التميز المطلق للشركة. - ممارسة الحماية يمكن أن يتحقق بصور أخرى متعددة . تقدم الحكومات المضيفة والهيئات الدولية حماية قانونية للمبتكرات والملكية الفكرية في الوقت الحالي.
نظرية دورة حياة المنتج الدولي	العوامل الموقعية التي ترتبط بخصائص السوق بالدول المضيفة وارتفاع المنافسة بسوق الدولة الأم.	- ارتفاع درجة المنافسة في السوق الوطني وظهور بدائل جديدة للسلعة يتطلب البحث عن سوق جديدة للسلعة خارج الدولة لإنتاج السلعة وتحقيق المزيد من الأرباح (انظر الشكل رقم 3). - انخفاض حدة المنافسة في الجودة والسعر في الدول المضيفة. - استغلال المزايا التنافسية للشركة لأطول فترة ممكنة. - ارتفاع الطلب في الدول المضيفة. - على الرغم من وجود أدلة تطبيقية تؤيد النظرية إلا أن هذه النظرية لا تنطبق على بعض السلع الفريدة التي يصعب تقليدها أو حتى إنتاجها على مستوى اقتصادي مثل سيارات الرولنرويس.	

<p>نظرية الموقع</p> <p>عوامل التوطن والعوامل الموقعية المختلفة.</p>	<p>عوامل التوطن والعوامل الموقعية المختلفة.</p> <p>عوامل التوطن والعوامل الموقعية المختلفة.</p>	<p>عوامل التوطن والعوامل الموقعية المختلفة.</p> <p>عوامل التوطن والعوامل الموقعية المختلفة.</p>
<p>نظرية الموقع المعدلة</p> <p>نفس الأساس الذي قامت عليه النظرية السابقة</p> <p>نفس الدوافع السابقة.</p> <p>النظرية لم تقدم إجابة على تساؤل هام وهو هل تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف درجة انغماس الشركة في السوق الأجنبي المزمع دخوله، بمعنى هل إذا قررت دخول السوق بطريق غير مباشر ستختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل عن حالة دخولها عن طريق الاستثمار المباشر؟.</p>	<p>نفس الأساس الذي قامت عليه النظرية السابقة</p> <p>نفس الدوافع السابقة.</p> <p>النظرية لم تقدم إجابة على تساؤل هام وهو هل تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف درجة انغماس الشركة في السوق الأجنبي المزمع دخوله، بمعنى هل إذا قررت دخول السوق بطريق غير مباشر ستختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل عن حالة دخولها عن طريق الاستثمار المباشر؟.</p> <p>نفس الدوافع السابقة.</p> <p>النظرية لم تقدم إجابة على تساؤل هام وهو هل تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف درجة انغماس الشركة في السوق الأجنبي المزمع دخوله، بمعنى هل إذا قررت دخول السوق بطريق غير مباشر ستختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل عن حالة دخولها عن طريق الاستثمار المباشر؟.</p>	<p>نفس الأساس الذي قامت عليه النظرية السابقة</p> <p>نفس الدوافع السابقة.</p> <p>النظرية لم تقدم إجابة على تساؤل هام وهو هل تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف درجة انغماس الشركة في السوق الأجنبي المزمع دخوله، بمعنى هل إذا قررت دخول السوق بطريق غير مباشر ستختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل عن حالة دخولها عن طريق الاستثمار المباشر؟.</p> <p>نفس الدوافع السابقة.</p> <p>النظرية لم تقدم إجابة على تساؤل هام وهو هل تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف درجة انغماس الشركة في السوق الأجنبي المزمع دخوله، بمعنى هل إذا قررت دخول السوق بطريق غير مباشر ستختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل عن حالة دخولها عن طريق الاستثمار المباشر؟.</p>

المصدر: عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص:75، 72.

الشكل رقم (3): دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 401.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وجه بارز من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، بالإضافة إلى أنه القناة الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات من أجل توسعها وانتشارها في جميع أنحاء العالم، كما يمكن اعتباره أيضاً من أهم وسائل التنمية في الدول المضيفة وخاصة النامية منها، وهذا ما يدفع إلى دراسة وتتبع تطور تدفقاته، لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن أول دراسة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت سنة 1929 من طرف الحكومة الأمريكية.

وعليه يمكن تقسيم التدرج التاريخي والتطور الذي عرفته هذه الظاهرة إلى فترتين:

- الاتجاهات الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1800 إلى غاية 1979.
- الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر من 1980 إلى يومنا هذا.

أولاً: الاتجاهات الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1800 إلى 1979.

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والإغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة.¹ إن ظهور حركة رؤوس الأموال الدولية وتطورها متخذة في بداياتها شكل رأسمال تجاري على صيغة الأوراق المالية لأجل الحصول على عوائد، لتتطور أكثر متخذة عدة أنماط... فحسب p.Jaque mot: "التاجر أضحى أول مستثمر دولي وذلك لسبب أو لآخر، لم يكن راضي على اتصالاته في الخارج، لهذا يرسل أحد أفراد عائلته أو عامل من مؤسسته للعمل في الخارج". وهذا يثبت أن الاستثمار الأجنبي ظاهرة حديثة بمصطلحها إلا أنها قديمة بمفهومها.²

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين هما:

¹، نادي الدراسات العلمية، من الموقع الإلكتروني: www.clubnada.jeeran.com

²، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 108، 107.

1- المرحلة الأولى: قبل بداية الحرب العالمية الأولى (1800-1914): والتي اصطُح عليها في الكثير من الدراسات

بـ "العمر الذهبي للاستثمار الدولي"، أين أُنسجت هذه المرحلة بالحرية الاقتصادية، وكذلك حرية التبادلات التجارية فيما بين الدول.¹ وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:²

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

وقد كانت البداية الفعلية الأولى لتدفقات الاستثمارات في سنة 1852 من قبل شركة كولت (colt) وتبعها في سنة 1867 شركة سنجر (singer) الأمريكيان نحو بريطانيا واستمرت التدفقات الاستثمارية الأمريكية نحو بريطانيا وبقية دول العالم واصطُح على تلك التدفقات بحركة رأسمال Capital Movement، واتسمت هذه الفترة بغياب إحصاءات دقيقة حول الاستثمار الأجنبي.³

غالباً ما كان الاستثمار في هذه الفترة يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بواسطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص. أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه الفترة الزمنية فإن المملكة المتحدة كانت تحتل المركز الأول نظراً للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به.⁴

وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية حتى منتصف الخمسينات من القرن التاسع عشر 2050 مليون دولار وتضاعف الحجم الإجمالي لهذه الاستثمارات ثلاث مرات عام 1875 حيث وصل إلى 23000 مليون دولار عام 1900.⁵

وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها تم توجه قسم كبير منها، في نهاية القرن 19 إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا والهند، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرًا ضئيلاً لا يتجاوز 6.8% من مجموعها، وقد استمر هذا التوزيع الجغرافي للاستثمار الدولي حتى عام 1914، أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز اهتمام الاستثمار الأجنبي في هذه المرحلة فهي: قطاع النقل في السكك الحديدية الذي حضي بنسبة 40.6% من مجموعها، يليه القروض العامة بنسبة 29.5% ثم الاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10.3% والمصارف بنسبة 8.4% وأخيراً التجارة والصناعة بنسبة 5.5% من المجموع.⁶

2- المرحلة الثانية (1914-1945) ما بين الحربين: انحطاط أوروبا: وهي المرحلة التي تميّز فيها الاستثمار الدولي

بالتقهقر وذلك بسبب الأحداث المختلفة التي شهدتها هذه المرحلة والتي كان لها انعكاسات واضحة عليه. وحتى يتسنى لنا من إبراز التقهقر الذي ميز الاستثمار الدولي عموماً ومدى تأثره بالأحداث المختلفة، نرى أنه من الأحسن أن يتم تقسيم هذه المرحلة نفسها إلى فترتين أساسيتين.

¹، المرجع السابق، ص: 108.

²، عليان نذير، منور اوسرير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005، ص: 102.

³، محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 770.

⁴، علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 235.

⁵، فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص-ص: 102-103.

⁶، دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 50.

1-2: فترة 1914-1938: والتي تميزت بما يلي:¹

- الحرب العالمية الأولى وما انجر عنها من خسارة لألمانيا وانحيار اقتصادها، وكذلك بالنسبة لفرنسا وبلجيكا.
 - ظهور النظام الاشتراكي كتحد للنظام الرأسمالي.
 - الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 والتي استمرت غاية 1933، وعدم استقرار أسعار الصرف.
- إن تلك الاحداث التي عرفها العالم، كان لها التأثير المباشر العميق على الاستثمار الاجنبي المباشر سواء في حجمه او اتجاهاته، فقد خسرت بعض الدول ممتلكاتها وانخفض تراكم الاستثمار الاجنبي المباشر الى 3/4 من قيمته الاجمالية، وتم تسجيل تحول في اتجاهاته نحو القطاع البترولي والصناعات التحويلية.
- كما تم انقلاب في مراكز الدول من حيث مخزون استثماراتها المباشرة، حيث استطاعت بريطانيا أن تحافظ على مركز الريادة وذلك من خلال تسجيل مساهمتها في حجم المخزون العالمي بمعدل 45.5% سنة 1914 و39.8% سنة 1938، في حين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، تحتل المرتبة الثانية من خلال تسجيل معدل 18.5% سنة 1914، ليرتفع إلى 27.7% سنة 1938، وهذا ما يبين بداية انتعاش الاستثمارات الأمريكية، وتقهر كل من فرنسا وألمانيا وبمساهمة ضعيفة لليابان.

إلى جانب ذلك فقد سجل انعدام مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية لكونها كانت معظمها مستعمرة كما سبق الإشارة إليه، إلى جانب أن اقتصادياتها كانت مكتملة لاقتصاديات الدول الاستعمارية، وفي عمومها تلقت حدود 63% تقريبا في سنة 1914 من المخزونات.² ولقد استقرت في المجال الزراعي أين استحوذ هذا الأخير على أكبر حصة منها، أين ووجهت بصورة خاصة إلى المزارع المتخصصة في إنتاج البن، السكر، الشاي، وكذلك لمجال تربية الأبقار والمواشي.

وفي سنة 1938 قارب مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية حدود 65،7%، مع الإشارة إلى أن تلك الاستثمارات ما كانت لتتخصص في المجال الزراعي وتربية المواشي بل توسّعت إلى مجالات أخرى مثل استخراج المواد الأولية خاصة.³

2-2: فترة 1939-1945: وهي الفترة التي عرفت فيها دول العالم الحرب العالمية الثانية، حيث كان لظروفها وسوء الأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية الدولية، أثرا على حجم الاستثمار المباشر الأجنبي وتوجهه وطبيعته، ولقد تجلّى ذلك في:⁴

- الانقلاب في مراكز القوة المالية والاقتصادية والاستثمارية، إذ برزت البوادر الحقيقية لتقهقر المملكة المتحدة البريطانية، تاركة بذلك المجال واسعا أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وهي البداية الحقيقية لتنامي دور هذه الأخيرة وهيمنتها بعد خروجها من العزلة كما أكد على ذلك الخبراء وكانت الدولة الوحيدة المستفيدة من الحرب العالمية الثانية، فأضحت الولايات المتحدة الدائن الأساسي اتجاه معظم دول أوروبا التي تدهورت أوضاعها المالية والاقتصادية من جراء تلك الحرب، إلى جانب ذلك تسلمت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الريادة بخصوص حجم الاستثمارات المحسدة في الخارج.

¹، ليليا بن منصور، الشراكة الأوروبية متوسطة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي-الجزائر، تونس، المغرب-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 110.

²، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 111، 112.

³، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

⁴، المرجع السابق، ص: 111.

وهذا ما يتبين من الأرقام الآتية إذ في سنة 1945 قدرت الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 59,1% من الاستثمارات العالمية، تليها بريطانيا بـ 24,5%، فرنسا بـ 4,7% تم ألمانيا بـ 1,1% و الباقي لباقي دول العالم الأخرى.

- بخصوص التوجّه القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة فقد حدث له تغيير ملحوظ، إذ انصب الاهتمام على الاستثمارات النفطية من قبل الشركات النفطية الكبرى، ورافق ذلك تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض.¹

3- المرحلة الثالثة: 1946-1979: أهم الأحداث التي ميّزت هذه المرحلة وخاصة تلك التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، والتي كان لها انعكاسات واضحة على الاستثمار الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، وأهم المميّزات التي ميّزت هذه المرحلة، يمكن تلخيصها في:²

- انهيار اقتصاديات دول أوروبا إلى جانب تدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأجل مساعدة دول أوروبا المتضررة من الحرب على إعادة أعمارها وبناء إقتصاداتها من جديد.
- انقسام العالم إلى معسكرين تحكمه الثنائية القطبية، وقيام الحرب الباردة التي زادت من حدّة التسلح.
- بداية تلاشي الإمبراطوريات الاستعمارية وتفكّكها تدريجيا، مما أدّى ذلك إلى بداية استقلال بعض الدول المستعمرة الدول النامية حاليا، وتخلّصها من الاستعمار خاصة مع المنتصف الثاني من عقد الخمسينات لتتسارع الخطى نحو تشكيل "العالم الثالث"، سرعان ما اتبعتها دول أخرى في تحقيق استقلالها مع مطلع الستينات.
- عند بداية هذه المرحلة شهدت الساحة الاقتصادية الدولية آنذاك عدد من الترتيبات وخاصة إقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات فقد وفرت هذه المؤسسات وسط جو من الاستقرار الاقتصادي النسبي —

ومن جراء هذه الأحداث وأخرى فقد توسع الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا، وذلك بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات في قطاع الصناعات التحويلية، وذلك من اجل الحصول على المواد الخام. وفي هذه الفترة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وكذلك اتفاقية بريتون وودز. وبقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات من القرن الماضي، والى جانب ذلك فرضت الدول النامية الحديثة الاستقلال قيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها انه ينقص من سيادتها السياسية والاقتصادية ويثقل كاهلها بالأعباء ويحول الأرباح إلى خارج البلد، وعليه فإنها فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها اقل تكلفة وبانطفائها تنزل أعباؤها الخارجية.³

بالإضافة إلى ذلك توضح الإحصاءات أن تدفقات الاستثمارات الأجنبي الصادرة من البلدان المتقدمة إلى الخارج شكلت على النحو الآتي: سنة 1967 لوحدها 53,8% من إجمالي التدفقات للولايات المتحدة الأمريكية أي ما يعادل 56,6 مليار دولار، في حين بالنسبة لبريطانيا العظمى 16,6% ما يعادل 17,5 مليار دولار، تليها فرنسا بـ 5,7% وبمبلغ 6 مليارات دولار ثم ألمانيا بـ 2,8% بمبلغ 3 مليارات دولار وأخيرا اليابان 1,4% بما يعادل 1,5 مليار. مع الإشارة إلى أن (2/3) ثلثي الاستثمارات التي تجسّدت طوال سنوات الستينات كانت تتّسم بالتقاطع أي الاستثمارات المتقاطعة التي

¹،فارس فضيل،مرجع سبق ذكره، ص:112.

²، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص:111.

³،علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص:236.

هي عبارة عن الاستثمارات فيما بين الدول المتقدمة نفسها أما في الدول النامية فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من 55% سنة 1938 إلى 50% سنة 1960، لتصل إلى 30,9% سنة 1970.

أما البلدان النامية خلال العشرة سنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية بقيت معظم الدول النامية مستعمرة تتلقى المزيد من الاستثمارات المباشرة ذات الطابع الاستعماري، والتي كانت موجهة خصوصا نحو القطاعات ذات الصناعات الاستخراجية مثل البترول، الحديد... الخ.

في سنة 1966 بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي الوارد إلى الدول النامية أكثر من 57 مليارا، حيث وَّجَّهت هذه الأخيرة إلى مختلف القطاعات الحساسة، بحيث استحوذ القطاع البترولي لوحدة على نسبة مقدرة بـ 38,4%. بمبلغ 22 مليار تقريبا وذلك من إجمالي التدفقات، أما الاستثمار في الصناعات الآلية فقد بلغ حجم أكثر من 16 مليار دولار أي بمعدل 28,3%.

خلال سنوات الستينات سجَّلت الشواهد التاريخية أن تدفقاته الواردة إلى الدول النامية كانت من فعل ثلاثة أقطاب رئيسية والتي جعلت من نمط التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات يتَّصف بطابع المقاربة (الجوار)، وكمثال على ذلك تدفق الاستثمار الياباني في دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلندا...)، وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية لاستثماراتها إلى دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، المكسيك، البرازيل...)، والاستثمارات الأوروبية الموجهة إلى مستعمراتها القديمة مثل الاستثمارات البريطانية المباشرة الموجهة إلى الهند. لكن كل هذا لا يتنافى وحقيقة أن تدفقاته الصادرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عرفت تراجعاً نسبياً على ما كانت عليه قبل هذه الفترة، ثم أهما تميَّزت بالضعف مقارنة بتلك التي جرت في شكل استثمارات متقاطعة بين الدول المتقدمة.¹

ثانياً: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

شهد الاقتصاد العالمي توسعاً كبيراً ومتزايداً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان ذلك بفعل عوامل عديدة تجلّت أساساً في التغيرات التي مست العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، ولقد شهدت هذه الفترة مايلي:²

- الظفرة البترولية التي عرفها العالم في أواخر سنة 1985، وبداية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط إلى الحضيض.
- سقوط المعسكر الشرقي، وانحيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1989، مما فسح المجال أمام الدول الشرقية لأجل التغير السياسي والاقتصادي، وهي الدول التي تعرف الآن باسم الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية.
- بروز الاتحاد الأوروبي.
- أزمة الخليج خلال 1990-2003.
- بروز البوادر الأولى للعمولة الاقتصادية، عبر فتح الأسواق وإزالة القيود.
- تسارع الدول النامية نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الانتقال من GATT إلى OMC وما انجر عنها من تدابير كان لها انعكاساً على التجارة والاستثمار.³

ويمكن متابعة تلك التطورات التي عرفتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فترتين:

¹، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 113، 114، 115.

²، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

³، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

1- الفترة الممتدة من 1980 إلى بداية التسعينات: عرفت هذه الفترة تزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مدهش، الأمر الذي فسره الكثير من الخبراء على الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مظهرا ومؤشرا للعولمة، ويؤثر كل منهما في الأخر.

حيث تميزت فترة الثمانينات بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، خاصة المباشر منه في الفترة 1980-1993، بمعدل يصل في المتوسط إلى حوالي 13٪ في السنة بالمقارنة بمعدلات متوسط تصل إلى 7٪ لكل من الصادرات العالمية من السلع والخدمات المرتبطة بعوامل الإنتاج وذلك خلال نفس الفترة. كما تميزت هذه الفترة ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدر للاستثمارات المباشرة بـ 97٪ واكبر مستقطب بأكثر من 75٪، حيث أصبحت أول بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية مقدار المخزون الخارج منها، فقدر الاستثمار الداخل نحو الولايات المتحدة الأمريكية بـ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار الخارج منها. إلا أن هذه الوضعية لم تدم كثيرا، إذ في بداية التسعينات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر منها مستقبلة له.¹

كما شهدت نهاية الثمانينات بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونه من الاستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980-1990م بـ 8.5 مرة، وعلى غرار سنوات السبعينات أين تركزت معظم استثمارات في البلدان النامية لاسيما الدول الآسيوية، فقد عرفت هذه الحقيقة توازن معظم الاستثمارات اليابانية في الدول المتقدمة، وعلى الخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31٪.²

2- الفترة الممتدة من منتصف التسعينات إلى يومنا هذا: أشارت الإحصائيات التي تضمنتها مختلف تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاستثمار العالمي، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي شهدت تزايدا ملحوظا بداية من عقد التسعينات، بخصوص تدفقاته الصادرة على المستوى العالمي، إذ بعدما كانت تقدر قيمتها خلال الفترة (1986-1991) نحو 180.5 مليار دولار كمتوسط سنوي استمرت بعدها في التزايد خلال سنوات التسعينات لتحقيق أكبر قيمة لها سنة 2000 بـ 1441 مليار دولار تقريبا، لتتخفف بعدها إلى نحو 735 مليار دولار سنة 2001، ولأول مرة خلال عقد من الزمن وجهت منها 503 مليار دولار إلى الاقتصاديات المتقدمة، و 205 مليار دولار إلى الاقتصاديات النامية، بينما وجه المبلغ المتبقي والبالغ 27 مليار دولار إلى الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بأوروبا الوسطى والشرقية.³

وفي سنة 2002 قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر بـ 537 مليار دولار منخفضة بنسبة 27٪ عن مستواها لعام 2001، وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 347 مليار دولار أي ما نسبته 65٪ من الإجمالي وحصة الدول النامية منها بحوالي 157 مليار دولار أي ما نسبته 30٪، ودول الاقتصاديات المتحولة بحوالي 27 مليار دولار أي ما نسبته 5٪.⁴ وقد احتلت الصين المرتبة الأولى عالميا عام 2002 في تلقي الاستثمارات الأجنبية بقيمة 50 مليار دولار، مع التراجع الحاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بـ 44 مليار دولار، ويعزى هذا الانخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك مع تراجع الأسهم المالية العالمية التي تشكل 65٪ من عمليات تمويل صفقات الاندماج والتملك، والتأثيرات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001.⁵

¹، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

²، علياني نذير، منور اوسري، مرجع سبق ذكره، ص: 104-105.

³، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2002.

⁴، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، 2002، ص: 15.

⁵، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت 2001، ص: 13.

أما عن سنة 2005 فقد شهد الاقتصاد العالمي نمواً سريعاً فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغ هذا التدفق حوالي 916 مليار دولار محققاً قفزة نوعية بالمقارنة مع سنة 2004 حيث بلغ مقدار التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 710 مليار دولار وهذا راجع إلى متانة النمو الاقتصادي، وزيادة حجم صفقات التملك والاندماج، بالإضافة إلى قدرات الشركة على الاختيار الدقيق والقدرة على تسديد القروض الضخمة وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال الدولية.¹

أما بالنسبة لسنة 2006 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة على الصعيد العالمي ارتفاعاً نسبياً شديداً للسنة الثالثة على التوالي بلغت نسبته 38٪ في سنة 2006 فوصل حجمها إلى 1306 مليار دولار، وهذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سجل عام 2000، وهذا ما يعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم. وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 في فئات الاقتصاد الثلاثة الكبرى كلها.

ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع أسعار الأسهم أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود. وظلت هذه العمليات تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك من جراء إعادة استثمار الأرباح.²

وفي عام 2007 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته حيث نمت تدفقاته الواردة عالمياً خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ 30٪ لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنة بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006. بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2000 بنحو 400 مليار دولار وذلك على الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام 2007. وقد شهدت المجموعات الرئيسية الثلاثة نمواً مستمراً في التدفقات الواردة إليها. حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار (ما نسبته 68.1٪ من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 499.7 مليار دولار (ما نسبته 27.3٪) ودول الاقتصاديات المتحوّلة حوالي 85.9 مليار دولار (ما نسبته 4.7٪).

ويرجع حسب تقرير الائتلاف أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2007 إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والغاز والمعادن والسلع الأساسية، زيادة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وخاصة الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية، استمرار التوسع الخارجي لأكبر الشركات عبر الوطنية، تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حول العالم، ظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة، تواصل ارتفاع العائد على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث مثلت الأرباح المعاد استثمارها ما نسبته 30٪ من الإجمالي العالمي الوارد وخاصة في الشركات الأجنبية التابعة العاملة في الدول النامية.³

وأشارت الأبحاث إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بما نسبته 21٪ لتبلغ 1449 مليار دولار في عام 2008، مقارنة بنحو 1833 مليار دولار عام 2007، ويأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية. بما يعزى بصفة عامة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية. حيث بلغت في الدول المتقدمة حيث تراجع بنسبة 33٪ مقارنة بسنة 2007 لتبلغ نحو 840 مليار دولار، في حين بلغت في الدول النامية 518 مليار دولار أي بزيادة 4٪ عن عام 2007، في حين بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصادات متحوّلة 91 مليار دولار أمريكي.⁴ وقد تراجع تدفقاته في سنة 2009 بشدة إلى 1.04 تريليون دولار أي بمعدل سلبي بلغ -39٪، ويعزى هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.⁵

¹، صالح مفتاح ، دلال بن يمين، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر- مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43-44، القاهرة، 2008، ص: 11.

²، تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2007، ص: 1.

³، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت 2008، ص: 52.

⁴، المرجع السابق، ص: 8.

⁵، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت 2009، ص: 79.

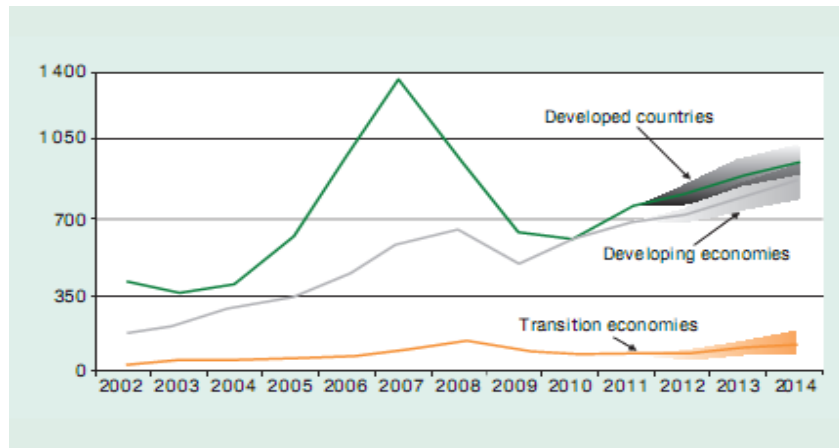
وفي عام 2010 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً معتدلاً لتصل إلى 1.24 تريليون دولار، ولكنها لا تزال ادي بنسبة 15% عن متوسطها قبل الأزمة.¹

وتشير الإحصائيات المتاحة من طرف الانكتاد في تقريرها الصادر في يناير 2012 إلى أنه من رغم من التوترات والتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً في العالم بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال 2011. وقد شمل هذا الارتفاع المجموعات الثلاث الرئيسية ولكن أسباب النمو تختلف من مجموعة إلى أخرى رغم أن هناك قاسماً مشتركاً يتمثل في أن العديد من الدول نفذت تغييرات ايجابية في السياسة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل وتنظيم دخول وعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ففي الدول المتقدمة نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بنسبة 18% خلال العام 2011 لتصل إلى 753 مليار دولار. أما مجموعة الدول النامية ومجموعة الاقتصادات المتحولة فقد استقطبتا للعام الثاني على التوالي حوالي نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2011.²

وتتوقع الاونكتاد أن يبطئ معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2012 مع بلوغ التدفقات ما يقارب 1.6 تريليون دولار.³ والشكل رقم (4) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الاقتصادية العالمية من 2002 إلى 2011 واتجاهها من 2012 إلى 2014.

الشكل رقم (4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الاقتصادية العالمية من 2002 إلى 2011 واتجاهها من 2012 إلى 2014.



Source, UNCTAD, World investment report 2012, towards a new generation of investment policies, New York, 2012, P:17.

المطلب الرابع: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه.

يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص أساسية تميزه عن الاستثمار غير المباشر أو الأشكال الأخرى من أشكال التمويل الأجنبي، وله أهداف يجلى من خلالها تحقيقه في أرض الواقع وهذا ما نستخلصه من التعاريف السابقة والنظريات التي قدمت تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، نيويورك وجنيف، 2011، ص:10.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير سنوي 2011، الكويت 2011، ص:7،8.

³ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012، عرض عام، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، نيويورك، جنيف، 2012، ص:45.

أولاً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف باستثمار الحافظات (المحفظة)، من خلال خصائص كل نوع، وهذا ما سندرجه في هذا النقطة، حيث سنتحدث عن الخاصية في الاستثمار الأجنبي المباشر وما يقابلها في استثمار المحفظة. إن مجمل الخصائص التي سنذكرها هي استنتاجات من التعاريف السابقة الذكر وهي كما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج، عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع.
- الاستثمار الأجنبي المباشر فيه يملك المستثمر الأجنبي المشروع بالكامل أو الغالبية العظمى من أسهم وسندات المشروع مما يخول له حق السيطرة والرقابة والمشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. هذا عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر بحيث لا يسمح لأصحاب الحق المستثمرين أن يساهموا في إدارة رأسمال أو المشروع والإشراف عليه نظراً لقلّة المقدار الذي يخولهم حق إدارة المشروع.
- الاستثمار الأجنبي المباشر أقل خطورة لأنه استثمار طويل الأجل ومكلف نسبياً مقارنة مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر، هذا الأخير الذي يتميز بأنه استثمار قصير الأجل، إمكانية التنويع الاستثماري، كلفة منخفضة نسبياً، وبالتالي تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود بلا قيود، حيث لوحظ بصفة عامة أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو المصدر الرئيسي لحدوث الأزمات، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهو أفضل وسيلة من وسائل التمويل الأجنبي، حيث نجد إن المنح والإعانات ترتبط كثيراً بالعلاقات السياسية بين البلدان، وهي غير كافية في معظم الحالات ولا توجه إلى التنمية الاقتصادية، كذلك نجد أن القروض الخارجية لا تستفيد منها جميع الدول بسبب شروطها القاسية التي قد تصل إلى المساس بسيادة الدولة المقترضة واستقلالها السياسي والاقتصادي. هذا عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شرطه الوحيد هو توفير المناخ الاستثماري لجذب هذا نوع من الاستثمارات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات، أما الاستثمار المحفظي، فيكون في المجال المالي فقط ولا يخرج عن إطار البورصة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات والتقنيات الجديدة إلى الدول المضيفة، هذا عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر أهداف يسعى لتحقيقها نوجزها فيما يلي فيما يلي:

- الهدف العام هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح.
- تكوين الثروة وتنميتها.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.
- المحافظة على قيمة الموجودات المتوقعة ومحاولة تطويرها وتحديثها.

هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها، ومن جملتها إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية، وهذا كله حتى تبقى دائماً وأبداً اقتصادياً وسياسياً، وحتى ثقافياً واجتماعياً وهذا ما تسعى العولمة لتحقيقه. (العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات).

المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الصعوبة التي واجهناها في تحديد تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر ماهي إلا دلالة على الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتدفق إلى الدول المختلفة حسب حاجة الدولة المضيفة أو الدافع الذي يريد تحقيقه في هذه الدولة، وهذا بعد دراسة محدداته في البلد المضيف. وهذا هو الذي سنتناوله في هذا المبحث بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة لتتوقف على عدة عوامل منها ما يتعلق بالهدف من الاستثمار وملكية الاستثمار ومنها ما يتعلق بالرقابة عليه ومنها ما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

فمن حيث الملكية توجد عدة أشكال حيث يقوم المستثمر الأجنبي بالمفاضلة بينهما حسب إستراتيجيته وأهدافه وظروف الدولة المضيفة، ومن هذه الأشكال نجد إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة وموجودة أصلاً في الدولة المضيفة، وهذا يتوقف على عدة عوامل منها مدى توافر منشآت قديمة للبيع في الدولة المضيفة، ومدى رغبة المستثمر الأجنبي واستعداده لتحمل الأعباء القديمة للمنشآت الموجودة أصلاً، وكذلك مدى تفضيلات الحكومة المضيفة.

أولاً: حسب الدافع والمحفزات.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1- البحث عن المصادر:

ويعد هذا النوع من الاستثمار من أكثر الأنواع انتشاراً في الدول النامية، وقد عد هذا الشكل من الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام. حيث تسعى الاستثمارات للاستفادة من مزايا تلك الدول مثل المواد الأولية، رخص اليد العاملة، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

2- البحث عن الأسواق:²

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من بلد المصدر للاستثمار، كم أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأسمال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

¹، حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 74.

²، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار 1-99، الكويت، 1999، ص: 4، 5.

3- البحث عن الكفاءة:¹

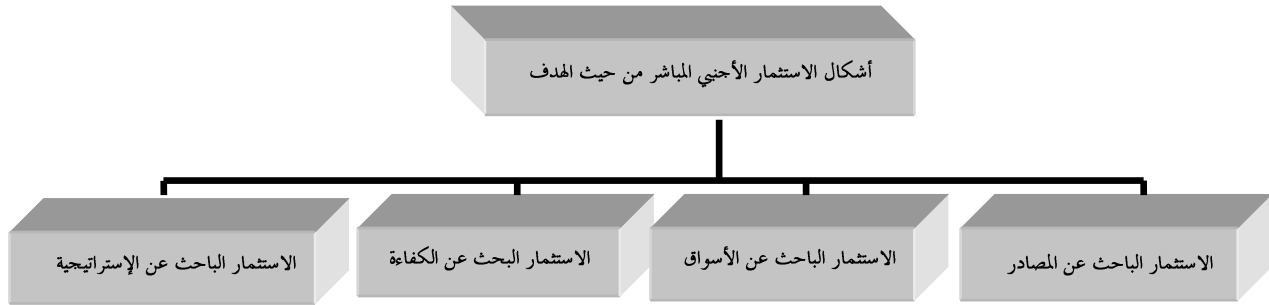
وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، يحدث هذا النوع بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.²

يأخذ أشكالاً مختلفة منها تحويل جزء من العمليات الإنتاجية كثيفة الأيدي العاملة إلى الدول المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركة الوطنية من الدخول إلى الأسواق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويرتكز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع لأنها لا تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين، وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وهذا يؤدي إلى تعزيزات القدرات الإنتاجية للشركة في البلد المضيف للاستثمار. وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.³

4- البحث عن الإستراتيجية:⁴

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار. ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهدف في الشكل التالي رقم(5).

الشكل رقم(5): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الهدف.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أشكال الاستثمار حسب الهدف.

ثانياً: حسب وجهة نظر الدولة المصدرة.

يتم اشتقاقها من خصائص الإنتاج التي تمتاز بها المشروعات الأجنبية وعليه يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذا التصنيف الأشكال التالية:⁵

1- الاستثمار الأفقي:

يهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة لسلع منتجة محلياً. وتنتظر الحكومات المضيفة إلى الاستثمارات الأفقية المرشح الأقل احتمالية إلى إجراءات السيطرة، حيث تكون هذه

¹، حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص:74.

²، آمال براهيمية، طريقة سلاسية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص:10.

³، حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص:74-75.

⁴، آمال براهيمية، طريقة سلاسية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:10.

⁵ يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص:64.

الاستثمارات بهدف إشباع طلبات سوق البلد المضيف وكونها تستثمر في حقول أو مجالات متشابهة أو مترابطة فإن هذه العمليات تجلب في طياتها خبرة وتكنولوجيا مختبرة، ولهذا يطلق عليها اليد المساعدة ¹. Ahelping Hand وتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية: ²

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم.
- الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة.
- أن يكون سوق الدولة المضييفة لهذا النوع من الاستثمار كبير.
- أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

2- الاستثمار العمودي: ³

يهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقترب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).

في هذا النوع من الاستثمارات يرجح بصورة اقل أن تقوم الحكومات المضييفة بإخضاعها للقيود الاقتصادية عن ما هو عليه في الاستثمارات المختلطة، وهذا يعود إلى أسباب عديدة: ⁴

- إن الاستثمارات العمودية في الغالب تعرض تدفقا كبيرا من رأسمال الأجنبي إلى الداخل خلال مرحلة بدا المشروع.
- كثيرا ما تكون الاستثمارات العمودية موجهة لتنمية الصادرات، فعند صياغة سياسات الاستثمار فإن الحكومات المضييفة تكون محكومة باحتمالية دخول كميات كبيرة من رأسمال الأجنبي كذلك فإن الحكومات المضييفة تهتم بتصعيد نشاط التصدير على أنها أولوية أولى كونها شرطا أساسيا للدخول إلى الاقتصاد المضيف.
- بسبب التعقيد التكنولوجي الحاصل في الإنتاج والتسويق، غالبا ما تقدم الاستثمارات العمودية اثر تكاملي على الاقتصاد، وهذا ما يخلق روابط خلفية وأمامية.

3- الاستثمار المختلط: ⁵

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج نفس السلع أو الخدمات النهائية في الخارج على نحو غير مشابه إلى تلك المنتجة في الموطن الأصلي، يمثل هذا النوع من الاستثمار الهدف الأكثر احتمالا إلى تدخل الحكومات المضييفة كونها تقدم اقل فائدة إلى الاقتصاد المحلي... وعليه فهي تسعى إلى تحقيق الأرباح و/أو النمو للشركة الأم بغض النظر عن مدى المنفعة المحققة للبلد المضيف، لذا فهي تقدم أثرا يكاد يكون معدوما على اقتصاد البلد المضيف.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة في الشكل التالي رقم (6).

¹، محمد علي إبراهيم العامري مرجع سبق ذكره، ص: 773.

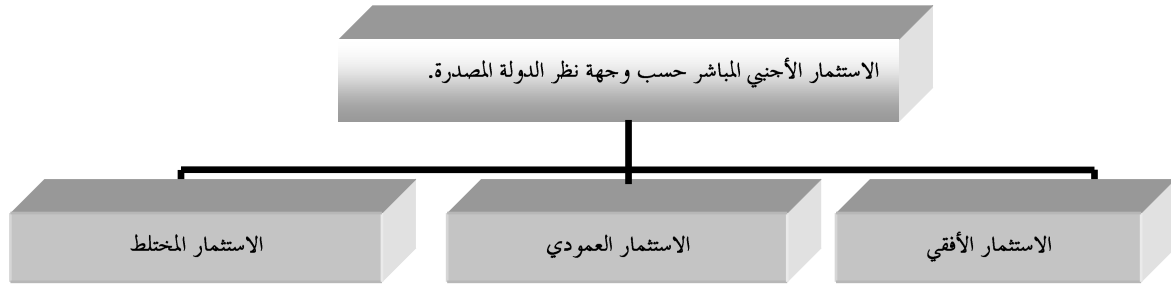
²، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

³، يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

⁴، محمد علي، إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 774-775.

⁵، المرجع السابق، ص: 775.

الشكل رقم(6): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر الدولة المصدرة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المضيفة.

ثالثاً: حسب الملكية.

الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي، وهو يأخذ الأشكال التالية حسب معيار الملكية.

1- الاستثمار المشترك: Joint Vent

الاستثمار المشترك كما عرفه كولدي Kolde: "هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأسمال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية".¹ ينطوي هذا التعريف على العديد من الجوانب منها:

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نوع من النشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي.
 - قيام احد الطرفين بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مباشر.
 - ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا وغيرها.
 - أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.
- وكمثال على هذا الاستثمار المشترك عقد الشراكة الذي تم بين شركة هنكل Henkel والمؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، وبفضل هذا العقد استفادت مؤسسة هنكل من مصانع جاهزة للاستعمال بالإضافة إلى العلامة التجارية المحلية إيزيس Isis.²

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي.

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي في إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.³ وهو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظراً للمزايا التي تحصل عليها من هذا النوع من الاستثمارات،¹ أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها فإنها كثيراً ما تتردد في التصريح لهذا المستثمر أو الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار.²

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:192.

² المرجع السابق، ص:192.

³ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:43.

3- مشاريع أو عمليات التجميع.

هذه المشروعات تأخذ شكل الاتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.³

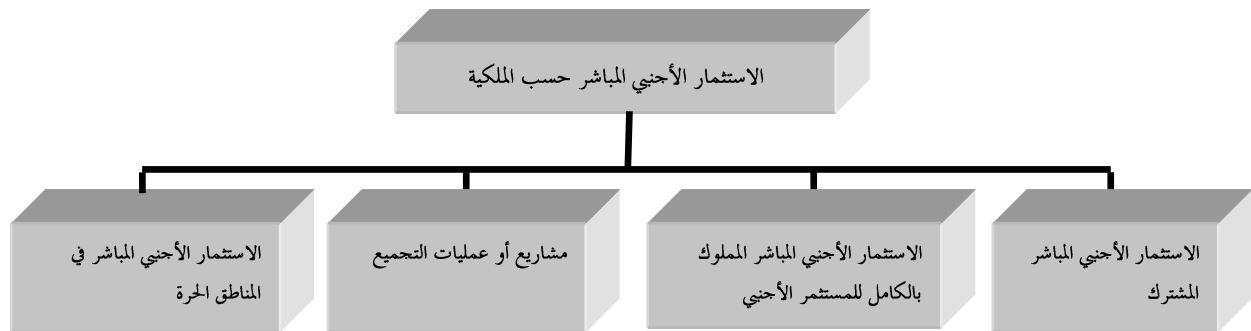
4- الاستثمار في المناطق الحرة.

المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة، بالرغم من انه يدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطانها إداريا، إلا أن التعامل فيه يتم بصورة خاصة، وذلك من النواحي الجمركية، وغيرها من الأمور التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا ينطبق على هذه المعاملات، الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات، والتي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمار.⁴

تسمى المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة. ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة، وهو اتجاه محبذ في ظل العولمة.⁵

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية في الشكل التالي رقم (7).

الشكل رقم (7): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

رابعا: حسب وجهة نظر الدولة المتلقية.

من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمار فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها، فنجد هناك:

- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.
- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.
- الاستثمارات بمبادرة حكومية.

و الشكل رقم (8) يوضح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر الدولة المتلقية.

¹، السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

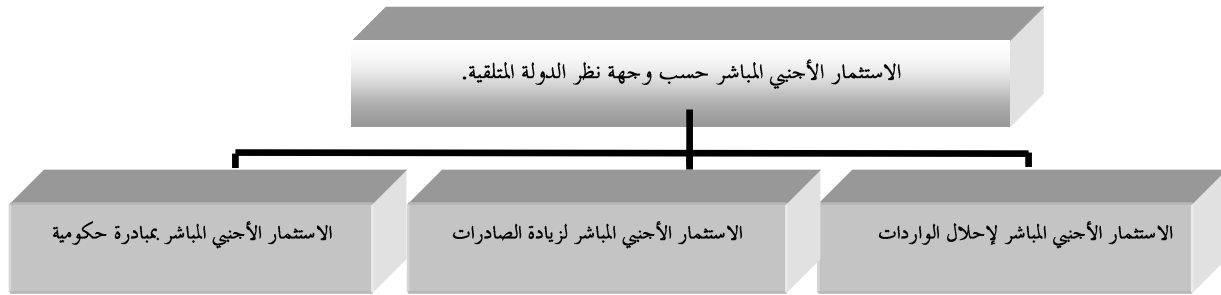
²، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

³، السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

⁴، محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص: 13.

⁵، عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية - منظماتها، شركائها، تداعياتها -، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص: 185.

الشكل رقم(8): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر الدولة المتلقية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على، يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 64-65.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال ما تم عرضه من نظريات و آراء تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن التوصل إلى دوافع وأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتعدد وتختلف من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود إليها ملكية هذا الاستثمار والبلد التي يتم فيه الاستثمار، كما توجد دوافع مختلفة هذا حسب الدولة المضيفة للاستثمار أو الدولة المصدرة له، وعليه سوف نقوم بالتفريق بين نوعين من الدوافع التي يحصل من اجلها الاستثمار الأجنبي المباشر، الأول: دوافع تصدير رأسمال الاستثماري المباشر، والثاني: دوافع استراداه واستقباله.

أولاً: دوافع تصدير رأسمال الأجنبي المباشر.

كثيراً ما تلجأ الشركات والأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم - المنشأ - سعياً منهم وراء تحقيق أهداف محددة يمكن تحقيقها. ومن الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:¹

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم يكونوا سيحدهونها في بلادهم بذات التكلفة، كالححاس، والزنك، والبتروول... لأجل استخدامها في صناعاتهم. فتقام الاستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد لإقامة الإنشاءات اللازمة لاستخراج هذه المواد الأولية.
- السعي إلى تحقيق أعلى ربح ممكن من خلال توجيه الاستثمار نحو الدول وفي مجالات التي تحقق لها الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباطاً بمستويات تطورها الأعلى، وبالشكل الذي يمكن هذه المشروعات من الحصول على أرباح أعلى من تلك التي تحصل عليها في الدول المصدرة لهذا الاستثمار.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في إيجاد منافذ ومجالات تتيح استخدام الأموال الفائضة، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة تطورها، وارتفاع الدخل فيها، وارتفاع مدخراتها. والتي تفوق حاجتها لاستخدامها في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو في إقامة مشروعات البنية التحتية، بحكم توفر مثل هذه المشروعات لديها من ناحية وبحكم انخفاض عائدها من ناحية أخرى نتيجة المنافسة المرتبطة بوجود مثل هذه المشروعات، وبالذات الإنتاجية منها، وهو ما يدفع نحو استخدام الموارد المالية الفائضة عن حاجتها إلى الدول الأخرى للاستثمار فيها من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

¹، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

²، فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 93، 94.

- حاولت الدراسات التجريبية دعم هذه الفرضية العامة وذلك بالتركيز على الارتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عليها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة... إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في الدول المتقدمة وكان لهذه الخاصية دور في إظهار حركة جديدة تتميز بان إنتاجها ليس للاستهلاك المحلي لهذه البلدان المضيفة وإنما لإعادة التصدير نحو البلدان المتقدمة، والتي أطلق عليها اسم الفروع المشاغل.¹ ومن الواضح أن وجود أجور منخفضة في الدول المضيفة كنتيجة للوفرة النسبية في عنصر العمل يعتبر عاملا مغريا وخاصة إذا كانت العمليات الإنتاجية تنتج سلعا كثيفة العمل.²
- ومن الواقع العملي يمكن تقسيم العمليات الإنتاجية إلى عملية إنتاجية كثيفة برأسمال وهذا هو ما يحدث في الدول المتقدمة، وعملية إنتاجية كثيفة بعنصر العمل وهذا هو الواقع في الدول النامية.
- توجه الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامة مشروعاته في الدول التي يتسع استخدامها للضرائب الجمركية، والإجراءات التقييدية والتي يتم إتباعها من اجل حماية إنتاجها ومشروعاتها الناشئة، وذلك من اجل التخلص من هذه الضرائب والإجراءات باحتراقها عن طريق عملها داخل الاقتصاديات المحلية.³
- وفي هذا الصدد يقول "ويليام ليفر" مؤسس شركة ليفر الإنجليزية: "عندما تحول الرسوم الجمركية و مختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته".⁴ وفي هذا الصدد قامت الشركات الأمريكية ببناء المصانع في الدول الأوروبية وذلك بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1960 وفرضها لتعريف تجارية خارجية من قبل جميع أعضاء السوق على السلع المستوردة من العالم الخارجي. واستمرت الولايات المتحدة في الاستثمار المباشر في دول أوروبا بالرغم من انه في عام 1990 كانت الدول الأعضاء في السوق تضغط من اجل توحيد وتكامل اقتصاديات الدول الأعضاء في السوق لكي تكون اشد قربا من السابق.⁵
- اتجاه الاستثمار الأجنبي في إقامة مشروعاته إلى الدول التي تتيح له التمتع بإعفاءات ومزايا وحوافز ضريبية وإدارية وتسهيلات مالية، وغيرها من التسهيلات التي تقدم من اجل تشجيع توجهه نحوها.⁶
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، وكذلك تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج وذلك من اجل حماية حصتها في السوق.⁷
- كما ترغب الشركات أيضا في الاستثمار في الخارج كوسيلة لتنويع المخاطر، أي توظيف الأموال في مشاريع مختلفة،⁸ وتقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، والتأميم، وزيادة الرسوم الجمركية.⁹ هذا يعني أن استثمار الشركة في بلدان أخرى قد لا تتعرض إلى انكماش أو ركود اقتصادي أو من الممكن أنها تتعرض إلى ركود ولكن بدرجة اقل وعليه فان الخطر يكون موزع.¹⁰

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:26.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص:247.

³ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:94.

⁴ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:27.

⁵ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص:247.

⁶ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:94.

⁷ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:26.

⁸ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص:247.

⁹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:27.

¹⁰ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص:248.

- تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج استجابة للنمو السريع والانتشار الكبير لإنتاجها في الأسواق الخارجية.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأسمال لديها.¹
- تندفع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامتها إلى الدول التي تتمتع باستقرار في سياستها الاقتصادية، وبالذات التي تتصل منها بأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، ولا تتجه في إقامتها إلى الدول التي يقل أو ينعدم فيها مثل هذا الاستقرار في السياسات الاقتصادية.²
- زيادة صادرات البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال: فان فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج تؤدي دورا مهما في صادرات الولايات المتحدة. إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية، إضافة إلى ذلك فان 25٪ من صادرات الولايات المتحدة تتجه نحو فروع المؤسسات الصناعية والتجارية المقامة في الخارج.³
- الإجراءات والمتطلبات التي تفرض على المشروعات في العديد من الدول التي تصدر الاستثمارات الأجنبية سواء تلك التي يراعى فيها جوانب تتصل بالمحافظة على البيئة أو التي ينجم عنها استنزاف المواد الطبيعية، وغيرها، وبالشكل الذي يدفعها نحو التوجه في إقامتها إلى الدول التي لا تفرض مثل ذلك.⁴
- رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار. فكنبرا ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد.⁵

ثانيا: دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتده من قبل الدول المضيفة.

- تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:⁶
- تمويل التنمية الاقتصادية: من أهم خصائص الدول النامية نقص وندرة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لتحريك التنمية، ولما كان ذلك تولدت الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لما تتمتع به من وفرة رأسمال العيني...والفني، الأمر الذي يساعد على تنمية الموارد الإنتاجية وإقامة قاعدة صناعية تصلح أساسا لارتكاز صرح التنمية عليها في تلك الدول. كما أن الاستثمارات الأجنبية تساعد على تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق زيادة في الناتج القومي. وبعبارة أخرى تنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، الناشئة عن قصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلاد النامية من صادراتها المنظورة وغير المنظورة.⁷ كما أنها تخفف من حدة التضخم التي تصاحب عادة عملية التنمية الاقتصادية، نتيجة زيادة القوة الشرائية الناشئة عن التشغيل، حيث أن رأسمال الأجنبي يساعد على استيراد سلع من الخارج و زيادة العرض في السوق المحلي مما يقلل من حجم التضخم.⁸

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:28.

²، فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:94.

³، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:28.

⁴، فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:95.

⁵، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:29.

⁶، نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص:21.

⁷، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:30.

⁸، نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص:22.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية: إذ إن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
 - الإسهام في حل مشكلة البطالة: وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.¹
 - تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق تقدم اقتصادي: وذلك بتوظيف عوامل إنتاج محلية محل الواردات من جهة وبناء اقتصاد تصديري قوي من جهة أخرى.
 - تحسين المركز التنافسي للدولة من التوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين والمصارف.
 - إعطاء دفع كبير لاستقطاب استثمارات دولية أخرى وذلك لاعتبارهم وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومنعشة للاستثمار المحلي.²
 - تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتي تعود نتائجها على كل من المشروع والفرد نفسه.³
- من كل ما سبق يمكن تلخيص دوافع الاستثمار الأجنبي سواء في الدول المصدرة له أو المستوردة له في الجدول رقم (4) التالي.

جدول رقم (4): دوافع الاستثمار الأجنبي في الدول المصدرة له والمستوردة له.

دوافع تصدير رأسمال الأجنبي المباشر	دوافع استقبال وإستراة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- البحث عن الاستثمار ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.	- تمويل التنمية المحلية.
- التخلص من مخزون سلعي راكد.	- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- التخلص من التكنولوجيا القديمة.	- مكافحة التضخم.
- البحث عن أسواق جديدة.	- الحصول على التكنولوجيا الحديثة.
- النمو والتوسع و غزو الأسواق الخارجية.	- توفير الإدارة الحديثة والمتقدمة.
- اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.	- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
- البحث عن أرباح أسواق جديدة .	- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيضة.	- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- الاستفادة من الأجر المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيضة.	- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيضة .	- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة.
- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيضة.	- التوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين و المصارف.
- اعتبارات إستراتيجية أخرى.	- تنمية التجارة الخارجية.
	- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص-30-31.

² عبد الرؤوف بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص:87.

³ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص:31.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار في أي مشروع وفي أي مجال بعضها يتعلق بموارد المشاريع المالية وقدرتها الإدارية والتكنولوجية، وكذلك مدى ملائمة البيئة المحيطة بها ومدى مساهمتها في إنجاح المشروع. ولكن الأمر يختلف بالنسبة للاستثمار الأجنبي فان هناك عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار والدولة التي يتجه إليها وهو ما يعرف بمحددات الاستثمار الأجنبي.

• يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة.¹ هذه الظروف والأوضاع متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض وهي متغيرة ومحصلة هذه الأوضاع قد ينجم عنها إما استقطاب للاستثمار الأجنبي أو العكس. ويمكن تقسيمها إلى:²

أولاً: الاستقرار السياسي.

تذهب بعض الدراسات الى تآثر الاستثمار الاجنبي بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة فقد اوضح بازي Bazi سنة 1963 من جامعة Kant الأمريكية، ان الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الاول او الثاني لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة.

وللاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة او غير المباشرة، فالمستثمر الاجنبي يتخذ قرارا بقبول او رفض المشروع ليس على اساس حجم السوق او العائد وحسب وانما على اساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد.³

ومن بين العوامل التي تآثر على الاستقرار السياسي نجد:⁴

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا او ديكتاتوريا.
- موقف الاحزاب السياسية اتجاه الشراكة الاجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث ندرة التعامل مع الشركات الاجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر المخاطر السياسية من اهم العقبات الرئيسية التي تقف امام الاستثمار الاجنبي في كثير من الدول النامية، ويمكن تقسيم هذا المحدد الى العوامل التالية:⁵

- 1- الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات اهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك باديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الاجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.
- 2- المخاطر الاقليمية: تتمثل المخاطر الاقليمية في الاستقرار السياسي في للدول المجاورة.
- 3- العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الاخرى، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الاجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

¹، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

²، عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 120.

³، علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 160.

⁴، محمد قويدري، اثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2001، ص: 7.

⁵، ناجي بن حسين، مناخ الاستثمار في الجزائر، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004، ص: 14.

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي.

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي، حتى وان كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار السياسي في تحقيق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار.¹ ويتعلق الاستقرار الاقتصادي بمدى وضوح السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة ويحكمها واقعية النظام الضريبي وانصافه، طبيعة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الارباح المحققة واستغلالها، استقلال التعريف الجمركية واعتدالها في ظل معدلات التضخم.

وفيما يلي سيتم عرض اهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر:

1- حجم السوق واحتمالات نموه: لا يتحدد حجم السوق بالنسبة للشركات بمساحته وحسب وانما بعوامل اخرى اكثر اهمية مثل عدد السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الاجمالي، ومتوسط دخل الفرد وغيرها من المقاييس، فقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القوة الشرائية لهم او مستوى الدخل متدن، او قد تكون العادات والتقاليد مقيدة لاستهلاك الافراد لبعض السلع، فالدول الاسلامية مثلا لا تاكل لحم الخنزير ولا تتناول المشروبات الروحية ومن العيب اعتبار السوق في البلاد العربية كبيرا لتسويق هذه السلع.²

2- سياسة اقتصادية كلية مستقرة: ان وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتامين... الخ، فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي افضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساتها الاقتصادية.

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، اي بمعنى اخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة، وهذا لان الاستثمار في الاصول الثابتة عملية طويلة الاجل قد تصل الى خمسين سنة، ومصدقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا اساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، لان الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.³

فمثلا في مجال الخوصصة فان عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم على الدخول في هذا النشاط، كما ان تغيير القوانين بشكل عشوائي وبدون مبرر يعد مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي، كما ان الشفافية⁴ في المعاملات المالية يعد حافزا.

3- الناتج المحلي الاجمالي: يعتبر الناتج المحلي الاجمالي محمدا اساسيا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى الى تحقيق النمو او النفاذ الى الأسواق الجديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيقة، وفي هذا الاطار نجد ان الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والاجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك ان

¹، عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص: 145-146.

²، علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

³، بولعيد بلوج، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

⁴، تعريف الشفافية: هو مصطلح حديث خاص بالمعاملات الاقتصادية أصبح موضوع الساعة بالنسبة لرجال الأعمال ومتخذي القرار، ويقصد بها الوضوح التام بالنسبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري من جهة، وكذلك بالنسبة للمحيط الاقتصادي بالنسبة للدولة المضيفة لضمان استعمال الأصول الثابتة في العملية الإنتاجية، في محيط معروف مسبقا.

الطريقة الوحيدة لتقديمها الى الأسواق الدول المضيفة تتم من خلال اقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالاضافة الى ذلك فان كبر حجم الناتج المحلي الاجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم¹. وهناك علاقة تربط بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى البلد، وذلك لارتباط مستوى الناتج المحلي الاجمالي ايجابيا وحجم السوق المحلي وبالتالي توفير اقتصاديات الحجم.

فمنو مستوى الناتج المحلي يؤدي الى زيادة مستوى الدخل الفرد مما يجعله يتطلع الى انماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة الى استثمارات اولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.

وبذلك فان حجم الناتج المحلي الاجمالي ومستوى نموه المتحقق يعتبر من اهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى البلد.²

وفي دراسة التي اجرها "الانكتاد" Unctad سنة 1998 حول محددات الاستثمار الاجنبي المباشر (42 دولة نامية، تبين ان للناتج المحلي الاجمالي اهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات.³

4- سعر الصرف: يؤثر ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج والعمالة والمواد والاجور وتكاليف النقل... وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لخرى مما يؤدي الى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة و يتحول الى دولة اخرى.⁴

كما اوضحت بعض الدراسات التطبيقية ان الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات اسعار الصرف، حيث توصلت الى ان هذه الشركات تنجذب الى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، او عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما اوضحت هذه الدراسات الى ان الشركات الاجنبية تاخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لاسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لان تقلبات اسعار الصرف تؤدي الى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الاخرى المتمثلة في تحويلها للخارج او اعادة توزيعها.⁵

5- معدل التضخم: يسهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتسم بالتشاؤم والحدر وبالتالي فان اجواء غير مريحة ستجيم على النشاط الاقتصادي الامر الذي سيؤدي في النهاية الى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية والاجنبية.⁶

ان المعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الارباح، وبالتالي التأثير على حركة راسمال، كما يؤثر على تكاليف الانتاج التي تولى باهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تاثر الربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة.⁷ بالاضافة الى هذا غالبا ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موات.⁸

فالتضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة.

¹،عمار زودة، مرجع سبق ذكره،ص-ص:122-123.

²، محمد عبد العزيز عبد الله عبد،ص:66.

³،انظر، UNCTAD, World Investment Report 1998,pp135-140.

⁴، محمد عبد العزيز عبد الله عبد،ص:68.

⁵، عمار زودة، مرجع سبق ذكره،ص-ص:123-124.

⁶، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره،ص-ص:70-71.

⁷، عمار زودة، مرجع سبق ذكره،ص:124.

⁸، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره،ص:71.

6- اليد العاملة: تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين اهم تكاليف النشاط الانتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من اجل تعظيم ارباحها في مختلف اسواق تعاملاتها.¹

يقوم المستثمرين بدراسة نوعية القوى العاملة المحلية التي سينتقون من بينها الموظفين اللازمين لهم في اعمالهم. وفي العديد من الصناعات خاصة تلك التي تستخدم حجما كبيرا من العمالة لتصنيع المنتج النهائي (مثل صناعة المنسوجات والملابس)، وتسعى الشركات متعددة الجنسيات الى تاسيس مصانع لها في الدول النامية للانتفاع من انخفاض معدلات الاجور بها، وربما تقرر بعضها كجزء من استراتيجيتها العالمية الشاملة ان تطور المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها تقريبا في الدول التي تنخفض فيها اجور اليد العاملة.²

بالاضافة الى بعض الشروط الاخرى التي يجب ان تتوفر في اليد العاملة وهي:³

- توافر حجم كبير من اليد العاملة و خاصة الماهرة منها.
- ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي، إلى جانب الكفاءة الضرورية و كذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.
- تمتعها بمستوى مهني، وتدريسي وكذلك تعليمي مقبول.

7- مدى توفر البنية التحتية: تنظر الشركات الى مدى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق

وخدمات الكهرباء والاتصالات والماء والمرافق الاخرى،⁴ وتلعب الدولة دورا هاما في توفير او تحسين نوعية هذه الخدمات او زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فان سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الانتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة اخرى فان التجهيز مكلف جدا وله اهمية استراتيجية.

وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي لشرق اسيا، وبين مستويات الاستثمار في البنية الاساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% من الناتج المحلي الاجمالي سنويا في البنية الاساسية، وفي المقابل، فان اقتصاديات شرق اسيا ذات الاداء المرتفع تستثمر في ذلك ما بين 6% الى 8%، حيث يتجاوز في تاوان 10% في بعض الاحيان.⁵

ومنه فان للبنى التحتية علاقة بحجم الاستثمار، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

8 - توفر المناطق الحرة: تحقق المنطقة الحرة العديد من الفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين الوطنيين والاجانب

ويمكن حصر هذه الفوائد التي يستفيد منها المستثمر في:

- تحقيق رؤوس الاموال والمشروعات العاملة فوائدا كبيرة من الاعفاءات والمزايا، خاصة الاعفاءات الجمركية، واعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق.
- تسويق انتاج المشروعات في الدول المجاورة.

¹، عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

²، بلقاسم زايري، احمد صديقي، الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية-دراسة تطبيقية-، مداخلة في المنتدى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، يومي 28-29 افريل 2008، الجزائر، ص: 2.

³، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁴، حبيبة شعور، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 46.

⁵، عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

- الاستفادة من الايدي العاملة او مستلزمات الانتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف واسعارالمنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
- الاستفادة من البنية الاساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الانتاج وزيادة الارباح.¹

ثالثا: المحددات القانونية والتنظيمية.

تعتبر المحددات القانونية والتنظيمية محسنتات اساسية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء اسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الاجنبي عن مختلف الاخطار التي يمكن ان يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال اجهزتها الادارية الهادفة الى تبسيط الاجراءات الادارية لدخول المستثمرات الاجنبية.

ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية:

1- توفر اطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر: ان وجود اطار تشريعي و تنظيمي يحكم الانشطة

الاستثمار الاجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات الاجنبية، لان الاطار التشريعي يمثل الكيان الحاكم لكافة اوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الانشطة بالعمل في قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الانشطة. بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لاطراف النشاط الاقتصادي.²

تختلف تشريعات الاستثمار من دولة الى اخرى باختلاف عدة عوامل، عادة ما تحدد توجهات المشرع في هذه

الدولة او تلك في صياغة التشريع، ومن اهم هذه العوامل:³

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الاجنبي او التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها للعمل.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- القدرة المالية والفنية واللوجستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف الى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.
- ولكي يكون الاطار التشريعي جذابا للاستثمار الاجنبي المباشر لا بد من توافر عدة مقومات من اهمها:⁴
- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من انواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الارباح للخارج وحرية دخول رأسمال وخروجه، فضلا عن اهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

¹، عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص:127.

²، المرجع السابق، ص-ص: 129-130.

³، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002، ص:2.

⁴، نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص:91، 92.

- الغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الاطار التشريعي، الامر الذي يؤدي الى تسيير الاجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.
- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الاداري، الامر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند اقامة الاستثمار.

2-توفر انظمة ضريبية ومالية فعالة: اشارت تجارب الدول الى اهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الاعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية، والاطارات.

بالاضافة الى هذا يجب توفر اطار قانوني لحماية الملكية الفكرية، انشاء هيئات واجهزة الاستثمار الاجنبي، واعتماد اسلوب الترويج الالكتروني.¹

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحفيزات والتسهيلات والامتيازات التي تقدمها، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلص منها، تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة.

ومن بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:²

- عدم توفر البيئة العامة المناسبة التي تتيح لمشروعات الاستثمار الأجنبي تحقيق ربح معقول.
- غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، الذي يشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طرد لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين.
- غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية .
- عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تنجر من تقلباته.
- ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.³
- ضعف الحجم الاقتصادية للعديد من الأسواق، والمرتبطة بانخفاض دخولها، وانخفاض حجمها السكانية، وانخفاض درجة التطور فيها كلها عوامل تدفع إلى عدم توجه الاستثمار الأجنبي نحو إقامة مشروعاته في هذه الدول التي تسود فيها مثل هذه البيئة.⁴
- سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي.
- الفساد الإداري وصعوبة المنافسة، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار السلع الضرورية.
- خطورة إتباع سياسة التأمين وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي.⁵

¹،عمار زودة مرجع سبق ذكره:ص:134،139.

²،فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص:95.

³،سمير بجاوي،العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية-حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير،تخصص تحليل اقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،2005،ص:71.

⁴،فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص:95.

⁵،سمير بجاوي،مرجع سبق ذكره،ص:72.

- عجز وضعف بعض الدول على توفير القدرات الإدارية والتنظيمية ومهارات العاملين، وهو الأمر الذي يحد من توجه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.
- وجود سياسات وإجراءات في العديد من الدول النامية التي تحد من توجه الاستثمار الأجنبي نحو إقامة مشروعاته فيها، والتي تفيد عمله وحركته ونشاطه، وغياب التسهيلات و الضمانات التي تحفزه وتدفعه على التوجه نحو الاستثمار فيها.¹

المبحث الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتسارع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم وهذا التدفقات سببها الحوافز الممنوحة من الدول من اجل استقطاب المزيد منه وهذا بالرغم من الآثار الايجابية والسلبية لهذا الاستثمار.

المطلب الأول: أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى الدول المضيفة إلى جذب الاستثمارات المباشرة بتقديم وتوفير مجموعة من الحوافز والتي تشكل في معظمها جزء من المناخ الدائم للاستثمار وفيما يلي سنعرض مختلف أشكال الخاصة بالاستثمار.

تعتبر الحوافز العنصر الأهم في من اطر السياسة القومية للاستثمار الأجنبي المباشر وأداة إستراتيجية يمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبة أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار.

تشمل الحوافز المقدمة من هذه الدول أية ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لشركات بعينها أو لأنواع من الشركات - أو بتوجيه من - حكومات ما بغرض تشجيعها على انتهاج مسلك محدد.²

من خلال ما تقدم نجد أن هذه الحوافز تتضمن إجراءات تصمم بالتحديد إما:

- لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وزيادة تدفقاته.
- زيادة العائد من نشاط استثماري أجنبي بعينه.
- تخفيض وإعادة توزيع تكاليفه أو مخاطره.

لكن هذه الحوافز لا تشمل السياسات العامة والعوامل خارج نطاق السياسة في الدولة المضيفة، مثل: الاستقرار الاقتصادي الكلي، نوعية الموارد البشرية والبنية التحتية بالبلد، الأحوال السياسية والاجتماعية... الخ.

أما عن أنواع هذه الحوافز، فيمكن التمييز بين ثلاثة أنواع وهي حوافز مالية، حوافز تمويلية، حوافز أخرى.

أولاً: الحوافز المالية.

هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي واستنادا على أساس التخفيضات الضريبية أو خصمها، ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح، ومشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على المبيعات، ومشاريع مبنية على القيمة المضافة، ومشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها ومشاريع مبنية على الاسترداد، ومشاريع مبنية على التصدير.³

¹، فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

²، محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

³، سليمان محمد عمر الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

(أ)، المحتوى الخلي الصافي، هو: قيمة المبيعات مطروحا منها قيمة تآكل المعدات الرأسمالية وقيمة المواد الخام والإمدادات المستوردة.

(ب)، القيمة الصافية المكتسبة، هي: عبارة عن قيمة المبيعات مطروحا منها تكلفة المواد الخام والمكونات والإمدادات والخدمات وتآكل المعدات الرأسمالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويندرج تحت كل نوع من هذه الحوافز أنواع متعددة وهذا ما سنستعرضه في الجدول رقم (5) الذي يمثل أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (5): أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل، إعفاءات ضريبية، السماح للمستثمرين بخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح، من الأرباح التي كسبها أو التي سيكسبها.
مبنية على الاستثمار الرأسمالي	اهتلاك أصول بمعدل متسارع، علاوة استثمار وعلاوة إعادة الاستثمار.
مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمات التامين الاجتماعي، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناء على عدد المستخدمين أو بناء على نفقات أخرى تتعلق بالعمل.
مبنية على القيمة المضافة	تخفيضات في ضريبة الدخل أو اعتمادات ضريبية بناء على المحتوى المحلي الصافي (ا) في المنتجات، منح اعتمادات ضريبة دخل بناء على القيمة الصافية المكتسبة.
مبنية على نفقات أخرى يعينها	تخفيضات في الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق والترويج مثلاً.
مبنية على الواردات	إعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية، المعدات أو المواد الخام، قطع الغيار والمدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج.
مبنية على الصادرات	أ- ضريبة تفضيلية لعائدات الصادر، تخفيض ضريبة الدخل على النشاطات المدرة للنقد الأجنبي أو الصادرات المصنعة، اعتمادات ضريبية للمبيعات المحلية مقابل الأداء في مجال الصادر. ب- متعلقة بالمدخلات مثلاً: استرداد الرسوم (اعتمادات ضريبية للرسوم التي تدفع على المواد أو الإمدادات المستوردة)، اعتمادات ضريبة دخل للمحتوى المحلي الصافي في الصادرات، خصم النفقات الخارجية (ما وراء البحار) وعلاوة رأسمال للصناعات التصديرية.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 مرجع سبق ذكره، ص: 76.

ثانياً: الحوافز التمويلية.

ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأسمال أو العمليات، وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والمواجهة للاستثمار الأجنبي، العون الحكومي الاعتماد الحكومي بأسعار الفائدة مدعومة، بالمشاركة الحكومية في رأسمال والتامين الحكومي بمعدلات تفضيلية.¹ والجدول رقم (6) يبين بوضوح لنا أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (6): أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

عون حكومي	مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية (جزء من) تكاليف رأسمال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	قروض مدعومة، ضمانات قروض، اعتمادات صادرة مضمونة.
مشاركة حكومية في رأسمال	مشاركة برأسمال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.
تامين حكومي بمعدلات	متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر

¹ سليمان محمد عمر الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

تفضيلية	غير التجارية مثل المصادرة، والفوضى السياسية(وهذا النوع من التامين يقدم عادة عن طريق وكالة عالمية).
---------	--

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، مرجع سبق ذكره، ص:77.

ثالثاً: حوافز أخرى.

هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز، ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق المساهمات غير تمويلية.

ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها... الخ، والخدمات منخفضة التكاليف، وفضليات في مجال السوق ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي.¹ والجدول رقم(7) يبين بوضوح لنا أنواع الحوافز الأخرى الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(7): أنواع الحوافز الأخرى الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تشمل توفير الأرض أو المباني أو الوحدات الصناعية أو تحتية بنية جيدة مثل إمدادات الاتصالات والنقل والكهرباء والماء، كل هذا بأسعار اقل من الأسعار التجارية	بنية تحتية منخفضة التكاليف
يمكن أن تشمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة على في تحديد التمويل وإدارة المشاريع، إنجاز دراسات ما قبل الاستثمار، معلومات عن الأسواق، توفير المواد الخام وإمدادات البنية التحتية، النصح والاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق، المساعدة في التدريب وإعادة التدريب، تسهيلات فنية لتنمية المعرفة أو تطوير ضبط الجودة.	خدمات منخفضة التكاليف
عقود حكومية تفضيلية، منح حقوق الاحتكار (مثلاً: إعفاء الإجراءات المحلية الخاصة بسحب الثقة، أو إغلاق السوق أمام من يودون دخوله)، الحماية من منافسة الواردات (عن طريق قيود تمنع الاستيراد مثلاً)	أفضليات في مجال السوق
أسعار صرف خاصة، بمعدل خاص لتحويل الدين الخارجي، إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، امتيازات تتمثل في اعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات، امتيازات خاصة لتحويل الإيرادات ورأسمال.	معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، مرجع سبق ذكره، ص:78.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

بما أن الدول تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهذا خير دليل على أن للاستثمار الأجنبي مزايا يحققها لها وتزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الصادرة من البلدان المختلفة خير دليل على انه يوفر لها مزايا مختلفة، ومنه وجب علينا التطرق إلى مزايا الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة والدول المصدرة له.

أولاً: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة.

تتمثل في:²

¹، سليمان محمد عمر الهادي، مرجع سبق ذكره، ص:32.

²، السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:204، 209.

- تساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- تدفق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تنمية قدرات المدراء الوطنيين.
- خلق علاقات تكامل اقتصادية رئيسية أفقية وعمودية مع النشاطات الاقتصادية والخدمات المختلفة بالدول المضيفة.
- خلق فرص جديدة للعمل.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق استغلال فرص التصدير أو الحد من الإستيراد.
- رفع القدرة الإنتاجية والاستثمارية عن طريق الاستفادة من طرف التسيير الحديثة ومن بعض التكنولوجيا بصورة تسيير.
- تسريع عملية النمو.
- جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والعمل والفعالية الاقتصادية.

ثانياً: مزايا الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية.

تتمثل في:¹

- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم.
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير.
- إن وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل المشاكل اللغوية والعلاقات مع العمال وغيرها من المشاكل المختلفة.
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.
- يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة، كالزراعة والبتروكيمياويات...
- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح.
- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي، ونقلها إلى الدولة المضيفة.

المطلب الثالث: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر عملة ذو وجهين فكما له مزايا فله عيوب وأثار سلبية سواء على الدولة المضيفة أو الدولة المصدرة له، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة.

تتمثل في:²

- حرمانها من المزايا كالتحكم في طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الإستثمار.
- تحقيق المزايا المذكورة سابقاً، يتوقف على مدى توفر الطرف المحلي على القدرات الفنية والإدارية والمالية، وهذا ما يكون غائباً في أغلب الحالات.

¹، عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وحدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 48، 50.

²، السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 204، 203.

- تحشى الدول المضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية والاحتكار وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي.
- خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات...
- مسخ ثقافي وتلويث الطبيعة بالنفايات الصناعية.
- استغلال الطاقات العمالية وتحويلها لصالح المستثمر الأجنبي.
- خطر المراقبة الأجنبية والسيطرة والهيمنة على الاقتصاد المحلي والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.
- نهب واستغلال وتحويل خيرات البلد المضيف خاصة الموارد الطبيعية.
- نظرا لاحتمال انخفاض في القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع وبالتالي عدم تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التوظيف والتقدم التكنولوجي، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات.

ثانيا: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر للشركة الأجنبية.

تتمثل في:¹

- يحتاج إلى رأس مال كبير.
- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
- خفض فرص التصدير للدولة الأم.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك.
- عندما يتمثل الطرف الوطني في حكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي.
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري.
- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل. واحتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية.

¹، عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وحدود الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 50، 60.

خلاصة:

- بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الاجنبي المباشر وبالنظر الى كل ما سبق الاشارة اليه نجد ان:
- الاستثمار الاجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الاموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ويستقبلها.
 - حظي الاستثمار الاجنبي المباشر بالعديد من التفسيرات النظرية، وقد اختلفت هذه التفسيرات باختلاف المدارس التي تنتمي اليها والاراء ووجهات نظر اصحابها.
 - عرف الاستثمار الاجنبي تدفقا وازدهارا متواصلا منذ 1800م الى يومنا هذا، مع مروره بفترات من التراجع والتدهور يمكن ارجاعها الى عدة اسباب موضوعية تتعلق بكل فترة.
 - كما انه من الصعوبة قبول مدخل واحد لتحليل دوافع الاستثمارات الاجنبية، وهذا بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في دولة ما.
 - تعتبر الدول المتقدمة الرائدة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا بشكل متقاطع في اغلب مراحل الاستثمار الاجنبي ثم تليها الدول النامية وفي الاخير الاقتصادات المتحولة.
 - بطبيعة الحال فان جذب الاستثمار الاجنبي المباشر قصد تعظيم المنافع وتقليل المخاطر يستوجب تهيئة المناخ المناسب له وتقديم المحفزات المختلفة من اجل اجتذابه، والاستفادة الى اقصى حد بما يستمتع به من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار الاجنبي المباشر عيوبها الامر الذي يدفع باطرافه الى ضرورة اتخاذ تدابير اكثر فعالية للتخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

الفصل الثاني:

الإطار العام للاستثمار الأجنبي

المباشر والمناخ الاستثماري في

الجزائر

- . المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر.
- . المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر
- . المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.
- . المبحث الرابع: الاتفاقيات المبرمة في مجال الاستثمار واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال أزمتا ومراحل متعددة تراكمت خلالها معطيات أدت بها إلى الوضع الحالي، حيث يتميز بصعوبات حمة في مختلف المجالات، إذ خاضت في عدة أنواع من التسيير وتطبيق عدة سياسات بداية بالنظام الاشتراكي، ثم الإصلاحات التي قامت بها وتقوم بها للتحويل إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى مختلف المنظمات العالمية الفاعلة فتمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء القيود الجمركية والتخفيض من الرسوم والضرائب بالتدرج وتحسين المنظومة المالية وإلغاء القيود البيروقراطية ومحاولة تحسين أداء المنظومة الإدارية وتشجيع الاستثمارات بجميع أنواعها خاصة الأجنبية منها، إن هذه الإصلاحات سيكون لها في المستقبل نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري.

ومادما نتحدث عن الاستثمارات فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة، لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية ودفعها إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات وإجراءات وإصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وهذا بفضل الإصلاحات التي تقوم بها، من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تضمن استقطاب الاستثمارات، وتقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب والخصائص المحليين.

وستتناول في هذا الفصل المناخ الاستثماري و الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال:

- المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر.
- المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر
- المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.
- المبحث الرابع: الاتفاقيات المبرمة في مجال الاستثمار واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر.

تتوفر الجزائر على موقع جغرافي يتوسط ثلاث قارات، وموارد طبيعية هامة، جعلها منذ القدم محط أطماع الكثير من الشعوب، ولكي تقوم الجزائر بتنمية شاملة عليها استغلال هذه الموارد المتاحة لديها، وذلك باستغلالها إما من طرف المستثمر المحلي أو من طرف المستثمر الأجنبي، هذا الأخير الذي تغريه الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر إضافة إلى حاجة هذه الأخيرة للاستعانة به لوجود بعض النقائص في المستثمر المحلي والاقتصاد الجزائري ككل.

المطلب الأول: دافع الاقتصاد الجزائري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجزائر على غرار دول العالم تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بسبب دوافع عامة كنا قد ذكرناها في الفصل الأول لكن هناك دوافع خاصة بالجزائر تتميز بها وهي: هيكل الاقتصاد الوطني، الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، المديونية الخارجية، القيود على الموارد الداخلية ونقص الوسائل الوطنية.

أولاً: هيكل الاقتصاد الوطني.

يقوم الاقتصاد الوطني على إستراتيجية إستراتيجية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استغلالها والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق الأولي على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة،¹ جعل الأداء الاقتصادي منذ الاستقلال يعتمد بدرجة كبيرة على تقلبات أسعار البترول، ولا تمثل صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات سوى 3٪ من مجموع الصادرات، حيث بلغت 788 مليون دولار سنة 2004 في حين بلغت إيرادات الصادرات البترولية لنفس السنة 17 مليار دولار في السداسي الثاني.²

واهم تحدي يكمن في تقلبات أسعار البترول إضافة إلى تسعير هذه المادة بالدولار، والمعروف على هذه العملة أنها كثيرة التقلب والتذبذب، ويكون الحل لهذا الوضع هو زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات لتقليل الحساسية من تقلبات أسعار أسواق النفط، هذا التغيير الهيكلي يتطلب استثمارات ضخمة خارج القطاع النفطي قد لا تكون قدرات المقيمين كافية للقيام بها مما يدفع إلى توفير المناخ الملائم لجلب الأجانب للمساعدة على القيام بذلك.

ثانياً: انتقال الجزائر من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

إن الانسحاب التدريجي للدولة من الحياة الاقتصادية خلال فترة التسعينات أعاد تعريف أدوار الدولة، حيث أصبح تدخلها يشكل استثناء ولم تعد تقوم بالكثير من الوظائف السابقة كالاستثمار الذي أصبح من مهام المؤسسات الاقتصادية، ففي بداية التسعينات كان حجم القطاع الخاص متواضعا إلى الحد الذي لم يكن يساهم في خلق القيمة المضافة الصناعية إلا في حدود 20٪ ما بين 1990 و1996، مع بروز نسبي له في القطاعات قليلة المخاطر كالخدمات.³

وتشير المعطيات والإحصاءات المتوفرة إلى أن ما يميز القطاع الخاص الجزائري ما يلي:⁴

¹، عبد الله خياطة، مرجع سبق ذكره، ص:13.

²، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي - السداسيين الأول والثاني -، 2004، الجزائر، أبريل 2005، ص:24.

³، عبد الحميد برحومة، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، - إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص:199.

⁴، إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص:106-109.

الفصل الثاني — الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

- يغلب على المؤسسات الخاصة الجزائرية الطابع العائلي، ويتم تداولها من جيل إلى آخر لاسيما في النشاط التجاري.
 - أكثر من 50٪ من المؤسسات الخاصة قد اختارت الشكل القانوني للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة SARL هذا حسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري CNRC في حين يمثل الشكل القانوني للشركات الشخصية ذات المسؤولية المحدودة EURL نسبة 31٪ من مجموع المؤسسات الخاصة، أما النسبة المتبقية 19٪ فهي موزعة بين الأشكال القانونية الأخرى، ومن بينها المؤسسات ذات الأسهم SPA.
 - هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيلة المؤسسات المكونة للقطاع الخاص، حيث أحصت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لسنة 2006 ما يعادل 376767 مؤسسة منها 376028 مؤسسة خاصة.
 - إضافة إلى ضآلة أموالها الخاصة وهي بهذا تستدين بكثرة للتمكن من تحقيق مشاريعها، وهذا ما أضعفها في مراحل الأزمة المالية التي مرت بها البلاد.
- وعليه فان استقطاب الاستثمارات الأجنبية بات مسألة جوهرية بالنسبة للسلطات الجزائرية.

ثالثا: المديونية الخارجية.

اعتبرت الجزائر من الدول ذات المديونية المرتفعة نسبيا، على الرغم من قدرتها على مواجهتها إذا ما قورنت ببعض الدول الأخرى، حيث ارتفع معدل خدمة الدين سنة 1993 إلى 82.2٪¹ والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية للجزائر.

الجدول رقم (8): تطور المديونية الخارجية للجزائر 1985-1989

الوحدة 10⁹ دج

المؤشر	السنوات				
	1989	1988	1987	1986	1985
اجمالي المديونية	26.85	25.83	25.85	21.72	17.31
خدمات المديونية	7.005	6.545	05.275	01.128	04.79
معدل خدمة المديونية/الصادرات من السلع والخدمات	69.5	78.4	53.8	56.7	35.8
معدل المديونية/PIB	48.4	43.6	38.4	33.8	29.5

المصدر: عزيزة بن سميحة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في المنتدى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، 4، 5 ديسمبر 2006، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر: ص3.

يتضح من خلال الجدول السابق ان اجمالي المديونية وصل الى 26.85 مليون دولار امريكي سنة 1989 بعدما كان 17 مليار دولار في سنة 1983. وهذا ما يظهر اللجوء المستمر للاستدانة الخارجية، وبذلك وصلت خدمات المديونية الى 78.4٪ وهذا ما يعني ان اكثر من ثلث ارباع الصادرات موجهة لخدمة المديونية بالاضافة الى حوالي 48٪ من الناتج الداخلي موجهة الى المديونية الخارجية، وما زاد من تفاقم الديونية انخفاض قيمة الصادرات وقيمة الدولار الامريكي. وبسبب العبء الثقيل للمديونية الخارجية أصبحت الجزائر حذرة في لجوئها إلى الدين ووجدت الاستثمار والشراكة بديلا عنه للوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني.

¹، عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

رابعاً: القيود على الموارد الداخلية.

لم يعد مشكل المؤسسات العمومية الحصول على العملة الصعبة فحسب، وإنما الحصول على العملة المحلية أيضاً لتمويل استثماراتها نتيجة الانضباط المالي الذي فرضه قانون النقد والقرض على بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية وخاصة عملية الإصدار النقدي. فوضعية المؤسسات العمومية غير مطمئنة من جهة وطرق منح القروض في ظل تعود البنوك على عدم تحمل المخاطرة من جهة أخرى أولد الشعور بضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على تهيئة الموارد الكافية، مما يتطلب الاستعانة بالموارد الخارجية لسد حاجيات الاقتصاد.

خامساً: نقص الوسائل الوطنية.

رغم التطور السريع في عدد المؤسسات الاقتصادية في العشرة الأخيرة وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص إلا أنها تبقى عاجزة عن التكفل بكل المشاريع نتيجة لنقص الوسائل. ففي مجال الأشغال العمومية تبقى الوسائل الوطنية المتاحة عاجزة عن التكفل بالمشاريع المقترحة الخاصة ببناء موانئ الصيد وتأهيل المطارات وإنجاز 15 ألف كيلو متر من الطرقات زيادة على صيانة الطرق وإنجاز الطريق السيار شرق غرب.¹ إضافة إلى برنامج الجزائر الذي تقوم من خلاله بإعادة بناء الواجهة البحرية للجزائر العاصمة ببناء لأبراج وفنادق فاخرة. لذلك ومن أجل إنجاز المشاريع الكبرى في الأجل المحددة وإقامة مشاريع ضخمة قد لا تكون تقنية إنجازها متوفرة في الجزائر لا بد من الاستعانة بالمؤسسات الأجنبية.

المطلب الثاني: مؤهلات الجزائر الطبيعية والذاتية.

يحتل الموقع الجغرافي للبلد المضيف مكانة هامة في نظر المستثمر الأجنبي، والجزائر من بين الدول التي تملك المؤهلات الطبيعية، وبعض من المؤهلات الأخرى التي تسمح لها باستقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

أولاً: المؤهلات الطبيعية.

1- خصائص متعلقة بالموقع الجغرافي.

الجزائر بلد أفريقي متوسطي يتربع على مساحة 2.381.741 كلم² وساحل طوله 1200 كلم ، وله حدود مشتركة مع دول المغرب العربي، تونس، ليبيا، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، ومع دولتين من الساحل الأفريقي مالي والنيجر. والجزائر تتوسط بلدان المغرب العربي لذلك فهي بوابة لأفريقيا ومنفذ مهم لأوروبا. وبفضل موقعها الجغرافي المفضل وشساعة مساحتها فالجزائر هي الدولة الثانية بين بلدان العالم العربي من حيث المساحة والثانية على الصعيد الأفريقي بعد السودان، وهذا قبل تقسيم السودان إلى دولتين. الجزائر أرض الاختلاف والتنوع الجغرافي والمناخي حيث تلتقي الطبيعة المتوسطة مع الهضاب العليا شبه الجافة وفضاءات صحراوية واسعة. يتميز المناخ بتنوع الأقليم من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط.

¹، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي - السداسيين الأول والثاني - ، 2004، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

ورغم ذلك فالجزائر يغلب عليها الطابع الجاف وشبه الجاف، حيث لاتتعدى مساحة السهل الساحلي الذي يسجل نسبة تساقط كبيرة أكثر من 400 ملم سنويا الـ 150 كلم في العمق بداية من الساحل، كما ان السلاسل الجبلية تزيد من سرعة جفاف المناخ كلما اتجهنا نحو الجنوب بسبب توقعها الموازي للساحل.¹

يوجد ثلاث مجموعات مختلفة من التضاريس تتقاسم الجزائر وهي التلية في الشمال بـ 4٪ من مساحة الجزائر، والهضاب العليا التي تمثل 9٪ من المساحة الاجمالية، ثم الصحراء بنسبة 87٪ من مساحة البلاد. والجزائر تتميز بمناخ متوسطي يتعرف بشمس ساطعة طوال السنة وشتاء دافئ. تغطي الغابات المنطقة الشمالية للصحراء على طول 1500 كلم وعرض 20 كلم تحت مشروع السد الأخضر، حيث هي متواجدة على 700000 هكتار.

اما في الشمال فهي متواجدة بصفة رئيسية شمال البلاد على 650000 هكتار معظمها أشجار الصنوبر، أما المنطقة الشمالية والداخلية فهي تزخر بزراعة الخضر والفواكه، وأما الداخلية فمنها لزراعة الحبوب، والجنوب يعرف بكل أنواع التمور. ومنه وبسبب الموقع الجغرافي الهام وتنوع الاقاليم المناخية في الجزائر فهي تعد بلد رسمت فيه ملامح العالم اضافة الى المعالم التاريخية التي تشتهر بها وتاريخها القديم فان الجزائر تعد قبلة للاستثمار في مجال السياحة بسبب هذه المزايا.

2- الخصائص المتعلقة بالمواد الاولية.

1-2: الطاقة.

تعد الجزائر احدي اهم البلدان النفطية في افريقيا والبح المتوسط من حيث اهمية احتياطها من النفط والغاز وموقعها خاصة مع اوربا التي ترتبط بها من خلال اهم انبوين عابرين للمتوسط نحو ايطاليا، اسبانيا، البرتغال. في سنة 1999 تم تقدير الاحتياطات الممكن استرجاعها بـ 2.3 مليار م³ من النفط والغاز المكتنف، أي ما يعادل 30 سنة من الانتاج بمعدل سنوي مرجعي يقدر بـ 80 مليون م³، هذا بالاضافة الى احتياطي يقدر بـ 2300 مليار م³ من الغاز الطبيعي أي حوالي 40 سنة من الانتاج بمعدل سنوي مرجعي يقدر بـ 57.5 مليار م³ كما تم تحقيق خمسة اكتشافات في هذا المجال سنة 2004.² وتحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 15 في مجال الاحتياطات النفطية والمرتبة 18 في مجال الانتاج و 12 في مجال التصدير، وتحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي المؤكدة، والمرتبة 5 من حيث الانتاج، واول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في الفضاء المتوسطي.³

2-2: المعادن.

تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بالمعادن ويتصدر الحديد قائمتها ويتمركز على الحدود الجزائرية التونسية وبالتحديد بمنجم الوزرة وبوخضر ويبلغ حجم الانتاج السنوي حوالي 3.5 مليون طن سنويا كما يحتوي غار جبيلات بتندوف على حقل حديد من اكبر الحقول في العالم باحتياطي قدره 2 مليار طن وهو ذو نوعية ممتازة، الا انه غير مستغل لبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بحوالي 2000 كلم بحكم موقعه الجغرافي.⁴

اضافة الى مواد اخرى مثل: الزنك، الفوسفات، ذهب، يورانيوم، تنغستين، يورانيوم.

¹ KPMG, guide investier en algérie 2012, p: 15.

² التقرير العربي الموحد، سبتمبر، 2005، ص: 94.

³ KPMG، دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص: 24.

⁴ التقرير العربي الموحد، سبتمبر، 2005، مرجع سبق ذكره: ص: 62.

ثانيا: المؤهلات الذاتية.

1- البنية التحتية والمواصلات.

البنى التحتية في الجزائر تمتد على طول البلاد، ولكن هناك عجز في هذا المجال بقدر شساعة التراب الوطني، مما يجعل تنمية قطاع البنى التحتية بمثابة الفرصة المواتية لدعم الاقتصاد الوطني. تتوفر الجزائر على شبكة طرق من طولها 135000 كلم وهي الأهم من نوعها في المنطق المغرب العربي بالكامل بمعدل 3.7 كلم لكل 1000 نسمة. وتغطي شبكة السكك الحديدية جزءا كبيرا من البلاد، تمتد على مسافة 4500 كلم، تتوفر على أزيد من 200 محطة تجارية عملية.

وفي مجال النقل الجوي تتوفر الجزائر على 35 مطار، منها 13 مطار يستجيب للمقاييس الدولية. وقد تضمن قانون المالية لسنة 2003 قروضا هامة لانجاز مطار الجزائر الجديد الذي سلم في جويلية 2006 الذي يتوفر على طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويا، وهو مجهز ضمن احداث التقنيات. أما فيما يخص النقل البحري تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحري رئيسي منها 9 موانئ متعددة وأربعة موانئ متخصصة في الحروقات. ويستقبل ميناء الجزائر العاصمة أكثر من 30% من واردات الجزائر من سلع.¹

2- تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

يعرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 الذي الغي الاحتكار في المجال وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما سمح للمتعاملين خواص وأجانب الاستثمار في هذا القطاع. وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي ما تزال متأخرة نسبيا في استخدام التكنولوجيا الحديثة مع الرداءة في الخدمات، كما أن اغلب المؤسسات الوطنية لا تجيد استعمال الشبكة العنكبوتية في الترويج لمنتجاتها.

المطلب الثالث: المؤهلات البشرية والاقتصادية.

تتمتع الجزائر أيضا إضافة إلى الموارد الطبيعية إلى تركيبة من السكان، الذي يعتبر عنصر مهم من عناصر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال قراءة في عدد السكان وبعض المؤشرات الاقتصادية.

أولا: الموارد البشرية.

ارتفع عدد سكان الجزائر إلى 36300000 نسمة وهي إحصائيات جانفي 2011، حيث يمثل الشباب دون ثلاثين سنة ما يقارب نسبة 70% من هذا المجموع، رغم كون المؤشرات الحالية توحى مع الانخفاض في معدلات النمو الديموغرافي المسجلة مقارنة بـ 1971-1975 بنسبة 3.14% مع 1999-2005 التي كانت حوالي 1.44% فهي تقدر بالجيدة. حيث أن المناطق الساحلية للجزائر تضم 40% من النسمة أي أكثر من 14 مليون نسمة وفي الشرق حوالي 260 مواطن/كلم. ومنه فان الجزائر تملك مجتمع شاب قادر على الإنتاج وإعطاء مردودية جيدة.

¹ KMPG، دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، مرجع سبق ذكره، ص:24.

ثانيا: الموارد الاقتصادية.

إن الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة المتوسطة الدخل التي تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية بكل المشاكل والمصاعب والطموحات مع توفر الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية المعتبرة، حيث يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استنزاف الثروات البترولية والغازية.

الاقتصاد الجزائري رهين الإجراءات الربحية المتحققة في الأسواق الدولية ويتوقف النمو الاقتصادي على عاملين: أسعار النفط ومستوى تساقط الأمطار، حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي عند ارتفاع مستويات أسعار النفط أي ارتفاع نسبة الإيرادات العامة وكذلك الحال عندما ترتفع كميات الأمطار المتساقطة إلى زيادة المنتجات الزراعية من الحبوب وكذلك الاكتفاء الذاتي.

ويمكن ذكر بعض الخصائص أو المؤشرات الاقتصادية الهامة لبعض السنوات.

1- الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم(9): تطور الناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2006	2007	2010	2011
الناتج الداخلي الخام	108.5	116	146	183.6

Source: www.ons.com

2- معدل النمو.

الجدول رقم(10): تطور معدل النمو.

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	2004	2005	2006	2007	2009	2011
معدل النمو	%5.3	%5.1	%5.3	%5	%2.7	%3

Source: www.ons.com

3- معدل التضخم.

الجدول رقم(11): تطور معدل التضخم.

السنة	2007	2009	2011
معدل التضخم	3.2	5.9	3.9

Source: www.ons.com

الجدول(12): تطور معدل البطالة.

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	2004	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	%30	%12.9	%10.2	%10.5	%10.5

Source: www.ons.com

من خلال قراءتنا لهذه الجداول نلاحظ أن الجزائر لا تتحكم في سياستها النقدية وهذا راجع إلى معدلات التضخم العالية جدا، انخفاض البطالة في الجزائر باستمرار مع تحقيق معدلات مقبولة بما أن معدل البطالة في بعض الدول المتقدمة تجاوز 12٪، وهذا بسبب سياسة الدولة في إتباع عقود ما قبل التشغيل لذلك فهذه الأرقام لا تعبر عن البطالة الحقيقية الموجودة في الجزائر.

لذلك فالمناخ الاقتصادي في الجزائر لا يؤهل إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي على عكس الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الذي تتمتع به.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر.

من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنذ الاستقلال والجزائر تعمل على سن مجموعة من القوانين. وهذا هو الذي نستعرضه في هذا المبحث تطور قانون الاستثمار من الاستقلال إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: القوانين المشرعة قبل الإصلاحات الاقتصادية.

عمدت الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية إلى سن مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار، وهذا من اجل القيام بالاقتصاد الوطني الذي كان شبه ميت.

أولا: قانون الاستثمار 277/3 الصادر في 26 جويلية 1963.

أصدرت الحكومة الجزائرية أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات سنة 1963،¹ وهذا بهدف:²

- بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد.
- إعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر.
- تحديد الضمانات العامة والخاصة المقدمة للمستثمرين المنتجين في الجزائر والحقوق والواجبات وكذا الامتيازات المترتبة عن ذلك.

- بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لتدخل الدولة في مجال الإستثمار.³

¹، قانون رقم 36-227 المؤرخ في 260-جويلية-1963، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 53.

²، محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 5، 2005، ص: 64.

³، كمال قربوع عليوش، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الفصل الثاني — الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

فحسب المادة(3) تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام، لكن نجد المادة (23) تصرح بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة، أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي، خاصة في قاعدة الاقتصاد الذي تشكل أهمية رئيسية للاقتصاد الوطني.¹

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي تتمثل في:²

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب(المادة 3).
 - حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستخدمين ومسيري المنشأة عن طريق اتفاقية.
 - المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية(المادة5).
 - ضمانات ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح متراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، كما يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.
 - كما يشمل على امتيازات خاصة بتحويل 50٪ من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها(المادة 31).
 - الحماية الجمركية (المادة9، الفقرة1).
 - التدعيم الاقتصادي للإنتاج،
 - بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية(المادة12).
- ولكن ورغم كل هذه الامتيازات والضمانات الممنوحة في إطار هذا القانون لصالح المستثمرين الأجانب لم يكن هناك إقبال كبير للاستثمار في الجزائر في هذه الفترة وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:
- عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي.
 - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إدارة هشّة وإطارات غير مؤهلة ونقص في الهياكل القاعدية.
 - حركة التأميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون.
- كل هذه الأسباب وأخرى جعلت التردد الكبير لدى أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر، ولذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة. إذ انه في ظل تطبيق قانون 1963 تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط.³

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1966.

بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد اثر فشل القانون 63-227 بالتفكير في وضع قانون آخر سنة 1966.⁴ حيث حل قانون 15 سبتمبر 1966 محل قانون 1963.⁵ وقد جاء هذا القانون:⁶

- متضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي.

¹، انظر المادة(23) من قانون رقم63-227،مرجع سبق ذكره.

²، كمال قربوع عليوش،مرجع سبق ذكره،ص:6،7.

³، ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسنطينة،2007،ص:111.

⁴، محبوب بن حمودة،إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص64.

⁵، الأمر 66-284، المؤرخ في 17 سبتمبر 1966، الصادر في الجريدة الرسمية العدد80.

⁶، محبوب بن حمودة،إسماعيل بن قانة،مرجع سبق ذكره،ص64.

- أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب شغل.
 - تحديد مجالات الاستثمار في القطاعات الصناعية والسياحية.
- ويختلف نص قانون 1963 عن نص قانون 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الأخير والمتمثلة في:¹
- الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر.
 - ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها (المادة 2).
 - تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأسمال أو بمشاركة رأسمال الخاص في الشركات المختلطة، وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.
 - منح الامتيازات والضمانات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت هذه الضمانات في:²
 - المساواة أمام القانون لاسيما الجبائية.
 - تحويل الأموال والأرباح الصافية.
 - ضمانات ضد التأميم حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر، وهذا التعويض يساوي القيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.
- في الحقيقة هذه الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين في (المادة 14) على أساس أنها امتيازات مالية هي امتيازات جبائية كما أن القانون لم يحدد ضمان الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولا مهلة التأميم.
- كما أعطت امتيازات خاصة وهي امتيازات مالية حسب (المادة 16) تتمثل في ضمان القروض الممنوحة المتوسطة والطويلة الأجل وتخفيضات هامة على أسعار الفائدة لكن هذا القانون طبق على الاستثمارات الخاصة الوطنية وليس الأجنبية.³
- ووصل حجم الاستثمار الخاص في الجزائر بعد إصدار قانون 1966 إلى 880 مليون دج ما بين (1967-1975)، وخلق مناصب شغل قدرت بـ : 27300 منصب عمل في 800 مشروع استثماري.⁴ هذا يعني أن قانون 1966 حقق نجاحا إذا ما قارناه بقانون 1963 الذي لم يحقق إلا مشروعين استثماريين فقط.
- إن قانون 1966 يعتبر من أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي) و يندرج هذا القانون ضمن التوجه الاشتراكي للجزائر في تلك الآونة، كما انه ينص على إمكانية التأميم في الحالة الضرورية، ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقوانين الجزائرية.⁵ كما أن ما تم تحقيقه من استثمار أجنبي تعلق فقط بالشركات المختلطة خلال الفترة 1966-1982،⁶ إذ تم إنشاء خمسة شركات مختلطة ما بين 1967-1969 وسبعة شركات ما بين 1970-1973 وثمانية شركات مختلطة خلال الفترة 1974-1977.⁷
- وهذا من اجل تحويل التكنولوجيا وخاصة الخبرات المعرفية الذي لم تتحقق نتيجة لكون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة تهميش الإطارات الوطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية مما أدى إلى إدخال سياسة إرجاع لحصص الشركاء الأجانب منذ 1980.⁸

¹، كمال قربوع عليوش، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

²، المرجع السابق، ص: 8.

³، عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

⁴، Abdelhamid Mezaache, L'Algérie : le voile des hydrocarbures, Paris, Ed Economica, 1998, p : 112.

⁵، ليليا بن منصور مرجع سبق ذكره، ص: 151.

⁶، كمال قربوع قربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

⁷، ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

⁸، Abdelhamid Mezaache, Opcit, p : 115.

كما لم تتمكن السلطات الجزائرية التحكم في الثروة الوطنية التي بقيت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي اضطرت سنة 1971 إلى عملية تأمين قطاع حساس وإستراتيجي في الجزائر ألا وهو قطاع المحروقات¹.

المطلب الثاني: القوانين المشرعة في فترة الإصلاحات الاقتصادية.

تأتي فترة الإصلاحات الاقتصادية لتدخل الجزائر تعديلات وقوانين جديدة للاستثمار بفعل سياسة الإصلاحات التي اتبعتها في تلك الفترة وكذلك فشل قوانين الاستثمارات الأخرى، لتشريع قوانين في فترة الثمانينات وأخرى في فترة التسعينات.

أولاً: الإطار القانوني للاستثمار في فترة الثمانينات.

1- قانون الاستثمار لسنة 1982.

بعد فشل النصوص التشريعية السابقة التي لم تنجح إلى حد كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، جاء قانون: 82-11 الصادر في 21 أوت 1982 والذي يعتبر تحقيقاً للانفتاح في المجال التشريعي، حيث يعتبر ترجمة فعلية للتغيرات الهامة الحاصلة في موقف السلطة العمومية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، وتجسد ذلك في إمكانية إنشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49٪ من رأسمال الشركة، كما تم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص وتقديم مزايا جبائية للشريك المحلي².

لكن رغم ذلك يبقى هذا القانون دون فعالية وذلك راجع لكون الجزائر قد تبنت في هذه السنة قانوناً يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد، وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار المباشر بتدخل رأسمال الأجنبي وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد³.

وما يمكن الإشارة إليه أن هذا القانون وجد صعوبة كبيرة في تطبيقه نتيجة المشاكل البيروقراطية على المستويين الاقتصادي والسياسي، التي كانت حاجزا أمام إحداث تطورات في مجال الإستثمار الخاص والأجنبي، وبالتالي تم التراجع عن الكثير من المشاريع الاستثمارية بعد تدهور أسعار النفط وهذا ما انعكس سلبي على قطاع المحروقات خاصة والاقتصاد الوطني عامة⁴. فكانت النتائج المحققة جد محدودة إذ تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين فقط بين سنتي 1982-1986⁵. إن هذا القانون ظل يعتبر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب مقيدا ولم ينتج عنه تزايد الاستثمار الأجنبي.

2- قانون الاستثمار لسنة 1986.

قد تم تعديل القانون السابق في أوت 1986 من اجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي يبديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر، وقد أكد هذا القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي⁶، السماح بتحويل الأرباح، ضمان التعويض في حالة التأميم، والتحويل الجزئي لأجور العمال⁷.

¹، جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 354.

²، ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

³، Abdelhamid Mezaache, Opcit, p : 115.

⁴، جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

⁵، ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 115، 114.

⁶، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

⁷، حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 1998/2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والتقنية الدولية، مدرسة دكتوراه تسيير ومناجنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011، ص: 131.

وعلى الرغم من ذلك لم تكن له نتائج تذكر، إذ لم تسجل إلا حوالي 10 شركات لمدة 10 سنوات.¹ ويعود السبب الرئيسي في عدم رغبة الأجانب للاستثمار في الجزائر إلى طبيعة الإجراءات الإدارية البطيئة.

3- قانون الاستثمار لسنة 1988.

في 12 جويلية 1988 تم إصدار القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية والذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية،² وقد حدد هذا القانون القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص وهي: الصناعة (سلع التجهيز، المنتجات النصف مصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة) والخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية) والبناء والأشغال العمومية.³ ويعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف وتأكيد من السلطات العمومية بأهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص.⁴ لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار.⁵

4- قانون الاستثمار لسنة 1989.

تم إصدار قانون يسمح برفع حصة الشركات الأجنبية إلى 65٪، لكن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة من عدم استقرار سياسي وتدهور الأوضاع الأمنية، لم تكن لتسمح بقدم الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار في فترة التسعينات.

في هذه المرحلة البداية كانت مع قانون النقد والقرض لتأتي قوانين أخرى.

1- قانون النقد والقرض (90-10).

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض كنقطة بداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بالرغم من انه ليس بقانون استثمار.⁶ ومن أهم مبادئ هذا القانون التي تعنى بالجانب الاستثماري ما يلي:⁷

- حرية الاستثمار: غير أن هذا القانون وكما جاء في قانون 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل رأسمال الخاص (المادة 183).
 - حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين.
 - تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات حيث تخضع للمطابقة من طرف مجلس النقد والقرض، الذي يقوم بمراقبة مدى تطابق المشاريع المقترحة مع القوانين ويقدم بعد ذلك شهادة مطابقة تسمح للمستثمر في البدء في إنجاز الاستثمار، ويرى بعض المستثمرين أن شهادة المطابقة هذه في حد ذاتها تعتبر معرقة وتحد من حرية الاستثمار.
- وعموما فإن كل القوانين التي أصدرتها الجزائر لتشجيع الاستثمار وتحرير الاقتصاد حملت العديد من التناقضات في مضمونها وذلك كما يرى العديد من الخبراء في القانون، بالإضافة إلى أن الظروف الاقتصادية للجزائر في تلك الفترة كانت تعاني من ارتفاع في حجم المديونية واللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

¹، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

²، Abdelhamid Mezaache, Opcit, p : 116.

³، ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

⁴، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

⁵، Abdelhamid Mezaache, Opcit, p : 116.

⁶، محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

⁷، كمال قروبوع عليوش، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993.

في أواخر سنة 1993، صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 50 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات تكملة لقانون 10-90 الخاص بالنقد والقرض. وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد، وألغى كل القوانين الصادرة المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالحروقات.¹ ويهدف هذا القانون، إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق.² وتشجيع استثمار القطاع الخاص عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص بفضل هذا القانون فتحت الجزائر الباب للرأس المال الخاص الوطني، والأجنبي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الهدف الحقيقي هو البحث عن الحل للخروج من أزمة المديونية.³

من أهم ما جاء به في هذا القانون:⁴

- الحق في الاستثمار بحرية وجعلها مضمونة تمارس في إطار القانون.
 - المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب منهم أمام القانون.
 - ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساساً عبر التخفيضات الجبائية.
 - إنشاء الوكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها APSI لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد وقد حدد أقصى أجل لدراسة الملفات بستين يوماً. (شباك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار).
 - الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار في الجزائر والتشجيعات المحصلة على المستويين الجبائي والجمركي.
 - تصنيف التشجيعات المخصصة للاستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة: نظام عام ونظام خاص للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها ونظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.
 - تدابير تشجيعية وامتيازات (المادة 17 إلى 19) للمشروعات التي منحها للمشروع بعد التصريح به.⁵
- ولقد بين الواقع أن تطبيق نصوص قانون 1993 اصطدم بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي قد أدت تقريباً إلى عدم فعالية الجهاز الجديد. وبالرغم من أهمية هذا القانون إلا أنه عرف بعض النقائص، الأمر الذي استدعى تعديله وذلك من خلال إصدار الأمر الرئاسي رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث: القوانين المشرعة في الألفية الثالثة.

في الألفية الجديدة سنت الجزائر الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لتليه بتعديل بالأمر 06-08 لتلي هذا الأخير بتعديل جاء في قانون المالية لسنة 2009.

أولاً: الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات.

الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله جاء بغرض:

¹، محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

²، عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

³، كمال قروبوع عليوش، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

⁴، إكرام مياصي، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

⁵، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب،
 - إلغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص،
 - إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع الإداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار. كما وضع القانون تعريفا محددًا للاستثمار يتمثل في:
 - اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
 - المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
 - استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.
- تختلف الامتيازات الممنوحة حسب موقع وطبيعة الاستثمار من النظام العام، النظام الاستثنائي، النظام الخاص.

1- النظام العام:

- تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة. فخلال مدة إنجازها في الأجل المتفق عليها، وزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن استفادة المستثمرين مما يلي:
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
 - الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- مزايا النظام الاستثنائي.

- تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات التالية:
- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،
 - وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمّي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة.
- وتتمثل هذه الامتيازات الممنوحة للاستثمارات فيما يلي:
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
 - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
 - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

الفصل الثاني — الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

وبعد معاينة انطلاق استغلال المشروع يستفيد من:

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني،
 - الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
 - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/ أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.
- تستفيد الاستثمارات من امتيازات نظام الاتفاقية إذا كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة . وتحدد هذه الامتيازات بالاتفاق مع الوكالة بعد مصادقة المجلس الوطني للاستثمار.

3- مزايا خاصة.

تستفيد الاستثمارات الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-332

بما يلي:

- بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية، ويحدد شروط منح الامتياز بان الأراضي يجب أن تكون في مناطق خاصة (مناطق مطلوب ترقيتها، مناطق توسع اقتصادي) ومنح الامتياز لمدة تتراوح بين (20-40 سنة) محسوبة تبعا لأهمية الاستثمار وقابلة للتجديد ويمكن منح الأراضي بالدينار الرمزي طوال المدة المتروكة للمنتفع لاستكمال إقامة مشروعه.
- يحق لصاحب المشروع أن يستفيد من تجديد الامتياز بعد انقضائه وإما التنازل بمقابل مالي بمجرد إنهاء المشروع بعد المعاينة.

لقد حدد القانون أيضا مزايا خاصة لولايات الجنوب (إليزي، أدرار، تمنراست، تندوف) ثم تم إضافة حلقة ثانية من الولايات الجنوبية (بشار، البيض، غرداية، ورقلة، النعامة، الاغواط، الوادي، بسكرة، الجلفة)، فالولايات الأولى قد تستفيد من صيغة التنازل عن الأراضي بأسعار رمزية (خاصة في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية)، تخفيض أسعار الفائدة البنكية، التكفل بدفع الأعباء الاجتماعية لأرباب العمل المتعلقة بالجراء. وتستفيد الاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية الأخرى من تكفل الدولة بـ 50٪ من سعر الأراضي، تخفيض الفائدة على القروض، ومزايا أخرى.

ثانيا: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد قدم الأمر العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على أرباح الشركات.

- ويتضمن الأمر مجموعة من التعديلات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:
- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحديد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.
- أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة حكومة، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.
- تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

ثالثا: القوانين الحالية للاستثمارات.

1- قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

إن الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في الجزائر يشجع الاستثمارات المنتجة، ويسمح لكل شخص مادي أو معنوي، وطني أو أجنبي، الاستثمار في الميادين الاقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات وكذا الاستثمارات المحققة في إطار منح الامتيازات والرخص، تخضع هذه الاستثمارات للقرار الدستوري رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمارات المعدل والمتمم بالقرار 06-08 المؤرخ في 29 جويلية 2009.

حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين 58 و62 هاتين الأخيرتين تنصان على انه يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تحقق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51٪ على الأقل من رأسمال الشركة، يمكن للمساهمة الوطنية أن تكون من عدة شركاء.

كما انه يمكن للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسات عمومية واقتصادية أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسات بنسبة تفوق أو تساوي 34٪ على الأقل من رأسمال الشركة.

في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي، تكون حصة هذا الأخير من رأسمال الشركة مقدمة بالعملة الصعبة، ومن جهة أخرى فإن المستثمرون المؤهلون للحصول على قروض من بنوك محلية.

يمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن، الحصول قرض التأجير لاقتناء التجهيزات اللازمة لدى الممولين المحليين والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمارات المحدد في القانون.

تعرض مشاريع الشراكة على مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند الاقتضاء لمنحها فوائد. يمكن للاستثمارات أن تتعلق بكسب أموال تدخل في إطار خلق نشاطات جديدة، إعادة التأهيل والهيكلية، المشاركة في رأسمال مؤسسة عن طريق تقدمات نقدية أو عينية وكذا استرجاع النشاطات التي تدخل في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية.¹

¹، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 44، المؤرخة في: 26 جويلية 2009.

من خلال استعراضنا لهذه القوانين نجد أن الجزائر قامت بسن عدة قوانين وهذا من اجل إما:

- الأقباء على الاستثمارات الأجنبية
- أو من اجل زيادة تدفقها.

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.

توجد عدة هيئات مكلفة بمتابعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك نظرا للاهتمام الذي توليه الحكومة لهذا النوع من الاستثمار وفيما يلي أهم هذه الهيئات.

المطلب الأول: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

تتكفل هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، لا تتوفر الوزارة على هيكل خاص بمتابعة عمليات الاستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تداخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة في مجال ترقية الاستثمار.¹

أولا: مهام وزير المساهمة.

تتمثل مهام الوزير في:²

- متابعة تسيير مجلس مساهمات الدولة الذي يعمل على تجميع شركات القطاع العام.
- ترقية وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث يشرف على جميع أعمالهم.
- القيام بمهمة أمانة مجلس المساهمات الدولة والمجلس الوطني للاستثمار.

ثانيا: التنظيم الإداري للوزارة.

تشكل الوزارة من مديريات مركزية (أقسام) تتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:³

- العلاقة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي يشرف عليها قسم العلاقات مع المؤسسات العمومية.
- قسم ترقية الاستثمار.
- قسم الدراسات والتحليل يقوم بمتابعة أنشطة مجلس مساهمة الدولة.

بالإضافة لهذه الأقسام يوجد هيكل مركزي على مستوى الوزارة مكلف بمتابعة المشاركات الأقلية للدول في الشركات المخصوصة، ومتابعة التزامات الأطراف التي عهدت لها المؤسسات العمومية في إطار الخوصصة والشراكة.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الوكالة عبارة عن هيئة وطنية حلت محل الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار APSSI.⁴ تم إنشاؤها بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، عملا بأحكام المادة 6) تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة".⁵

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

² ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

³ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، المؤرخة في، 19 أكتوبر 1994، ص: 2.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 19 جويلية 2006، ص: 7.

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون تحت وصاية رئيس الحكومة، أما متابعة نشاط الوكالة فهو تحت وصاية الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات.

أولا: مهام الوكالة.

من مهام ANDI في مجال الاستثمار أنها تتولى في ميدان الاستثمارات وبالارتباط مع الإدارات والهيئات المعنية، وعلى الخصوص فهي تتولى المهام التالية:¹

- تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تسير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- تقييم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين (23) و(24) من الأمر رقم 03-01 المذكور سابقا.
- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل، بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات.
- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها.
- تحدد العراقيل والضعف التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.
- يمكن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار. وتنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، وإقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية، واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها، والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.
- تقوم الوكالة بتقديم إلى كل من المجلس الوطني للاستثمار، والسلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار.

ثانيا: مكاتب ممثلي الهيئات والإدارات العمومية التي تحتويها الوكالة.

تسهيلا لمهمة المستثمر وكسر الحواجز البيروقراطية تحتوي الوكالة على مكاتب لعدة ممثلين لهيئات وإدارات عمومية هي كالاتي:²

مكتب الاستقبال والتوجيه: يمثل مركز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مهمته إعلام، توجيه وتسليم ملف الإيداع بتصريحات منح الامتيازات.

¹، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 22 أوت 2001، ص-ص 6-7.

²، KPMG, Guide investir en Algérie, 2009, p : 62.

الفصل الثاني — الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

مكتب السجل التجاري: ممثل المركز الوطني للسجل التجاري، مهمته تسليم شهادة أسبقية التسمية والاتصال المؤقت.

مكتب الجمارك: ممثل مديرية الضرائب، مهمته مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات.

مكتب العقار: ممثل الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار، ومهمته مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء.

مكتب وزارة العمل: ممثل مديرية الشغل، مهمته تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال لانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضرة مداولة هياكل التسيير والإدارة.

مكتب حصيلة الضرائب: ممثل مديرية الضرائب، مهمته تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال لانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة.

مكتب حصيلة الخزينة: ممثل مديرية الخزينة، مهمته تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات.

مكتب المندوبية التنفيذية: ممثل المندوبية التنفيذية للبلدية، مهمته المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار.

وتتمثل مهمة هؤلاء الممثلين في استكمال الملف الذي يودعه المستثمر لتفادي تضييع الوقت والجهود في جميع الوثائق بين الإدارات المختلفة المتباعدة.

المطلب الثالث: المجلس الوطني للاستثمار.

لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة.

أولاً: مهام المجلس.

- ويتكلف هذا المجلس بما يلي:¹
- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
 - يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الجارية.
 - يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
 - يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة. وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
 - يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
 - يبحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

¹، المادة 19، من الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، ص: 07.

ثانيا: تشكيلة المجلس.

حسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره. فقد حدد هذا المجلس الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي:¹

- الوزير المكلف بالمالية .
- الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات.
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بالتجارة.
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- الوزير المكلف بالصناعة.
- الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الوزير المكلف بالتعاون -الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.

يُحضر في هذا المجلس رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين، ويمكن أن يستعين المجلس بأي شخص آخر له كفاءة في ميدان الاستثمار. ويعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر²، ويمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه.

المطلب الرابع: هيئات أخرى.

بالإضافة إلى الهيئات الأخرى يوجد كذلك الشباك الوحيد اللامركزي وصندوق دعم الاستثمار.

أولا: الشباك الوحيد اللامركزي.

ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة، يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، يؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، موضوع التصريح المذكور في المادة 4 من الأمر 01-03 حيث تنص المادة 4 المعدلة على أن" تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والضمانات المتعلقة بالنشاطات المنقنة وحماية البيئة وتستفيد هذه الاستثمارات بقية القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها".

- ينشأ شباك وحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة
- ينشأ بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.
- تنشئ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية وغير منقولة، يستند إليها تسيير الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار.
- يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك اللامركزي الوحيد.
- تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا الأمر 06-08 قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة.

¹، المادة 5، من المرسوم التنفيذي رقم 01-281، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادر يوم 26 سبتمبر 2001.

² المادة 6، من المرسوم التنفيذي رقم 01-281، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: صندوق دعم الاستثمار.

من اجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولاسيما منها النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات.

المبحث الرابع: الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعتبر الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار من الأمور الهامة التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، وهذا لما تضمن له حقه في البلد المضيف، لذلك سعت الجزائر جاهدة في سبيل إبرام اتفاقيات في مجال الاستثمار، لكي تشجع توافد المستثمرين الأجانب إليها، ورغم كل هذه الاتفاقيات إلا أن الاستثمار في الجزائر يعتره مجموعة من العوائق التي تحد من تدفقه. وهذا هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار مع الجزائر.

تتخذ اتفاقيات الاستثمار التي تبرم بين الدول اما بصيغة الاتفاقيات الثنائية او صيغة الاتفاقيات المتعددة الاطراف، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تجاوز التباين الكبير بين اقتصاديات الدول وبخاصة بين الدول النامية والدول الاخرى، ذلك ان هذا التباين كان من العوامل التي تسببت في عجز التنظيم الدولي عن بلوغ الاهداف التي انشئ من اجلها والتي من بينها تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. لذا فان التكامل الاقتصادي كفيل بتطوير الاستثمارات في الدول، ولا يمكن لذلك التكامل ان يتحقق الا اذا توفرت الحماية القانونية لهذه الاستثمارات.

وتعرف هذه الحماية على انها مجموع المبادئ والقواعد القانونية والداخلية والدولية التي تهدف الى عدم المساس بحق الاستثمارات في ممارسة نشاطها او في استمرارها.¹

أولاً: الاتفاقيات الدولية المبرمة على الصعيد الثنائي.

أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، وهذا ما سنوضحه من خلال الجداول التالية التي تظهر لنا الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر ودول أخرى حسب الأقاليم الجغرافية.

1- الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول القارة إفريقيا.

الجدول التالي يبين لنا الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر ودول القارة الإفريقية المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي وترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الجدول رقم (13): الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول قارة إفريقيا.

البلدان	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم الجريدة الرسمية
جنوب	Promotion et protection des réciproques	24/09/2000	23/07/2001	10	رقم 41 2001-

¹، بن علي بن سهلة ثاني، حماية الاستثمارات الأجنبية على ضوء نظام التحكيم غير الاتفاقي، مقال، جامعة أبو بكر بن قايد، تلمسان، بدون سنة نشر، ص:13، 12.

الفصل الثاني — الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

				investissements.	إفريقيا
رقم 26-2000	-	04/05/2000	28/04/1998	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	جنوب إفريقيا
رقم 2003-23	-	25/03/2003	17/02/2001	Non - double imposition et prévention contre l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur le capital	مصر
رقم 1998-76	10	11/10/1998	29/03/1997	Encouragement et protection réciproques des investissements	مصر
رقم 2003-19	10	17/03/2003	27/05/2002	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	إثيوبيا
رقم 2003-33	10	05/05/2003	06/08/2001	تشجيع، حماية وضمان الإستثمار	ليبيا
رقم 1998-97	10	27/12/1998	11/07/1996	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	مالي
رقم 2001-40	10	23/07/2001	12/12/1998	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	الموزنبيق
رقم 2000-52	10	22/08/2000	16/03/1998	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	النيجر
رقم 2003-16	10	03/03/2003	14/01/2002	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	نيجيريا
رقم 2003-20	10	17/03/2003	24/10/2001	التشجيع والحماية المتبادلة	السودان
رقم 2006-73	10	14/11/2006	16/02/2006	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	تونس

Source: www.andi.dz

2- الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول قارة أمريكا.

الجدول التالي يبين لنا الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر ودول قارة أمريكا المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الجدول رقم(14): الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول قارة أمريكا.

رقم الجريدة الرسمية	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 2001-69	10	13/11/2001	04/10/2000	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	الأرجنتين
رقم 2000-68	-	16/11/2000	28/02/1999	تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	كندا
رقم 1990-45	20	17/10/1990	22/06/1990	تشجيع الاستثمارات	الولايات المتحدة الأمريكية

Source: www.andi.dz

3- الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول قارة أوروبا.

الجدول التالي يبين لنا الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر ودول القارة أوروبا المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الجدول رقم(15):الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول قارة أوروبا.

رقم الجريدة الرسمية	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 58-2000	10	07/10/2000	11/03/1996	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	ألمانيا
رقم 65-2004	-	10/10/2004	17/06/2003	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	النمسا
رقم 38-2005	-	28/05/2005	17/06/2003	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة	النمسا
رقم 82-2002	-	09/12/2002	15/12/1991	تفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل والثروة	بلجيكا
رقم 25-2002	15	07/04/2002	25/10/1998	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	بلغاريا
رقم 01-2005	-	29/12/2004	25/10/1998	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	بلغاريا
رقم 02-2004	10	30/12/2003	25/01/1999	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	الدنمارك
رقم 45-2005	-	23/06/2003	07/10/2002	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة	إسبانيا
رقم 23-1995	10	25/03/1995	23/12/1994	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	إسبانيا
رقم 82-2006	20	13/01/2005	11/12/2006	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	فلنداه
رقم 24-2002	-	07/04/2002	17/10/1999	تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة والتركات	فرنسا
رقم 01-1994	10	02/01/1994	13/02/1993	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	فرنسا
رقم 41-2001	10	23/07/2001	20/02/2000	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	اليونان
رقم 46-1991	10	05/10/1991	18/05/1991	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	إيطاليا
رقم 35-1991	-	20/07/1991	03/02/1991	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة وتفادي التهريب والغش الجبائي	إيطاليا
رقم 37-2005	01	28/05/2005	15/09/2004	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	البرتغال
رقم 24-2005	-	31/03/2005	02/12/2003	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	البرتغال
رقم 25-2002	10	07/04/2002	22/09/2000	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	التشيك

الفصل الثاني — الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الجزائر.

رقم 69-1994	10	22/10/1994	28/06/1994	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	رومانيا
رقم 37-1995	-	15/07/1995	28/06/1994	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	رومانيا
رقم 21-2006	-	03/04/2006	10/03/2006	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	روسيا
رقم 84-2004	20	29/12/2004	15/02/2003	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	السويد
رقم 45-2005	15	23/06/2005	30/11/2004	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	سويسرا
رقم 12-262	05	13-06-2012	21-11-2011	-Décret présidentiel portant ratification de l'accord de coopération économique et industrielle entre le Gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la république tchèque signé à Prague, le 21 novembre 2011	التشيك
رقم 46-1991	10	05/10/1991	24/04/1991	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	الاتحاد الأوروبي
رقم 27-2004	-	19/04/2004	14/12/2002	تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة	أوكرانيا

Source: www.andi.dz

4- الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول قارة آسيا.

الجدول التالي يبين لنا الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر ودول قارة آسيا المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الجدول رقم (16): الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول قارة آسيا.

البلدان	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم الجريدة الرسمية
الصين	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة	06/11/2007	06/06/2007	-	رقم 40-2007
الصين	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	20/10/1996	25/11/2002	10	رقم 77-2002
كوريا	تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	24/11/2001	24/06/2006	-	رقم 44-2006
كوريا	ترقية وحماية الاستثمارات	12/10/1999	23/07/2001	20	رقم 40-2001
اندونيسيا	ترقية وحماية الاستثمارات	21/03/2000	22/06/2002	10	رقم 45-2002
اندونيسيا	تجنب الازدواج الضريبي ووضع قواعد	28/04/1995	13/09/1997	-	رقم 61-1997

				المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	
رقم 15-2005	10	26/02/2005	19/10/2003	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الاستثمار	إيران
رقم 42-2001	10	23/07/2001	27/01/2000	ترقية وحماية الاستثمارات	ماليزيا
رقم 65-1994	-	02/10/1994	02/08/1994	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	تركيا

Source: www.andi.dz

ثانيا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمانات والتحكيم الدولي.

الجدول التالي يبين لنا الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئة التمويل والضمانات والتحكيم الدولي التي أبرمتها ووقعتها الجزائر.

الجدول رقم(17): الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئة التمويل والضمانات والتحكيم الدولي.

سنة ورقم الجريدة الرسمية	تاريخ المصادقة	تاريخ التوقيع	الهيئة	طبيعة الاتفاقية
N° 48 23/11/1988	10/06/1958	(Adhésion) 1988/11/05 1958/06/10	Nation Unies	Convention pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, adoptée par la conférence des Nations Unies à New York.
N° 45 14/06/1992	13/06/1992	09 et 10/03/1991	BMICE	Convention portant création de la Banque Maghrébine pour l'Investissement et le Commerce Extérieur entre les Etats de l'Union du Maghreb Arabe, signée à Ras Lanouf (Libye).
N° 66 05/11/1995	30/10/1995	30/10/1995	AMGI	Convention portant création de l'Agence Multilatérale de Garantie des Investissements (AMGI).
66N° 30/10/1995	30/10/1995	30/10/1995	CIRDI	Convention pour le règlement des érends relatifs aux Investissements entre Etats et Ressortissants d'autres Etats

				(CIRDI).
N° 26 24/04/1996	23/04/1996	23/04/1996	SIGICE	Convention portant création de la Société Islamique de Garantie des Investissements et de Crédit à l'Exportation

Source: www.andi.dz

المطلب الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من اجل تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتأينا النظر إلى تقييمه ببعض مؤشرات العالمية المختارة التي تصدر عن بعض الجهات الرسمية العالمية.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد "هيرتج فاونديشين" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" وذلك منذ العام 1995، ويعتبر هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد. كما أن القائمين على التقرير يشيرون إلى أن الحرية الاقتصادية هي الطريق الأوحده إلى النمو والرخاء والرفاهية.¹

1- مكونات المؤشر:

يقيس المؤشر 50 متغيرا مستقلا صنف ضمن عشرة مجموعات تمثل العناصر الرئيسية للحرية الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(18): مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية.

مجموعة	متغيرات المجموعة
السياسة التجارية	التعريف الجمركية، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، الفساد في الخدمة الجمركية.
العبء المالي للحكومة	الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
درجة تدخل الحكومة	الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة، حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة.
السياسة النقدية	معدل التضخم المرجح .
الاستثمار الأجنبي	القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون لكل من الشركات الأجنبية المحلية، القيود على تحويل الأرباح للخارج، مدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية.
وضع القطاع المصرفي والتمويل	ملكية الحكومة للبنوك، مدى وجود القيود على إمكانية فتح فروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة الحكومية، مدى الحرية في تقديم كافة أشكال الخدمات المالية.
مستوى والأجور والأسعار	قوانين الحد الأدنى للأجور، الدور المعطى للحكومة في وضع الأجور، مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.
حقوق الملكية	مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا، استقلالية النظام القضائي على التأثير الحكومي، فساد القضاء،

¹، إكرام مياشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 264-265.

التأخير في إصدار الأحكام القضائية.	
متطلبات الترخيص لمزاولة الأعمال، مدى سهولة الحصول على رخصة لمزاولة الأعمال، البيروقراطية، قوانين وأنظمة العمل، الأنظمة الخاصة بالبيئة وحماية المستهلك وسلامة العامل.	التشريعات والإجراءات
مدى انتشار التهريب، مدى وجود قرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية، الإنتاج الزراعي المطروح في السوق السوداء، خدمات النقل المطروحة في السوق السوداء، العمالة المعروضة في السوق السوداء.	أنشطة السوق السوداء

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني للمؤشر :

02/2004/20 foundation/www.competitiveness.gov.jo/arabic/files/heritage
.reporte.pdf. consulté à 12-03-2013.à16:30

يتم منح اوزان متساوية للعوامل العشرة السابقة الذكر، ومن تم بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية باخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 إلى 5 بحيث تدل كا فئة رقمية:

- (80-100) حرية اقتصادية كاملة.
- (70-79.9) حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.6) حرية اقتصادية متوسطة.
- (50-59.9) حرية اقتصادية ضعيفة.
- (0-49.9) حرية اقتصادية معدومة.

2- وضعية الجزائر من مؤشر الحرية الاقتصادية.

نوضح مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية وهذا لبعض السنوات المختارة في الجدول التالي.

الجدول رقم(19): مكانة الجزائر الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية وهذا لبعض السنوات المختارة (1995،2011).

مؤشر الحرية الاقتصادية									
السنو	1995	2000	2005	2009	2010	2011	الترتيب	الترتيب	الترتيب
الجزائر	55.7	56.8	53.2	56.6	56.9	52.4	107	105	132
							دولة سنة 2009	دولة سنة 2010	دولة سنة 2011
							من	من 179	من 183

المصدر: ليليا بن منصور، الشراكة الاورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي- الجزائر، تونس، المغرب-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:176.

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم(19) الذي يوضح لنا مكانة الجزائر الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية وهذا لبعض السنوات المختارة، ان قيمة المؤشر تراوحت ما بين 52.4-55.7 وذلك خلال الفترة 1995-2011، حيث تميزت قيمة هذه المؤشرات بالتذبذب بين زيادة ونقصان. ودائما هذا التذبذب لا يخرج عن منطقة تصنيف الجزائر ضمن الحرية الاقتصادية الضعيفة.

احتلت الجزائر بهذه القيمة من المؤشرات المرتبة 107 سنة 2009 لتتراجع الى المرتبة 132 سنة 2011 ، وهذا ما رده الى انخفاض في قيمة المؤشر الخاص بالاستثمار الاجنبي حيث تراجعت من 50 سنة 2009 الى 20.0 سنة 2011، ويرجع ذلك الى آثار الازمة المالية العالمية سنة 2008. وبالمقارنة مع دول المغرب العربي نجدتها تحتل مراتب احسن من الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية.

ثانيا: المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الاعمال.

يتتبع تقرير بيئة أداء الاعمال ، منذ عام 2004، والصادر عن البنك الدولي، الاصلاحات التنظيمية التي تهدف الى توفير المزيد من السهولة في أداء الاعمال، من خلال قياس تأثير هذه الاصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الاعمال، يقيس لنا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية.

1- مكونات المؤشر.

يتكون المؤشر العام المركب لسهولة أداء الأعمال من عشرة (10) مؤشرا فرعية. وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي.

الجدول رقم(20) مكونات المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال.

المؤشر الفرعي	المؤشرات الفرعية التي تحته
مؤشر تأسيس المشروع	عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (نسبة من الدخل الوطني للفرد)، الحد الأدنى من رأسمال لبدء المشروع (نسبة من الدخل الوطني للفرد).
مؤشر استخراج التراخيص	عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (نسبة من الدخل الوطني للفرد).
مؤشر توظيف العاملين	مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر كلفة التعيين (نسبة من الراتب)، مؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر).
مؤشر تسجيل الممتلكات	عدد الإجراءات، المدة الزمنية، يوم عمل، الكلفة.
مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر الحصول على الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة وتغطية المكاتب الخاصة.
مؤشر حماية المستثمر	مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، مؤشر قضايا المساهمين.
مؤشر دفع الضرائب	عدد مدفوعات الضريبة سنويا، وقت التعامل مع السلطات الضريبية (بالساعات)، معدل الضريبة الإجمالي.
مؤشر التجارة عبر الحدود	عدد مستندات التصدير، الوقت اللازم للتصدير بالأيام، تكلفة التصدير، عدد مستندات الاستيراد، الوقت اللازم للإستيراد بالأيام، تكلفة الاستيراد.
مؤشر إنفاذ العقود	عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود، الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (بالأيام)، التكلفة (كنسبة من الدين المراد تحصيله).
مؤشر إغلاق المشروع	التكلفة (نسبة من الأموال بعد الإفلاس)، نسبة الاستيراد.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت، 2006، ص: 87.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، 2010، ص: 11.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

يبدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة اداء الاعمال، على مدى تمتعها ببيئة اعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الادنى على بيئة اعمال افضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب اوزانا متساوية، حيث تم احتساب القيم المذكورة في المؤشر من متوسط النسب المؤرية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي.¹

2- وضعية الجزائر من المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال.

نوضح مكانة الجزائر في المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال. وهذا لبعض السنوات المختارة في الجدول التالي.

الجدول رقم(21): وضعية الجزائر من المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال.

الترتيب العالمي				
2007 (178 دولة)	2008 (178 دولة)	2009 (181 دولة)	2010 (183 دولة)	2011 (183 دولة)
125	132	136	136	136

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر سهولة أداء الأعمال 2009، خمس سنوات من الاصلاح، الكويت 2009، ص:2.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2011، الكويت، 2011، ص:1.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 239.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

يبين لنا الجدول رقم(21) الترتيب العالمي للجزائر المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال حيث نلاحظ ان الجزائر احتلت المرتبة 125 سنة 2007 وهذه تعتبر احسن مرتبة للجزائر في الفترة من 2007 حتى سنة 2011 ليبدأ ترتيبها في التراجع حيث تسجل في سنة 2008 المرتبة 132 في الترتيب العالمي لتبقى محافظة على نفس المركز وهو المرتبة 136 لثلاث سنوات متتالية وهذا ما رده الا ان الجزائر لم تقم باي اصلاحات تذكر لتحسين بيئة اعمالها.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ سنوات الاستقلال إلى يومنا هذا عرف مجموعة من المعوقات سوف نبرزها في هذا المطلب، حيث هناك معوقات لم تتغير مع الزمن. وهذه المعوقات كذلك تشتكي منها اغلب بلدان العالم الثالث.

أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

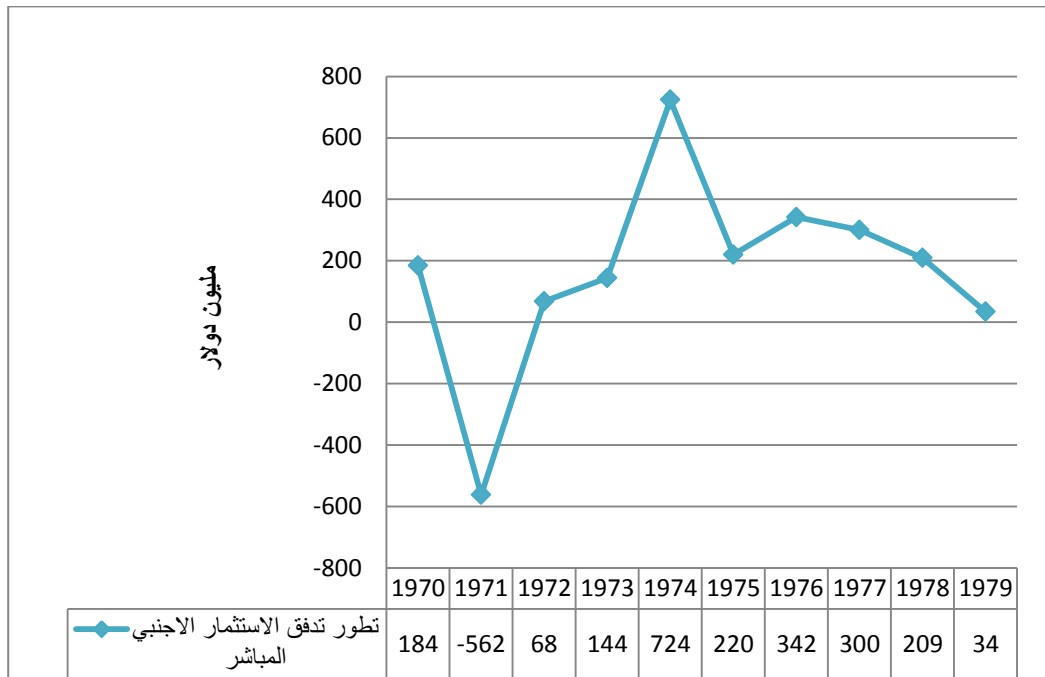
قبل التطرق إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لابد إلى الإشارة إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا من سنة 1970 السنة 2011 وهذا التقسيم الذي قسمنا به ما رده إلا للمعطيات والإحصائيات التي توفرت لدينا.

1- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 1970-1979.

الشكل الموالي يوضح لنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1979.

¹، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، مرجع سبق ذكره، ص:136.

الشكل رقم (9): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1979.



المصدر: حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 2008/1998، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، مدرسة دكتوراه تسيير ومناجمت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011، ص: 128.

من خلال الشكل رقم (9) يتضح لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تميزت بالتذبذب والتأرجح حيث أنه سنة 1971 سجل تدفق سلبي للاستثمارات إلى الجزائر قدر به -562 لتبدأ بالارتفاع من جديد حتى بلغت سنة 1974 أعلى قيمة لها قدرت ب 724 لتبدأ بالانخفاض من جديد حتى سنة 1979 لتبلغ ثاني انحدار لها بقيمة 34 مليون دولار .

وهذا التأرجح ما سببه إلا لقانون الاستثمارات المعتمد في تلك الفترة الذي يعتمد على مجالات محددة يتدخل فيها المستثمر الأجنبي، كما أن السبب الرئيسي في تسجيل نسبة سالبة في سنة 1971 ما رده إلا الحركة التأميمات التي انطلقت فيها الجزائر ما دفع بالشركات الموجودة أصلا مغادرة البلاد.

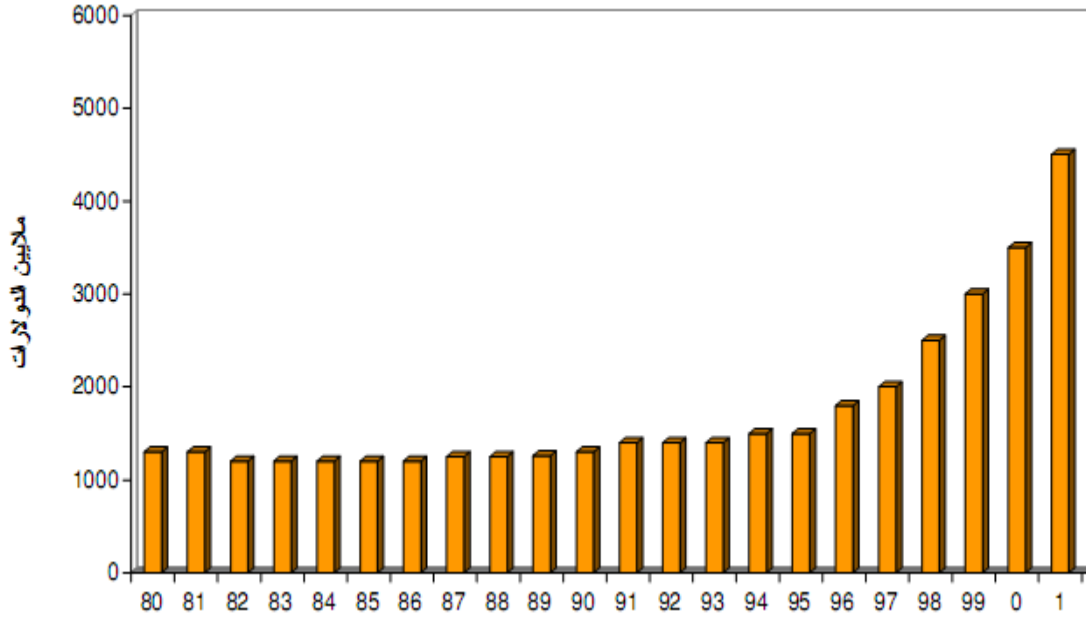
ويعود تنشيط حركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعد سنة 1971 إلى فتح الجزائر قطاع المحروقات لوحده لمجالات الاستغلال والتكرير والإنتاج أمام رأسمال الأجنبي في شكل مشاريع مشتركة تمتلك الجزائر منها نسبة 51٪. وحتى في قطاع المحروقات فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس والشروط مما يدل على انه لولا الحاجة الماسة الى تكنولوجيا البحث والتطوير والتنقيب والاستغلال ومحاوله كذلك النهوض بالاقتصاد بعد الاستقلال الذي كان يعاني لمل سمح باشتراك المستثمرين الاجانب.

وبالاجمال فان حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي في هذه الفترة يبقى ضعيف حيث قدر ب 1.366 مليار دولار مقارنة بمصادر التمويل الدولية الاخرى.

2 - تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 1980-2001.

الشكل الموالي يوضح لنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2001.

الشكل رقم (10): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 1980-2001.



المصدر: يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 206.

من خلال ملاحظة الشكل رقم (10) الذي يبين لنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2002 نلاحظ انه من سنة 1980 إلى سنة 1995 زيادات وانخفاضات في حجم الاستثمار الأجنبي تكاد تكون منعدمة أي هذه الفترة تميزت تقريبا بثبات حجم هذه التدفقات أما من سنة 1996 إلى سنة 2002 نلاحظ زيادة مستمرة في حجم هذه التدفقات.

والسبب الرئيسي في ثبات التدفقات في الفترة من 1980 إلى 1993 مرده إلا لقوانين الاستثمار في تلك الفترة كذلك الأزمة البترولية ومخلفاتها، الإجراءات البيروقراطية حتى جاء قانون القرض والنقد لكن ذلك لم يساهم في زيادة الاستثمارات بسبب عدم الأمن والاستقرار السياسي الذي مرت به البلاد في تلك الفترة.

لكن من سنة 1996 نلاحظ تلك الزيادة وهذا بسبب قانون الاستثمار لسنة 1993 وتعديله بالأمر 01-03 المؤرخ 20 أوت 2001 في منح امتيازات للمستثمرين الأجانب، وكذلك اتفاقيات الاستثمار المبرمة مع عدة دول وهيئات وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثانياً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من خلال تحليلنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن الجزائر تعاني من معوقات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي نحاول ذكرها.

- عدم وجود سوق المنافسة.

رغم وجود الترسنة القانونية السابقة فان الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبياً مقبولاً نظراً لمررت به البلاد من أزمة أمنية وكذلك عاملي الجفاف والكوارث الطبيعية، ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:¹

¹، عبد الله حباية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق.
- إن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب، هذا نظرا لتعقيد الموضوع، وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني.
- عدم قدرة القطاع الخاص على الارتباط بالاستثمار الأجنبي نظرا لمحدودية نشاطه والتي لا تتعدى 44٪ من مجموع النشاط الوطني.
- أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب، وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري.
- عدم وجود سوق المنافسة. بمعنى وجود الأنشطة غير الرسمية بشكل كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي.
- عدم الفصل في وضعية المؤسسات العمومية سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة.
- انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك لان الأموال القادرة تسيير من طرف عصابات محلية ودولية.

— اقتصاد قائم على معلومات غير دقيقة.

من الصعب التحكم في المعلومة الاقتصادية عندما يتعلق الأمر باقتصاد غير منظم من حيث النسيج الإنتاجي سواء في السلع والخدمات، وبغض النظر عن ثقافة التصريح بالمعلومات من قبل أعوان الاقتصاد فان توسع الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 40٪ من إجمالي الاقتصاد هو في حد ذاته قيد فني على مصداقية العملية الإحصائية في شكلها الكلي بينما تظل مهمة من منظور التحليل الجزئي.¹

كما يشكي الاقتصاد الوطني من جانب الإحصاء الاقتصادي من احتكار المعلومة من طرف الحكومة حيث تتوزع مهمة الجمع والإحصاء بين القطاعات الوزارية من جهة والديوان الوطني للإحصاء من جهة ثانية، وهو ما يضع قيودا آخر على شفافية سوق المعلومات ويجول دون اختبارها، وربما هذا الذي يدفع الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى التخوف من الإفصاح على بياناتهم.²

— العجز الكبير في الاتصالات والمعلومات.

وذلك لعدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار أو بمفهوم أوسع " ضعف المؤسسات التي تعني كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات."³

— ثقل الإجراءات الإدارية.

تعدد الهيئات المتدخلية في مسار الاستثمار أو البيروقراطية والروتين الإداري في الإجراءات وانجاز المعاملات والفساد الإداري وغياب الدراسات والمعلومات ذات النوعية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يزيد من التعقيدات والمحسوبية الإدارية.

¹، بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري-، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 71.

²، المرجع السابق، ص: 73.

³، احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1993، ص: 69.

– العائق القانوني.

على الرغم من جودة التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار والمماها بشق العناصر القانونية والتشريعية الا انها تفتقر الى تجسيد والتطبيق، كما ان تغيير القوانين بشكل عشوائي او بدون مبرر يعد مؤشرا على عدم الاستقرار القانوني. اضافة الى قانون المالية التكميلي لسنتي 2009-2010.

– مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي.

ان عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطوره وسيطرة القطاع العام يشكل عائق في توفير التمويل والقروض البنكية والبطى في حلقات المستثمرين صعوبة الحصول على تسهيلات كما ان فشل تجربة البورصة عقدت من تعاملات المستثمرين من شراء او بيع العقارات او الاسهم او السندات.

– المعوقات السياسية والامنية.

ان كل الاحداث والمشاكل السياسية التي مرت بما البلاد كحدوث مواجهات وانفجار مظاهرات ضد الحكم، وحرق الممتلكات العمومية والخاصة من جراء اعمال ارهابية كانت عائقا امام تطوير وترقية الاستثمارات في اغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الامن والاستقرار السياسي في البلد.¹

– صعوبة الحصول على العقار الصناعي.

يشكل احد اهم الصعوبات التي يواجهها المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء وذلك قصد انشاء موقع للمؤسسة الصناعية التي تستوفي القرب من السوق ووفرة المواد الاولية والطريق السريع والسكك الحديدية وغيرها، ورغم شساعة البلاد وتنوع ميزات المناطق التي تشكل عقار صناعي، وزد على ذلك ارتفاع تكاليف هذا العقار.²

– التخلف الكبير في الهياكل القاعدية.

تعاني الجزائر من تخلف في الهياكل الاساسية والتجهيزات والبنية التحتية كما توجد قطاعات كثيرة خاضعة لاعادة الهيكلة ونذكر من اهمها ضعف قدرة الاستعاب لميناء الجزائر وكذلك نقص الطرق والمواصلات.

– القطاع الوهمي (الاقتصاد الموازي، غير الرسمي).

عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود أنشطة غير رسمية بحجم كبير والتي تمثل 40٪ النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لاتسمح لاي مستثمر محلي او اجنبي ان يستثمر في سوق فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم السوق.³

– عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة،

¹ , Taibe Hafsi ,Issad Rebrab Voir grand commencer petit et aller vite , éditions casbah ,2012,p-p :55-66.

² ، محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، ص:66.

³ ,Taibe Hafsi,ibid, p :58.

والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالية والشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها.¹ إضافة إلى كل هذا لا يوجد إطار لحماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك غياب التجارة الالكترونية.

المطلب الرابع: إصلاحات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة، لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية ودفعها إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق تسارعت الجزائر إلى إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة في جميع المجالات سعيا منها في الدخول ضمن مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفير مزيد ممكن المناخ الملائم لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الإصلاحات المنجزة.

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا، كما تمتلك ثروة من موارد بشرية هائلة وموارد طبيعية متنوعة ووفيرة.

إلا أن الاقتصاد الجزائري قد مر بعدة هزات عنيفة ووضعية حرجة جراء تفاقم المديونية وانخفاض أسعار النفط والأزمات الاقتصادية. وقد لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة سمحت بتغيير سير اقتصاديها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وترسيخ فكرة تحسين المناخ الاستثماري لترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن جملة الإصلاحات مايلي:

1- على المستوى الاقتصادي:²

تعمل الجزائر على تحقيق الاستقرار في المحيط التشريعي والسياسي والأمني والمالي والاقتصادي وذلك باحترام نظام الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والمنظمات الدولية خاصة منها المنظمة العالمية للتجارة.

- إعطاء المزيد من الحوافز والضمانات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية.
- إصلاح النظام القانوني وذلك بإعطاء أكثر مصداقية وصرامة وحرية للقضاة مع التكوين عدد كبير من القضاة والمحامين وإصدار قوانين صارمة.

القضاء على الجهل والأمية حيث قدرت الإحصائيات لسنة 2010 بـ 6805235 تلميذ مسجل في المدارس، و939000 طالب جامعي، و464000 في التربصات، وقدر معدل النجاح في البكالوريا بـ 40٪.

تحفيز المنشآت الاقتصادية الجزائرية على تنمية صادراتها من خلال إصدار جملة من القوانين والتنظيمات تخصم من نفقات التصدير من الوعاء الضريبي، وإعطاء المزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية.

تحقيق الاستقرار الأمني والذي يمثل بدرجة كبيرة في الديمقراطية الشعبية وإبرام الحريات الشخصية وحرية الصحافة، والرأي العام لترز حالة الطوارئ في هذا العام 2011 في صدى عالمي ومحلي لدى تحسن الحالة الأمنية للبلاد.

¹ بولعيد بلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006، ص:11.

² , ANDI, climat d'investissement en Algérie, 2010, p:15.

2- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية:¹

- لقد قامت الجزائر بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية أو الهياكل القاعدية بشكل كبير، وذلك بإصلاح الطرقات البرية بأكثر من 107000 كلم، وتطوير السكك الحديدية لأكثر من 47000 كلم، وتطوير الموانئ بـ 11 ميناء متعدد الخدمات وميناءين مخصصين لتصدير الحروقات، وكذلك 310 مطار منها 14 دولي و 14 عسكري.
- إصلاح القطاع العام وسياسة الخصخصة في ترقية القطاع الخاص، فلقد اقر رئيس الجمهورية في تصريحات واضحة وذلك في منتصف ديسمبر سنة 2004 على أن كل المؤسسات العمومية الوطنية المعروضة للخصخصة وذلك لكل القطاعات العامة التي تم تصفيتها ما عدى شركة سوناطراك والاتصالات والمواصلات التي تعاني من شدة المنافسة وعدم المواكبة.
- إصلاح القطاع المالي والبنكي الذي باشرت الجزائر تبني قانون القرض والنقد وتوالت لتعيد هيكلة بعض البنوك التي تعاني من العجز، واستحداث تقنيات بنكية جديدة التي تتلاءم مع متطلبات التحرير الاقتصادي وتقديم البنوك الخاصة والتي تعتبر محدودة، على سبيل المثال: بنك البركة، السلام بنك، ترست بنك (TRUST).
- وهناك 20 طلب لبعض البنوك الدولية والخاصة التي قدمت طلبها إلى البنك المركزي الجزائري لإعطاء العضوية.

3- الحكم الراشد والاستقرار السياسي.

- احتلت الجزائر المرتبة 18 من بين 53 دولة في آخر تقييم للحكم الإفريقي وكان هذا في تقرير دليل إبراهيم للحكم الإفريقي في 10 أكتوبر 2011، حيث سجلت الجزائر:
- 55 نقطة من مجموع 100 في مستوى جودة الحكم وحصلت على المركز 18.
 - سجلت الجزائر مستوى ادني من متوسط مستوى منطقة شمال إفريقيا الذي هو 55.5، ولكن خلال الخمس سنوات الأخيرة تحسن المستوى العام لجودة الحكم ودرجة السلام وحقوق الإنسان وذلك بالمقارنة مع تونس ومصر وليبيا.²

4- اعادة التنظيمات المؤسسية:

وتجدر الإشارة هنا، بالاحص الى ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وذلك بانتهاج سياسات التسويق الدولي:

4-1- سياسة الترويج الدولي:

- مساعدة ومراقبة وتعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية.
- تقديم المعلومات التجارية والاقتصادية للمستثمرين.
- تسهيلات الاجرائية والادارية من وثائق واستمارات وغيرها.
- اعطاء صورة جيدة عن المناخ الاستثماري في الجزائر وذلك بتنظيم ملتقيات والحضور في المؤتمرات الدولية والمشاركة في الحلقات الدراسية واعطاء معلومات قيمة عن الامتيازات الممنوحة في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر.

¹ , ANDI, dispositif encourageant, 2010, p:14.

²، عبد الرؤوف بوشمال ، مرجع سبق ذكره، ص:153.

• تعزيز القدرة على التواصل مع رجال الأعمال في الدول الأجنبية وذلك في إصدار موقه الكتروني تفاعلي "Dynamique" بكل اللغات، وكذلك اخراج دليل استثماري بعدة لغات اجنبية يستهدف المستثمرين على المستوى المحلي والعالمي.

4-2- سياسة التسعير الدولي:

لجأت الجزائر في اطار سعيها نحو التحرير الاقتصادي الى تنفيذ اصلاحات فيما يتعلق بنظام الاسعار والبتروول والعمل على تحريرها والتخلي شيئا فشيئا عن الدعم الحكومي لها، وتحديد الاسعار للسلع والخدمات واعتمادا على قواعد تنافسية وتدعيم لتكاليف الانتاج: الرسوم الجمركية، معدلات الضرائب، المواد الاولية، وغيرها...

- توفير قوانين تنظم القيمة التبادلية في الأسواق الداخلية والخارجية لحماية المستهلك والمستثمر الاجنبي.
- دعم البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة التي لها دور في تحديد الاسعار.
- تحديد العلاقة بين مستوى السعر وحجم الطلب على المنتجات في شكل احصائيات قد تكون مرجعا قصد الاستثمار في الأسواق الجديدة.

4-3: سياسة التوزيع الدولي.

تستحوذ الجزائر على عدد كبير من الاسواق وذلك لشساعة المساحة الجغرافية وللعهد الكبير للنسمة في الكلم² الواحد الامر الذي يؤدي الى دراسة كيفية التغلغل في هذه الأسواق وتلبية متطلبات الاستثمار والمستهلك. وندرج في هذا السياق الجهودات الجبارة التي تسعى الدولة الجزائرية الى تحقيقها وذلك في:

- تطوير البنية التحتية للجزائر وذلك من خلال تطوير المواصلات والاشغال العمومية، فكان البرنامج الخماسي لوزير النقل "عمار تو" ووزير الاشغال العمومية "عمار غول" تحديات معتبرة فمشروع شرق/غرب الذي سلم على مسافة 2000 كلم ليكون اطول طريق في افريقيا المر الذي يسهل حركة المرور وتسريع النمو الاقتصادي وتفعيل حركة التكتلات سواء في المغرب العربي الكبير او الشراكة الاورومتوسطية.
- اما مجال السكك الحديدية فان الشركة الوطنية للنقل SNTF قد حصلت على 5.5 مليار اورو لتطوير وتحديث القطاع ورفع درجة الاستعاب الى 80 مليون مسافر سنويان وربط او توصيل شبكة السكك بين تونس والمغرب التي كانت موصلة بها منذ التسعينات، مع اقتناء عربات جديدة ومزودة باحدث التقنيات.
- كما دشّن الوزير في عام 2011 حركة اول ميترو الانفاق ب14 قاطرة مكهربة والاشغال لاتزال مستمرة لفتح خطوط اخرى.
- جهزت بعض الموانئ برافعات جد متطورة تستخدم لرفع الحاويات، كما امر وزير النقل "عمار تو" بتوجيه بعض السلع المستوردة الى موانئ اخرى قصد تخفيف الضغط على ميناء العاصمة الذي اضحى يشكي شدة النشاطات.
- فتحت المطارات الجزائرية فروعها لدخول الخواص في تسيير وتفعيل حركة الرحلا الجوية لكل من المسافرين والبضائع وللقطاع العسكري، وكانت ابرز هذه الشركات هي الخطوط الجوية الجزائرية، وشركة الطاسيلي للطيران وشركات اخرى.

ثانيا: آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

إن من أهم الأسباب التي تؤثر على إتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هي توفر وعلى الاقل ما يلي:¹

¹ , ANDI ,Programme Quinquennal ; Algérie 2010-2014, p-p: 09-20.

- تهيئة بيئة اعمال متفتحة كفئة وفعالة.
- تبسيط اجراءات تاسيس الشركات.
- الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
- دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية.
- تحسين البيئة القانونية والتشريعية
- توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
- تحديث الاساليب الدارية
- تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.

ومن اجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الاجنبية الى الجزائر، التزمت هذه الاخيرة بانجاز برنامج استثماري يهدف الى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر نذكر:

- تحسين التنمية البشرية وذلك بتحقيق 5000 منشأة تربية و1500 منشأة قاعدة صحية، تحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بانشاء 35 سدا، وتزويد الريف بالغاز والكهرباء.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الاجنبي تبدا توجهاته من الاستثمار المحلي، ولذلك تم تدعيم بمقدار ما يقارب 2 مليار دولار امريكي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة.
- التركيبة القانونية واحترام احكام قانون المالية التكميلي 2010 ومنح ضمانات قانونية معتبرة كامكانية اللجوء الى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الاجنبي المباشر.
- المحافظة على الاستقرار الامني والحريات الشخصية
- دخول المفاوضات من اجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التكتلات.

خلاصة:

من خلال ماسبق يتجلى الشوط الكبير الذي قطعه الجزائر في مجال تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى اجتذاب تدفقات الاستثمارية الأجنبية إليها، فنجد أن الجزائر منذ الاستقلال وهي تغير في قوانينها بما يتماشى والأحداث الدولية وأوضاع البلاد الداخلية، إضافة إلى استحداث أجهزة ومؤسسات من اجل تسيير العملية الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية الموجودة فيما سواء للمستثمر الأجنبي أو المستثمر المحلي.

غير أنه وبمقارنة ما تملكه الجزائر من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والطاقوية التي تؤهلها إلى احتلال الصدارة في استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فان الجزائر ما زالت تعاني من تعقيدات الإجراءات الإدارية والقانونية وتفشي ظاهرة الفساد والرشوة واللامبالاة، وعدم توفر المعلومات والإحصاءات والترويج للاستثمار.

كما أن العوائق التي تعترض تدفق الاستثمار الأجنبي ليست قانونية فقط فرغم التطورات القانونية والتشريعية والاتفاقيات الدولية والمعاهدات المبرمة في مجال الاستثمار إلا أن العائق الأكبر يكمن في سياسة التفكير والعمل المريضة التي تقوم عليها الجزائر.

ومن اجل ذلك لا بد من القيام بإصلاحات جذرية على جميع المستويات وفي جميع المجالات للارتقاء بالمناخ الاستثماري في الجزائر.

الفصل الرابع:

الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر.

- . المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الاورو جزائرية
- . المبحث الثاني: آليات عمل الشراكة الاورو جزائرية وآثارها على الاقتصاد الجزائري
- . المبحث الثالث: انعكاسات الجوانب المالية على الاقتصاد الجزائري
- . المبحث الرابع: الجوانب المالية للشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

من بين الدول المتوسطة نجد الجزائر التي هي بدورها دولة وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، وقبل كل هذا فقد شاركت الجزائر في اتفاقيات قبل هذا التوقيع من اجل تحقيق أهداف كانت تسعى إلى تحقيقها. ومن بينها الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي ظل المحيط الاقتصادي الجديد الذي يفرضه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تعتبر عملية تأهيل الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمناخ الاستثماري، عملية ضرورية لتحقيق ميزة تنافسية والوصول للتميز وهذا من خلال الدور الاستراتيجي للجوانب المالية لاتفاقية الشراكة على برامج التنمية المحلية والموجهة أساسا لتأهيل وتطوير الاقتصاد الجزائري وخلق بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى التطور في العلاقات الجزائرية الأوروبية ثم إلى آليات عمل الشراكة، ثم انعكاسات الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وفي الأخير الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الاورو جزائرية
- المبحث الثاني: آليات عمل الشراكة الاورو جزائرية وأثارها على الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثالث: انعكاسات الجوانب المالية على الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الرابع: الجوانب المالية للشراكة والاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الاورو جزائرية.

إن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الاورو متوسطة هي بمثابة تحول جديد في العلاقات بين الطرفين، حيث إن هذه الأخيرة لم تكن منعدمة وإنما كانت منطوية ضمن سياق آخر، يهتم فقط بالتبادل التجاري وتقديم المساعدات المالية الزهيدة. وبإبرام اتفاقية الشراكة، تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة هدفها الأساسي منها هو البروز والاندماج الإيجابي في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة.

ربطت الجزائر مع المجموعة الأوروبية علاقات خاصة وهذا ما يفسر عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجانبين خلال الستينات على غرار كل من المغرب وتونس.

أولا: العلاقات قبل اتفاقية 1976.

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969 ذلك أن العلاقات بينهما وبين المجموعة الأوروبية طبعها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات حيث استطاعت رفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة. بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها من اتفاقيات إيفيان سنة 1962 في ما يخص السوق الفرنسية أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول المنتجات للطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.¹ لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972، وعند دورته المنعقدة يومي 20 و21 مارس، اقترح المجلس الأوروبي على الجزائر فتح مفاوضات جديدة تهدف إلى إبرام اتفاقية شاملة في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي تبنتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.² وبعد مفاوضات طويلة وصعبة، كانت النتيجة في 26 أبريل 1976 أين وقعت الجزائر على اتفاقية تعاون على غرار باقي دول المتوسط والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.³

ثانيا: اتفاقية التعاون لسنة 1976.

تنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين، بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للطرفين والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما.⁴ وقد تحدد هذا التعاون من خلال ثلاثة محاور رئيسية. هي كما يلي:⁵

¹، إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 209-210.

²، سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص: 46.

³، محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

⁴، كمال عبيد، الشراكة الاورو جزائرية: الوقع والتحديات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2002-2004، ص: 48.

⁵، إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

التعاون التجاري: يهدف هذا التعاون بصفة عامة إلى تشجيع المبادلات التجارية بين الطرفين وهذا من خلال تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية. وكذلك تطبيق أحكام خاصة وعامة على المنتجات الفلاحية والصناعية الجزائرية داخل المجموعة الأوروبية.

التعاون الصناعي: يهدف حسب الاتفاقية إلى تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاع الصناعة والزراعة إضافة إلى ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

التعاون المالي: يتجسد هذا التعاون في البروتوكولات المالية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية إلى الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية، وقد دخلت هذه البروتوكولات حيز التنفيذ سنة 1978، وكانت سارية المفعول لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد في كل فترة.

ثالثا: البروتوكولات المالية التي استفادت منها الجزائر.

1- البروتوكولين الماليين الأول والثاني.

استفادت الجزائر من بروتوكولين في الفترة الممتدة من 1978 إلى 1986، حيث يمتد البروتوكول الأول من 1978 إلى 1981، والبروتوكول الثاني من 1982 إلى 1986.¹ والجدول التالي يوضح المبالغ الممنوحة في إطار هذين البروتوكولين إلى الجزائر.

الجدول رقم(34): المبالغ الممنوحة في إطار هذين البروتوكولين الأول والثاني إلى الجزائر

الوحدة: مليون ايكو.

نوع المساعدة البروتوكول	قروض من البنك الأوروبي للاستثمار	قروض بشروط خاصة	مساعدات غير قابلة للسداد	المجموع
البروتوكول الأول	70	19	25	114
البروتوكول الثاني	107	16	28	151

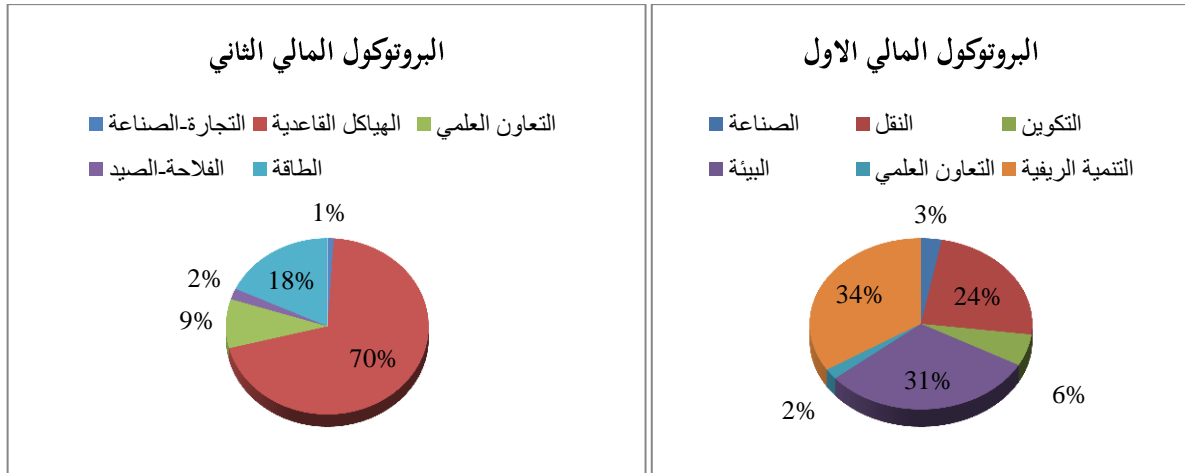
المصدر: سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، مرجع سبق ذكره، ص:49.

يتضح من خلال هذا الجدول أن المساعدات المالية المسطرة للجزائر قدرت في البروتوكول الأول بـ 114 مليون إيكو، حيث بلغت القروض من البنك الأوروبي للاستثمار 70 مليون إيكو (أي نسبة 61.4٪)، القروض بشروط خاصة 19 مليون إيكو (بنسبة 16.6٪)، والمساعدات الغير قابلة للسداد 25 مليون إيكو (بنسبة 21.9٪). أما فيما يخص مساعدات البروتوكول الثاني فقد بلغت 151 مليون إيكو، أي نسبة نمو قدرت بـ 32.46٪، وتمثلت هذه الزيادة خاصة في القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار التي بلغت 107 مليون إيكو أي بنسبة 70.8٪ ونسبة نمو 52.8٪، وزادت المساعدات القابلة للسداد بقيمة 3 مليون إيكو، أي بنسبة نمو 12٪. أما القروض بشروط خاصة فقد انخفضت حيث بلغت 16 مليون إيكو.

¹، عبيد كمال، مرجع سبق ذكره، ص:54.

وكان توزيع هذه المساعدات بالنسبة للجزائر هو أن الهياكل الاقتصادية احتلت المرتبة الأولى من حيث حصولها على المساعدات المالية، في حين أن المساعدات الموجهة للقطاعات الأخرى التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية كانت ضعيفة خاصة بالنسبة للصناعة، هذه الأخيرة التي نالت اضعف نسبة من المساعدات بالنسبة للبروتوكولين. كما أن المبالغ الموجهة إليها كانت تهدف إلى تدعيم الصناعات المتوسطة والصغيرة الشيء الذي يمثل تعاون اقتصادي فعال بالمعنى الحقيقي.¹ وهذا ما يوضحه الشكل رقم(18) الذي يوضح لنا توزيع هذه المساعدات بالنسبة للجزائر على مختلف القطاعات.

الشكل رقم (18): توزيع البروتوكولين الأول والثاني على مختلف القطاعات في الجزائر.



المصدر: كمال عبيد، الشراكة الاورو جزائرية: الواقع والتحديات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2002-2004، ص:56.

2- البروتوكولين الماليين الثالث والرابع.

نتيجة للنتائج غير المشجعة التي أحرزتها المساعدات المالية لسنتي 1978 و1982، أقدمت المجموعة على طرح تعديلات وصيغ جديدة تخص أساسا المنتجات الزراعية والصناعية. ولتحسيد ذلك فقد سطرت بروتوكول مالي ثالث. وباعتبار الجزائر واحدة من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فقد استفادت من هذه المساعدات المالية، ويتجلى ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(35):المبالغ الممنوحة في إطار البروتوكول المالي الثالث إلى الجزائر

الوحدة: مليون إيكو.

مجموع البروتوكول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات غير قابلة للسداد	
		منها رأسمال المخاطرة	المجموع
239	183	4	56

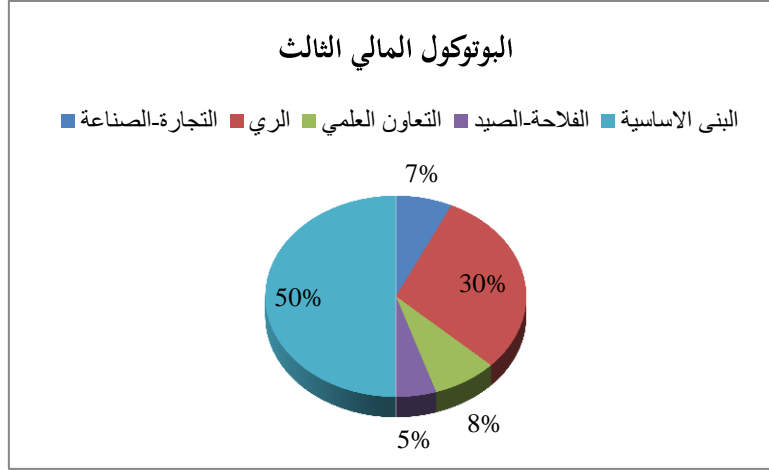
المصدر: : سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، مرجع سبق ذكره، ص:51.

¹، سهيلة شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص:49.

على ضوء هذا الجدول، فإن الجزائر بلغت حصتها من هذا البروتوكول المالي 239 مليون إيكو أي بنسبة 15.3%. وبمعدل نمو 58.3% عن البروتوكول الثاني.

أما عن توزيع المساعدات بالنسبة للجزائر، فقد استهدفت خاصة مجال البنى الأساسية يليها قطاع الري ثم التعاون العلمي فالتجارة الصناعية وأخيرا الفلاحة والصيد، وهذا حسب ما يبرزه الشكل الموالي رقم.

الشكل رقم(19):توزيع البروتوكول الثالث على مختلف القطاعات في الجزائر.



المصدر: كمال عبيد، الشراكة الاورو جزائرية: الوقع والتحديات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2002-2004، مرجع سبق ذكره، ص:61.

إذا: فان البروتوكولات المالية "الأول والثاني والثالث" يعتبر أهم ما ميز العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار السياسة الأوروبية الشاملة.

أما من خلال السياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط فقد تجسدت علاقات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر من خلال البروتوكول المالي الرابع والمخصص لفترة الممتدة 1992-1996.¹ والمساعدات المالية الممنوحة في إطار هذا البروتوكول تظهر على النحو التالي:

الجدول رقم(36):المبالغ الممنوحة في إطار البروتوكول المالي الرابع إلى الجزائر

الوحدة: مليون إيكو.

موارد الميزانية	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مبلغ خارج البروتوكول	المجموع
70	280	95	445

المصدر: سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، مرجع سبق ذكره، ص:54.

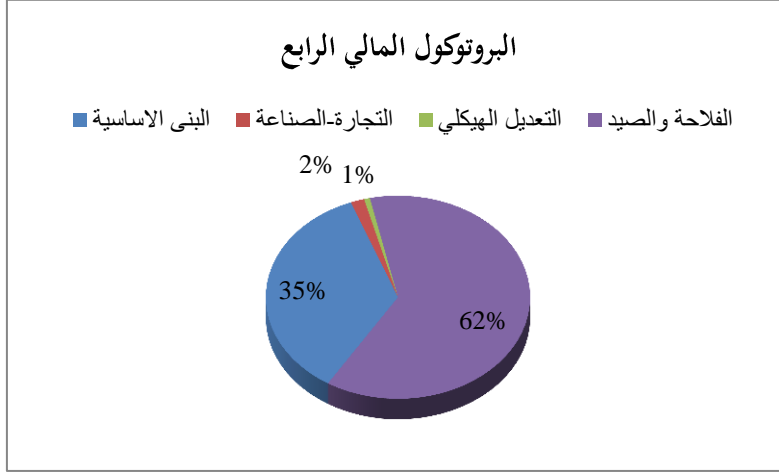
نلاحظ من الجدول أن الغلاف المالي الممنوح للجزائر قد بلغ 350 مليون إيكو، بالإضافة إلى المبلغ خارج البروتوكول الموجه إلى التعديل الهيكلي والمقدر بـ 95 مليون إيكو، فيصبح المجموع 445 مليون إيكو.

¹، المرجع السابق، ص: 50.

ويمكن ترجمة هذه الزيادة في المساعدات المالية الممنوحة للجزائر، إلى التوجه الجديد لهذه الأخيرة في سياستها وتبنيها سياسة اقتصاد السوق.

أما فيما يخص مجالات تدخل هذه المساعدات فتظهر كالآتي في الشكل رقم(20).

الشكل رقم(20): توزيع البروتوكول الرابع على مختلف القطاعات في الجزائر.



المصدر: كمال عبيد، الشراكة الاورو جزائرية: الواقع والتحديات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2004-2002، مرجع سبق ذكره، ص:66.

يتضح من خلال هذا الشكل أن توزيع المساعدات مازال موجها نحو البنى الأساسية، مع وجود نوع من التحسين الكمي بالنسبة لقطاع الفلاحة، وتراجع في مجال التجارة والصناعة.

بالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول الثالث والرابع عن سابقيهما، إلا أن هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. بل أكثر من ذلك انه لم يسدد لها ما تم تخصيصه (نسبة التسديد الفعلية)، حيث أن هذه النسبة بدأت تنخفض من بروتوكول إلى آخر، في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة. وقد قدرت هذه النسبة في البروتوكول الأول بـ 83% وانخفضت إلى 65% في الثاني ثم إلى 16% في الثالث و10% في البروتوكول الرابع. وما رد ذلك بالدرجة الأولى هو الانخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976 إلى 1996 40% فقط من إجمالي هذه القروض.¹

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

لقد اتسمت فترة التسعينات من القرن العشرين بصفة عامة بظهور ملامح جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية لأسباب عديدة (كنا قد ذكرناها سابقا)، جعلت هذه التغيرات من الاتفاق الموقع سنة 1976 اتفقا تقليديا تتجاوز الزمن وأصبح من مصلحة الطرفين البحث عن إطار جديد لتنظيم المبادلات.

¹، محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص:5.

وفي ظل هذه المعطيات طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطة الأخرى بغية عقد اتفاق الشراكة وكان هدفها الأساسي هو الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الاورو متوسطة.¹

أولاً: مراحل توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

لقد مرت عملية توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمرحلتين هما:²

1-مرحلة المفاوضات الاستطلاعية: وشملت أربع جولات حيث بدأت في جوان 1994 وانتهت في فيفري 1996 حيث سمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات ودراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورو متوسطة تخللت هذه المحادثات المصادقة على إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دوراً هاماً في المناقشات التحضيرية لهذه القمة رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب التطورات الداخلية.

2-مرحلة المفاوضات الحقيقية: مهدت المفاوضات الاستطلاعية لمناقشة معمقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأهم ما ميز هذه الفترة هو تباين الآراء فيما يتعلق بعدة مسائل من أهمها كيفية مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري، ومسألة التعويضات المخصصة لتأهيل الاقتصاد الجزائري عامة والقطاع الصناعي خاصة، إضافة إلى تشديد الطرف الأوروبي على عدم تخصيص اتفاق منفرد وخاص بالجزائر، كما أصر الإتحاد الأوروبي على عدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط، غير أن الإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقاً أمام الجزائر، باعتبارها دولة مستوردة للسلع الغذائية.

وفي مارس 1997 بدأت المحادثات بصفة رسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قصد مناقشة النقاط التالية:³

- الجانب السياسي و الأمني بالجزائر.
 - خلق منطقة تبادل حر وتزويدها بكل الخدمات والمرافق الضرورية.
 - تشكيل هيكل مؤسسي منظم ومتجانس.
 - بعث التعاون الأورو متوسطي في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية.
 - تثبيت شروط تحرير تبادل السلع والخدمات و رؤوس الأموال.
- فالشراكة الاورو جزائرية تعني: "ذلك التكامل بين الطرفين الأوروبي والجزائري من اجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة وفي شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلالته الإستراتيجية، أي لا تفقد أي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية".⁴

ثانياً: المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الاتفاق المبدئي في ديسمبر 2001 في بروكسل بعد سلسلة من الجولات إلى أن تم التوقيع رسمياً على الاتفاق المتوسطي للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بفالونسيا في أبريل 2002

¹، إكرام مياشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 212-213.

²، سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

³، بلال احمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو عربية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، منظمات تأهيل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص: 448.

⁴، المرجع السابق، ص: 448.

من قبل رئيس الدبلوماسية الجزائرية عبد العزيز بلخادم ووزراء خارجية الدول الأوروبية إلى جانب رؤساء اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .

لقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية بنود رئيسية وهي:¹

1- الحوار السياسي: الذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين في ما يخص المسائل السياسية والأمنية. ويتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة تساهم في تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطة.²

2- حرية تنقل السلع: الجهود المشتركة للطرفين ترمي في النهاية إلى إنشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا إلى الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة والسلع التي تكون محور تفاوض حول التعريف الجمركية وتشمل مواد صناعية وفلاحية ومنتجات الصيد البحري.

3- تجارة الخدمات: اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزامهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات GATS بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهذا في ما يخص جميع الخدمات التي تتضمنها اتفاقية العات، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات من الآن لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات) وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد للمنظمة العالمية للتجارة وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر للمنظمة.

4- المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: التزام الطرفين على أن تتم تغطية العمليات الجارية من عملة قابلة للتحويل بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وكذا القواعد التي تحكم المنافسة.

5- التعاون الاقتصادي: يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية وكذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتكز على عدة مبادئ أهمها: حوار اقتصادي منظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية.

6- التعاون الاجتماعي والثقافي: حيث تم التطرق للإجراءات المتعلقة بالعمال وضرورة الحوار الاجتماعي والتعاون في هذا المجال وفي قطاع الثقافة والتربية وكذا الأمور المتعلقة بمتابعة المهجرة الغير شرعية.

7- التعاون المالي: وهذا قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصنة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري وأخيرا وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتنعاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

8- الإجراءات المؤسساتية: إضافة إلى 7 ملاحق و5 بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ هذه الاتفاقية، حيث تم وضع إطار مؤسسي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات تنفيذ هذه الاتفاقية و هما:³

- مجلس الشراكة: المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء) والذي له سلطة أخذ القرارات في ما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين.

¹ محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 8-9.

² إكرام مياسي مرجع سبق ذكره، ص: 215.

³ محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 8-9.

- لجنة الشراكة: وتتكون من خبراء وموظفين من الطرفين.

المطلب الثالث: دوافع وأهمية اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أبريل 2002 لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة لعدة حوارات برزت من خلالها الدوافع الخاصة لكل جانب في هذا الاتفاق.

أولاً: دوافع الشراكة الأورو جزائرية.

- هناك عدة دوافع تمحورت المفاوضات من خلالها لتحسيد هذه الشراكة وهي:¹
- الخصائص التي تتمتع بها الجزائر من حيث مواردها الطبيعية مثل: وفرة المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة واليد العاملة الهائلة المؤهلة. ومن حيث موقعها الجغرافي الاستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى لأنها تتوسط المغرب العربي، فهي تعد بوابة إفريقيا المطللة على جنوب أوروبا. هذه القدرات التنموية الهائلة التي تخص بها الجزائر تعبر الحافز المشجع الأول.
 - سعي الاتحاد الأوروبي من هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.
 - إن هذه الاتفاقية تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم إذا كان السباق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعملت فيه.
 - إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي هو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات.
 - إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بالتأخر الكبير في جميع الميادين تقريبا ويعتبر الضعف في مستوى التنمية وغياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعملية التعديل الهيكلي والظروف الأمنية، من بين العوارض التي تعترض الجزائر وتزيد من صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف وفرص الشراكة مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، ومن بين عوائق الشراكة الأورو جزائري نذكر ما يلي:²
- على الجزائر بذل المزيد من الجهود وبصفة متميزة لمدة تزيد عن 8 سنوات حتى آفاق 2010 للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد وأمريكا الشمالية.
 - ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
 - إمكانية تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما لا تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

ثانياً: أهمية وأهداف الشراكة الأورو جزائرية.

¹، رزيقة غراب، نادية سحار، محتوى الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:9.

²، ليلي قطاف، اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:3.

1: أهداف الشراكة الأورو جزائرية.

هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ولكن سنركز على الأهداف الاقتصادية والسياسية والمالية لأنها أكثر الأهداف تأثيراً على مستوى الاتفاقية من جانب دراستنا لهذا الموضوع. وهي كما يلي:¹

- **الهدف السياسي:** ويكمن في أن الأوروبيون يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي خصوصاً في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية، ومحاولة المجموعة الأوروبية الحصول على منطقة شمال إفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.

- **الهدف الاقتصادي:** ويكمن في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية.

- **الهدف المالي:** بالنسبة للجزائر تمكنها هذه الشراكة من الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج التأهيل وتكوين الاقتصاد.

أما الهدف الأساسي لهذا الاتفاق هو إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (منطقة حية لانتقال الأشخاص والسلع دون رسوم ولا ضرائب ولا عوائق).

2- أهمية الشراكة الأورو جزائرية.

بالرغم من الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي إلا أن هذا لا يمنع الاقتصاد الجزائري من تحقيق بعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية ومنها:²

• إن اتساع حجم السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف على المستويين الجزئي والكلبي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من البطالة.

• من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا من شأنه أن يوسع وعاء الضرائب على الاستهلاك.

• يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة.

• إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية.

• تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة وهذا يشترط إصلاح المنظومة المصرفية.

• استفادة الجزائر من التحويل التكنولوجي مما يمكنها من التحكم في التكنولوجيا وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.

• انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة ورفع الحماية من أجل تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.

¹، المرجع السابق، ص-ص: 2-3.

²، صالح مفتاح ، دلال بن سمينة، اتفاق الشراكة الأورو جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار و انعكاس الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 8.

المبحث الثاني: آليات عمل الشراكة الاورو جزائرية وأثارها على الاقتصاد الجزائري.

كما سبق الإشارة إليه فإن اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشريكة متشابهة إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة والمتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك، فلا غرابة في كون الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات وبالتالي فهو يشمل النقاط التالية:¹

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية والخاصة بالمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية ألتا GATS عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر وكذا التعاون المالي في إطار برامج ميذا والقروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر بـ 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة (منطقة خاصة بالمنتجات الصناعية فقط) من قبل الطرفين في آفاق 2017

أولاً: خصائص ومبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

1- خصائصها:

تميز منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية التي سيتم إنشاؤها في عام 2017 بالخصائص التالية:²

- **تركيبة منطقة التبادل الحر:** يدخل فيها نطاق العلاقة التكاملية بين الجزائر ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، وهذا التكامل التدريجي يستلزم:

- إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان.
- حرية العمل والإقامة والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية.
- تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.
- تنسيق الخطط التنموية والتنسيق العلمي والفني.

- **مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر:** تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة فأوروبا مثلاً أو الاتحاد الأوروبي يمثل ثقلاً اقتصادياً هاماً، بينما الجزائر تعد من الدول النامية.

- **المكانة الاقتصادية لكل طرف بالنسبة إلى الآخر:** تمثل واردات الجزائر من أوروبا نسبة 65% بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في حدود 5% من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحيث أن إيطاليا تعتبر من الزبائن الأولين للجزائر تليها

¹، محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

²، عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

فرنسا وبعدها تقسم دول الاتحاد الأخرى بقية النسب، ويرجع ارتفاع الصادرات نحو إيطاليا إلى تمويل هذه الأخيرة بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي الذي له حصة كبيرة ويمكن الإشارة إلى أن أغلب صادرات الجزائر تتكون أساسا من المحروقات.

- **عدم التظافر بين الطرفين الجزائري والأوروبي:** يظهر عدم التظافر بين الطرفين الجزائري والأوروبي من خلال الاختلافات في حجم السوق ومن حيث العرض والطلب، مستويات المعيشة لسكان الطرفين، هيكل المبادلات التجارية، وكذا ردود الفعل إزاء الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الاختلافات والفروقات الشاسعة في مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية والتجارة المالية وكذا في مستوى القدرة التنافسية والتفاوضية.

2- مبادئها.

إن إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تقوم على جملة من المبادئ وهي:¹

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** فبعد ما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقية التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنظمة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
- **مبدأ التدرج:** أي بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإنما يكون ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بـ 12 سنة وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي ستكون في سنة 2017.
- **مبدأ المرونة والتكيف:** حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديل فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر.

لقد تضمن البند الثاني من الاتفاقية مسألة التنقل الحر للسلع وهذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية مع تحديد كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر.²

1- بالنسبة للسلع المصنعة:

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاءها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى. بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية سيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي.

2- بالنسبة للسلع الزراعية:

عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري فسيكون جزئي وتدرجي متبادل لمبادلاته، وهذا

¹ ، محمد براق ، سمير ميموني ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² ، المرجع السابق ، ص- ص: 10- 12 .

الفصل الرابع: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر

عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة و هذا بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر 2010.

الجدول رقم(37): التسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي لدخول السلع الزراعية إلى أسواقهما بموجب اتفاقية الشراكة.

السلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية	المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي.
1- منتجات الصيد البحري: الواردة من البروتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتج وتتمثل التسهيلات التي تخضع لها في: إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتج أوروبي. تخفيض 25% من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتج حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5% بدلا من 30% الذي كان مفروضا عليها من قبل. 2- المنتجات الزراعية: المدونة في البروتوكول رقم 2 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و 100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مع العلم أن 57 منتج خاضع لرسم 30% و 13 منتج خاضع لرسم 15% في حين 44 منتج خاضع للرسم المحفّض والمقدر ب 5% كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سوف يتمس 83 منتج وتخفيض ب 50% من الرسوم الجمركية ل 12 منتج في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20% ل 19 منتج. 3- المنتجات الزراعية المحولة: ترد هذه المنتجات في البروتوكول رقم 5 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح ما بين 20% إلى 100% والتي تتضمن 50 منتج منها 28 منتج خاضع لرسم قدره 30% و 16 منتج خاضع لرسم قدره 15% في حين أن 6 منتجات الباقية خاضعة للرسم المحفّض المقدر ب 5%، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.	1- منتجات الصيد البحري: الواردة في البروتوكول رقم 3 من الاتفاقية تستفيد من إعفاء كلي من الرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات، دقيق السمك،...) 2- المنتجات الزراعية: المدونة في البروتوكول رقم 1 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 20% و 100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين. 3- المنتجات الزراعية المحولة: فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم وهي: القائمة الأولى: تتضمن 163 منتج يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. القائمة الثانية: تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل: عجائن غذائية 2000 طن، كسكسي 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن. القائمة الثالثة: تتضمن 144 منتج التي يتم فيها تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية المفروضة عليها.

المصدر: براق محمد، سمير ميموني ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 12.

الفصل الرابع: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر

أما في ما يتعلق بتجارة الخدمات وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية فإن اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر منح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية. وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة فسوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير للمبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية الغات GATS مع العلم أن اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بندها الثالث المتعلقة بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين. وعلى ضوء ما ورد يمكننا تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطة وآليات تنفيذه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(38): أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر و الآليات المتبعة في ذلك.

أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة	الإجراءات و الآليات المتبعة
- رسوم على المنتجات الصناعية	تحرير بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم
- الحصص على المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها
- الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
- الحصص من المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
- الفترة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة
- التعاون الجمركي	نعم
- قواعد المنشأ	تبنى قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال
- إجراءات المراقبة و مكافحة الإغراق	نعم
- الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
- حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية
- قواعد المنافسة	احترام توجيهات السياسة الأوروبية في هذا المجال والتعاون والتنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة
- حرية انتقال رؤوس الأموال	نعم
- المساعدات المالية	نعم
- التعاون الاقتصادي	نعم
- الإطار المؤسسي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: محمد براق، سمير ميموني ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، مرجع سبق ذكره، ص:13.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تطالب بتحديد آجال التفكيك النهائي للتعريف الجمركي المقرر سنة 2017 إلى سنة 2020، إذ أن البنود التي تضمنها نص اتفاق الشراكة يسمح لأحد الطرفين بمراجعة التاريخ النهائي للوصول إلى منطقة التبادل الحر في حال تضرر احد فروع نشاطه الصناعي أو الزراعي أو الخدمي، وتستند الجزائر في هذا الاتجاه على الأضرار الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصناعي والخدمي نتيجة رفض الأوروبيين للاستثمار بمذنين القطاعين.

المطلب الثاني: الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

على غرار باقي اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطة المبرمة في إطار مسار برشلونة فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن تكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا أو مصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول في هذا الترتيب التجاري.

أولا: برنامج ميذا الخاص بالجزائر.

على غرار باقي اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطة المبرمة في إطار مسار برشلونة فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن تكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا أو مصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول في هذا الترتيب التجاري.

1- برنامج ميذا 1 للفترة (1999/1995).

خصص الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميذا 1 للفترة (1999/1995) اعتمادات مالية لفائدة الجزائر قدرت بـ 164 مليون أورو.

كانت المبالغ المخصصة في إطار ميذا 1 الخاص بالجزائر موزعة كآآي:¹

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو.
- 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو.
- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو.

غير أنهما لم تتلقى بصورة فعلية إلا ما نسبته 18.40% من هذا المبلغ أي 30.176 مليون أورو، كما يبينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة والمسددة من الاتحاد الأوروبي للجزائر الموضح في الجدول التالي:

الجدول(39): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميذا 1 خلال الفترة (1999/1995)

الوحدة: مليون أورو.

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	1999/1995	نسبة التسديد
الجزائر	/	/	44	95	28	164	18.40%
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	28.60%

المصدر: براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 15.

من خلال الجدول يتبين ضعف نسبة التسديد الفعلية التي لم تتجاوز 18.4% ونجد أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية من حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها في هذا السياق ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للجزائر إلى ما يلي:¹

¹ ، شهرة عديسة، مرجع سابق، ص 100 .
¹ ، المرجع السابق، ص 102 .

- إن الوضعية الأمنية خلال التسعينات أدت إلى توقف معظم المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية السابقة وكذلك غلق مقر المفوضية الأوروبية والمسؤولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994 إلى 1998.
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميذا بالإضافة إلى قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر خلال فترة البرنامج.
- حداثة توقيع اتفاق الشراكة بين الطرفين الجزائر والاتحاد الأوروبي (أفريل 2002).

2- برنامج ميذا 2 (2006/2000).

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميذا 2 والتي بلغت خلال الفترة (2006/2000) مقدار 346.2 مليون أورو إلا أن المخططات السنوية للجزائر لا تزال ضعيفة ولا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميذا 2.

الجدول رقم(40): المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميذا 2 (2006/2000).

الوحدة: مليون اورو.

البيان	2000	2001	2002	2003	2003/2000	نسبة التسديد
الجزائر	30.2	60	50	41.6	181.8	%18
المبلغ الإجمالي	568.7	603.3	611.6	600.3	2383.9	%66.5

المصدر: محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:16.

يتضح من الجدول:²

أن المبالغ المدفوعة إلى الجزائر ضعيفة من خلال برنامج ميذا 2 منذ سنة 2000 إلى سنة 2003. بمبلغ إجمالي قدره 29 مليون أورو بنسبة قدرها 16% مقارنة بالمبالغ المتعهد بها (181.2 مليون أورو) وبسبب الالتزام التام للجزائر بعملية برشلونة خاصة ما يتعلق منها بتحرير التجارة وإصلاح الاقتصاد فقد خصص لها خلال الفترة 2004/2002 مبلغ 150 مليون أورو كمساعدات للجزائر وذلك كجزء من رزمة مساعدات مخصصة للدول المتوسطة تقدر بحوالي 1.243 مليار أورو.

ثانيا: نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر.

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميذا فإن الجزائر استفادة أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث قدر إجمالي القروض المحصل عليها خلال الفترة 2002/1996 بـ 746.4 مليون أورو من بين 6471.6

²، مصطفى بودرامه، الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطة على الصناعة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر، 2006، ص 5.

الفصل الرابع: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر

مليون أورو المخصصة للشركاء المتوسطيين، إن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة بـ 47% بمعنى أن الجزائر تحصلت فعليا على 350.808 مليون أورو.

و يرجع سبب ضعف نسبة التسديد حسب المفوضية الأوروبية إلى:¹

- التأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخوصصة من قبل السلطات.
- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية.

وقد وجه أساسا لتمويل العمليات التالية:

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة.
- مشاريع حماية البيئة مع تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع وهذا عن طريق تخفيض نسب هذه الفوائد.
- تدعيم وتطوير القطاع الخاص سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي أو عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة.

ويمكن توضيح التدخلات المالية للبنك الأوروبي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(41): النشاطات التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر.

السنة	الميادين	قيمة القرض مليون أورو	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	الجزائر العاصمة
2002	الطريق السريع شرق غرب	70	الجزء الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	45	الجزائر العاصمة
2003	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال	408.6	المناطق المتضررة من الزلزال
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
2003/2001	المجموع	864.4	/

المصدر: شهرة عديسة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،

تخصص نقود و تمويل، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007-2008، ص: 108.

ثالثا: المبالغ المخصصة في إطار السياسة الأوروبية للجوار.

رغم امتناع الجزائر عن إمضاء عقود السياسة الأوروبية للجوار إلا أنها استفادت من مخصصات مالية من خلال البرنامج الإرشادي الوطني للفترة من 2007-2010 على اعتبار أن الوسائل المالية السابقة عوضت بهذه الوسيلة الجديدة وقدر المبلغ بـ 220 مليون أورو موزعة كما يلي:¹

¹، محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

¹، Instrument Européen de Voisinage et de Développement Algérie, document de stratégie 2007-2013 programme indicatif national (2007-2010), p : 32.

- سنة 2007: تحسین تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد خصص لذلك مبلغ 40 مليون اورو، عصرنة القضاء بإدخال المعايير العالمية التي تحكم التسيير وتساعد المساجين على إعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وقد خصص لذلك مبلغ 17 مليون اورو.

- سنة 2008: تنوع الاقتصاد، الزراعة، السياحة، بعض الصناعات وبالتالي الرفع التدريجي والدائم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد خصص لذلك مبلغ يقدر بـ 25 مليون اورو، بالإضافة إلى إعادة تنظيم قطاع الصحة وقد خصص له مبلغ 30 مليون اورو.

- سنة 2009: تم الاهتمام بالشغل وذلك عن طريق عصرنة الوكالة الوطنية للشغل وقد خصص لذلك مبلغ يقدر بـ 24 مليون اورو، بالإضافة إلى قطاع التعليم العالي ومحاولة معالجة فائض العرض في المؤهلات التي لا تتماشى مع سوق العمل، وخصص لذلك مبلغ 30 مليون اورو.

- سنة 2010: مرافقة اتفاق الشراكة وخصص له مبلغ 24 مليون اورو.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

قد يمس اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي العديد من القطاعات الاقتصادية وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد وبالتالي يحمل هذا الاتفاق في طياته آثار تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس سلبا على توازناته، لكن قبل التعرض لأهم الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني لابد من عرض أهم آثار هذه الشراكة على الاتحاد الأوروبي.¹

بالنسبة للاتحاد الأوروبي: إن آثار هذا الاتفاق ستكون ضعيفة فالتخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية وللقبوض الغير جمركية في الجزائر ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو هذه الدولة بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشرات: "الكفاءة والسعر" التي ستحصل عليها مقارنة بالدول الأخرى التي لا تستفيد من هذا التخفيض الجمركي فالأثر الكمي سيكون ضعيفا، إذن على المدى البعيد فلن يكون هناك آثار على الواردات الأوروبية لأنه ليس هناك تفكيك جمركي يجب القيام به من قبل الاتحاد الأوروبي على السلع القادمة من الجزائر أما على المدى المتوسط فإن الانخفاض المتوقع لمعدل الصرف في الجزائر نتيجة القيام ببعض التصحيحات سيؤدي إلى ارتفاع في الواردات الأوروبية القادمة من هذه الدول وخاصة في سلع التجهيز والسلع الوسيطة.

بالنسبة للجزائر: يمكن توضيح الآثار المرتقبة على الاقتصاد الجزائري من ثلاث نواحي: القطاعات الاقتصادية والقطاعات الغير اقتصادية والتوازنات الاقتصادية الكلية.

أولا: الآثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية.

إن تقييم نتائج التجربة الجزائرية في الشراكة تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة والتي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها.

1- آثار الاتفاقية على التجارة الخارجية:

ما يميز التجارة الخارجية للجزائر هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات بحيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول حيث ساهم بقدر وفير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية.¹

¹، سليمة رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر وبالتالي فإن هذه النسبة تضع الجزائر في المرتبة الثالثة بين 12 دولة منحرفة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس ومالطا.

وتتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات والآلات والمواد الغذائية والسلع الإنتاجية في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط ومنتجاته وبعض المنتجات الصناعية وعلى هذا الأساس فإن حجم ونمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ في هذه العلاقة.

أما بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحالي كالمواصفات القياسية ومعايير الصحة ونظام الحصص والرسوم الجمركية والأسعار المرجعية... الخ.

حيث أن الأورو سيؤدي إلى تقليل نفقات الإنتاج في دول الاتحاد الأوروبي فإن هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية وهذا سيؤدي إلى تحول دول الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واستغنائها على الحصول عليها من الجزائر وذلك لأنها ستكون بسعر منخفض وجودة عالية وفي نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب التقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار، فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات.²

2- آثار الاتفاقية على المالية العامة (ميزانية الدولة):

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة غير إن تأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية الجزائرية نسبة 23.4% من مجموع الإيرادات (أي بنسب 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل نسبة 65% حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الإيرادات أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقية الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج الإجمالي.³

وفي تصريح لأحد المسؤولين الجزائريين قال بان الجزائر خسرت لغاية سنة 2011 منذ العام 2005 بـ 2.5 مليار دولار في خانة إيرادات الخزينة.⁴

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية لسنة 2009 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ومنطقة التبادل الحر أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات ستكون في سنة 2018 وفي حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

¹، عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

²، سليمة رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

²، جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص: 405.

⁴، بشير مصيطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

3- آثار الاتفاقية على الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات:

إن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية يحتمل أن تؤدي إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير السلع الاستهلاكية كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج وهذا ما يتطلب ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى التحتية التي تساعد على نمو النشاط الاقتصادي ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية الأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى. حيث وعلى هذا الأساس فسوف تؤثر هذه الاتفاقية على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات التجارية والرأسمالية.¹

- الأثر الأول الذي يمكن تسجيله ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الرأس المال المادي.

- الأثر الثاني يكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات.²

4- آثار الاتفاقية على العمالة و الأجور:

مشروع جديد، هذا يعني مناصب شغل جديدة هذا هو الاعتقاد السائد عند أغلبية الناس إلا أن الدراسات الأكاديمية بينت أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والعمل علاقة جد معقدة ففي حالة الجزائر فإن أغلب المؤسسات تستورد جل مواردها الأولية من الخارج لذا فإن الشراكة سيكون لها أثر إيجابي في حالة واحدة فقط وهي أن هذا المنتج لا تنتجه إلا هذه المؤسسة (المؤسسة المشتركة) فإذا كانت تنتجه بعض المؤسسات الأخرى المحلية والتي تعتمد فقط على تكنولوجيا قديمة فإن عمال هذه المؤسسات سيكونون مهددون بالبطالة بحكم أن المؤسسة المشتركة تكون منتجاتها أعلى جودة وأقل تكلفة،³ فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة.⁴ أما بالنسبة للأجور فالانفتاح الاقتصادي قد يؤدي إلى إحداث نفس الآثار كما هو بالنسبة للعمالة، فانخفاض العرض بالنسبة للقطاعات غير المحمية بسبب منافسة الواردات سيؤدي إلى الضغط على أجور العمال، خصوصا بالنسبة لقطاعات الإنتاج الوسيطة بينما القطاعات التي ستعرف انتعاشا سيكون الأثر عكسي وسوف يمس ذلك أساس النشاطات النهائية والتي دخلت فعلا في عملية التحرير والانفتاح كفروع الملابس والمواد الغذائية... الخ.⁵

5- آثار الاتفاقية على المديونية:

إن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة والمتعاملة مع الجزائر وذلك لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية ويمكن القول أن عملية انطلاق الأورو سيكون لها حتما تأثير على المديونية الخارجية للجزائر، إلا أننا نشير إلى وجود مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير والتي أغلبها دولارات والمديونية بالعملة الأوروبية والتي سوف تحول كمية منها إلى الأورو مما سيؤدي

¹ جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص: 405..

² المرجع السابق، ص: 422-423 .

³، نسب انقال، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

⁴، عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 423.

⁵، ليلي قطاف، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

بالتأكيد إلى عدم اليقين حول قيمة الديون الحقيقية وإمكانية ارتفاع المديونية وذلك ناتج عن تقلبات سعر الصرف للدولار مقابل العملات الأوروبية والأورو مستقبلا.

ثانيا: الآثار المتوقعة على القطاعات الاقتصادية.

1- آثار الاتفاقية على القطاع الصناعي:

إن هذا الاتفاق يمثل فرصا وتحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنوع الأسواق التنافسية وتنوع المنتجات. إن آثار الاتفاقية على ديناميكية الصادرات الجزائرية تختلف حسب نوعية السلع المصدرة ودرجة كفاءتها على مستوى الأسواق الأوروبية فنمو الأسواق الأوروبية سيكون جد ملائم للصادرات ذات مرونة الطلب العالية لأن المنافسة على مستوى السوق الأوروبية تبقى مفتوحة خصوصا أن الجزائر تسعى لفتح تدريجي للسوق المحلي على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل إقامة منطقة التبادل الحر سيرفع من إمكانية دخول السلع الأجنبية للسوق المحلي.¹

2- آثار الاتفاقية على القطاع الزراعي:

إن القطاع الزراعي يعاني من عدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي وهذا لوجود نقائص منها:²

- نقص المكننة وبالتالي ضعف المردودية.
 - نقص الطرق الحديثة للتخزين مثل: أنظمة التبريد والنقل.
- لذا فإن تطبيق اتفاقية الشراكة سوف تؤثر بصفة واضحة على هذا القطاع وخاصة مع كبر حجم الواردات الزراعية لذا لا بد من وضع برنامج لتطوير هذا القطاع من خلال تطوير أنظمة الإنتاج الفلاحية.
- ومن بين إيجابيات هذه الاتفاقية على القطاع الزراعي ما يلي:
- الاهتمام بهذا القطاع وتطويره وهذا رغبة في مواجهة المنافسة الأوروبية.
 - توسيع فرص التصدير وخاصة مع توفير الجودة في المنتجات الجزائرية.

3- آثار الاتفاقية على القطاع الجمركي:

إن قطاع الجمارك يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري من خلال المبالغ التي يتم تحصيلها من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية التي تساعد في الرفع من قيمة الدخل الوطني الخام.

وهذا ما سيفقده بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والانضمام مستقبلا للمنظمة العالمية للتجارة، والتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والتي قد تصل إلى 500 مليون أورو والتي تمثل 10% من المداخيل الجبائية.

أما عن الآثار الإيجابية لإلغاء التعريفات الجمركية، فإن الهبوط الذي عرفته التعريفات والتي انتقلت من 150% إلى 30% في سنة 2002 ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز والتي وصلت إلى 7 مليار دولار.

4- آثار الاتفاقية على قطاع النسيج الصناعي:

الصناعة هي القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل الحر عند دخولها حيز التطبيق حيث تظهر الآثار الديناميكية للاتفاقية على قطاع النسيج الصناعي كما يلي:¹

¹، سليمة رقية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 14-13.

²، حسين بورغدة، قصاص الطيب، الشراكة الاورو جزائرية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص: 8.

- يساعد على خلق نسيج صناعي حقيقي ديناميكي وخلق مناصب الشغل وهو يتكون من المؤسسات العمومية التي تمثل حوالي 80% من الإمكانيات الصناعية للدولة. أما 20% الباقية فإنها تمثل نسيجا صناعيا من الصناعات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ عددها حوالي 250000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- كل السلع الصناعية هي الآن محمية وآثار نزع الحماية ستكون مهمة من منتج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للإنتاج المحلي المعني بالحماية.
- الصعوبات الرئيسية التي يمكن إظهارها من الانخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطة و سلع الاستهلاك وفي قطاع سلع التجهيز فإن الحماية المحلية التي هي معرضة للخطر بسبب الانفتاح الجمركي تبقى متواضعة.
- الانخفاض الجمركي الذي سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

5- الآثار المتوقعة على قطاع الطاقة:

تظهر التأثيرات الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية انطلاقا من النصيب العام للإيرادات من المحروقات في ميزانية الدولة، فهذه التبعية الشديدة لقطاع المحروقات في ظل آليات التحرير التجاري بين الطرفين عرضة للتقلبات الفجائية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مما سيؤثر على حجم المداخل التي تشكل حوالي 98% من إيرادات الدولة، ومع الانخفاض الحاصل في الإيرادات الأخرى اثر عملية التفكيك الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوربي جراء إنشاء منطقة تبادل حر ستؤدي إلى انخفاض موارد ميزانية الدولة بشكل حاد مسببة العديد من الاختلالات والعقبات بالاقتصاد الجزائري.²

6- الآثار المتوقعة على القطاع المالي:

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع الجزائر باعتبارها أول شريك تجاري، لهذا يتوقع أن يرتفع حجم استثمارات الاتحاد الأوروبي في الجزائر بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية "الاورو" نظرا لما يترتب عنه من انعكاسات ايجابية على توسيع نطاق أسواق المنتجات الجزائرية مما سيؤثر ايجابيا على الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض تكاليف العمليات الإنتاجية التي ستؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار وزيادة تنافسية المؤسسات، كما سيعمل الاورو على التقليل من المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة لدول المجموعة الأوروبية سابقا، وبين الدولار باعتباره العملة المالية لتسوية معظم المعاملات الدولية وأكثرها عرضة للتقلبات في السوق الدولية.³

من بين امتيازات اتفاق الشراكة المدرجة في هذا المجال يمكن ذكر ما يلي:⁴

- تقوية المنافسة والحد من الاحتياطات القائمة في هذا القطاع وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

• توسيع التوجيه والتصدير للخدمات المصرفية وذلك بإنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية المصرفية وتطوير القطاع المصرفي الجزائري وذلك نتيجة لانفتاح الأسواق الجزائرية بشكل كبير أمام موردي الخدمات المصرفية.

أما الانعكاسات السلبية الناتجة عن انضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي على القطاع المصرفي والمالي فتتمثل فيما يلي:

¹، سليمة رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

²، عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

³، محمد بوهزة، كمال دمدوم، مرجع سبق ذكره، ص: 2-3.

⁴، عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

• تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل توفير المصارف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى جعل المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في عمليات خطيرة قد تؤدي إلى خسارة كبيرة أو حتى الإفلاس.

المبحث الثالث: انعكاسات الجوانب المالية على الاقتصاد الجزائري.

ركز اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على أهمية الجوانب المالية كآلية لمساعدة الاتفاق الجزائري والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقاً من المؤسسة الاقتصادية وذلك في إطار تعزيز تنافسيتها وضمان استمرارها في الأسواق.

المطلب الأول: دور الجوانب المالية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية أكثر القطاعات المعنية بما تحويه من بنود اتفاق الشراكة الأورو جزائرية نظراً لما لهذا الاتفاق من انعكاسات عليها وحتى تصبح المؤسسة قادرة على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية لا بد من إعطائها المناعة التي تحميها من غزو المنتجات الأجنبية، ولن يكون ذلك إلا بتأهيلها.¹

أولاً: برنامج ميديا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أطلقت الجزائر برنامجاً لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - PNUD - مع دخول الجزائر في دائرة الشراكة الأورو متوسطية الناتجة عن قمة برشلونة نوفمبر 1995.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً متميزاً ويلعب دوراً هاماً في اقتصاديات معظم الدول النامية والمتطورة، ويشتمل هذا القطاع على الورشات والمصانع والتجار والخدمات الأخرى، ويتسع هذا القطاع ليشمل المنشآت الحديثة جداً ذات التقنية المعاصرة، ويمتد ليشمل المنشآت التقليدية البسيطة سواء كانت منشآت مستقلة أو مقاولي الباطن أو منشآت تنتج بصفة رئيسية للسوق المحلي أو تلك التي تنتج للتصدير.²

1-1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد بعض الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير منها: حجم العمالة المستخدمة، رأس المال المستثمر، قيمة الأصول الثابتة، التقنية المستخدمة حجم المبيعات.³

¹، الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 1-2.

²، بلقاسم زايدى، هواري بلحسن، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص: 3.

³، رزيقة غراب، سليمة رقاد، آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و آثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي و مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص: 1.

ويعرف القانون التوجيهي الجزائري رقم 18/01 المؤرخ في 18/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "أنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون دج ولا تتعدى إيراداتها السنوية (حصيلتها) 500 مليون دج".¹

1-2- مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من المميزات ومن بينها ما يلي:²
- سهولة التأسيس: حيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة فهي تعتمد أساسا على جلب وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الاقتصادي.
 - قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد: وهذا من أجل ضمان بقائها فكثير من إجراءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية) وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر.
 - جودة الإنتاج: وهذا نتيجة التخصص الدقيق لمثل هذه المؤسسات مما يسمح لها بتقديم إنتاج بمواصفات وجودة عالية.
 - سهولة الدخول والخروج من السوق: وهذا بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها وأصولها فضلا عن زيادة نسبة رأس مالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها.
 - نقص التكاليف الضرورية للتجريب والتكوين: تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين وهذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة.

1-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وهذا ما تثبته الأرقام التالية:
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي والتجاري لكثير من دول العالم.
 - تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتطورة ما قيمته 70% من القيمة المضافة وتوفر 60% من منصب الشغل.
 - يملك الاتحاد الأوروبي نسيجا يحتوي على 17.6 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة وإن هذا العدد من المؤسسات يشغل 66% من اليد العاملة.
 - تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 64.3% و 57% و 50% من الناتج الداخلي الخام في كل من اسبانيا واليابان والولايات المتحدة على التوالي.
 - تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي.³
- يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وذلك من خلال مساهمتها في:⁴

¹، ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة اولية حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 03، 2007، ص 29.

²، الطاهر بن يعقوب، آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14 نوفمبر 2006، ص: 6-7.

³، رزيقة غراب، سليمة رقاد، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

⁴، شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مداخلة مقدمة حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006، ص 110.

- تنوع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

- توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة.
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية.
- توفير المجال الواسع للتجديد والابتكار والتطوير.
- القدرة على المنافسة من حيث الجودة، السعر، التميز... الخ¹.

2- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ظهر مصطلح التأهيل من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا بحيث كان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبح المصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة التي تنتهج النظام الاشتراكي وغيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق لتصبح بحاجة إلى برنامج تأهيل اقتصادياتها.

- وعرفت منظمة الأمم المتحدة للصناعة ONUDI سنة 1995 التأهيل على أنه: "مجموعة برامج توضع لتسهيل اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات"².
- كما تعرف ONUDI التأهيل على أنه: "عبارة عن مراحل تطوير مستمرة تهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها وفق متطلبات التبادل الحر وهذا لتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة"³.
- ونقصد بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراء مستمر للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل بهدف الحصول على توجيهات جديدة وأفكار للمقاولين وطرق تسيير ديناميكية مبتكرة⁴.

وتندرج ضمن برنامج التأهيل إجراءات ترمي إلى رفع بعض العراقيل التي تشوه مناخ الأعمال وتزيد من تنافسية المؤسسات من حيث التكاليف النوعية، والمتابعة والتحكم في تطور التقنيات والأسواق، أي أن محتوى البرنامج لا يقتصر فقط على المؤسسة فحسب بل يشمل أيضا كل الهيئات المؤسساتية أو المتعاملة مع المؤسسة⁵.

2-1: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعتبر التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمثابة التأكيد على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، كما انعكس الاهتمام بالقطاع الخاص في بداية التسعينات على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، وقد حظي هذا القطاع باهتمام أكبر من السنوات الأخيرة بحيث سعت الجزائر إلى تنظيمه من خلال القيام بإجراءات وسياسات وقوانين مختلفة، وعموما فقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال بثلاث مراحل أو فترات⁶:

¹، فتيحة بوحورور، دلال عظيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

²: شهرة عديسة، مرجع سابق، ص: 117.

³، ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بانبات، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

⁴، شهرة عديسة، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

⁵، أكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 278-279.

⁶، سليمة غدير احمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-، مجلة الباحث، العدد 09، الصادر 2011، ص: 130.

2-1-1: الفترة ما بين 1967-1980: ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة لـ *Les industries entrainer*، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، حيث أن هذا الأخير اقر أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة 1981، واعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكمل للقطاع العام، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، كما أن دورها كان غير واضح ضمن التشريعات الجزائرية.

وتأسست في خلال هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة، و التي عرفت مجموعة من القيود أهمها:¹

- لا تتعدى قيمة مشاريع الاستثمارات 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم و 10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي.
- صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر.

2-1-2- فترة الثمانينات: لقد ظهر خلال هذه الفترة تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، كما تم إصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة (21-08-1982)، وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص ومتابعته وتنسيقه سنة 1983.

بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر والإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أنها غير كافية في ظل عدم تكيفا مثل لظهور قطاع خاص مؤهل.²

2-1-3- الفترة ما بين 1990 إلى يومنا هذا: لقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو اقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:³

- قانون الحوصصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون آخر سنة 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع سنة 1998.

• النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998.

- التشريعات الجبائية شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992 و 1997 و 1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية.

¹ نجية ضحك ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمل واليوم آفاق تجربة الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف ، يومي 18/17 أبريل 2006 ، ص: 138 .

² سليمة غدير احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

³ المرجع السابق، ص: 131.

- إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية وذلك سنة 1993.
- إنشاء مصالح وزارية منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات.
- إصدار قانون النقد والقرض في 4 أبريل 1990 خاص بتنظيم الاستثمار، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي، إضافة إلى منحة المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار، حيث تم تجميع كل المصالح في شبك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات.
- تم وضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المناولة (المقاولة من الباطن) التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء الصناعات المجاورة، وهذا الإطار القانوني يتمثل في إصدار القانون رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 وذلك من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتضمن هذا القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثية أبواب وستة فصول، تدخل في تميمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹
- تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أكثر النشاطات استيعابا لليد العاملة نظرا لاستخدامها لتقنيات مكثفة للعمل، بالإضافة إلى تناسبها مع مؤهلات الدول الحديثة العهد في التصنيع، وذلك نظرا لحاجة هذه الصناعات إلى مقادير قليلة من رأس المال ودرجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية،² ومن أجل ذلك تم وضع نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2003/02/27 قصد المساعدة على تنمية هذه الصناعات بتوفير المعلومات الضرورية حول نشاطات هذه المؤسسات والمناطق المنتشرة فيها.³

2-2- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر:

- لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني حيث:⁴
- بلغ عددها حسب تصريح الوزارة المعنية خلال السداسي الأول سنة 2006 إلى 362112 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبزيادة تقدر بـ 9.95 مقارنة بسنة 2005.
 - تساهم بخلق ما قدر 1199549 منصب شغل.
 - ساهمت في الرفع من القيمة المضافة حيث وصلت مثلا نسبة الزيادة في قطاع البناء والاشغال العمومية (الخاص) لسنة 2004 إلى 14%.
 - لها دور كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إذ ان مساهمتها تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2004، والمساهمة الأكبر كانت للقطاع الخاص بـ 78.2%.
 - مساهمتها في التصدير بـ 2.10% من إجمالي الصادرات بقيمة تقدر بـ 538 مليون دولار.

¹، عديسة شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

²، انفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 135-136.

³، سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

⁴، سليمة غدير احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

2-3: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

على الرغم من دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، غير أنه لا يزال يواجه العديد من المشاكل المتمثلة في ما يلي:¹

• مستوى تنافسية أقل مقارنة مع ذلك المسجل على مستوى الضفة الشمالية للمتوسط، إضافة إلى غياب روح الإبداع والابتكار.

• انعدام مركز متخصص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية لفائدة السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنظر لهذا الواقع وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائري، فإنه لا محالة سيتأثر باتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

3- البرنامج الأورو متوسطي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قامت وزارة الصناعة وإعداد الهيكلية الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى غاية 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، والذي ينقسم إلى ثلاث مراحل بحيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة (2002/2000) والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة (2005/2003) والمرحلة الثالثة تشمل 300 مؤسسة خلال الفترة (2008/2005).

في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عمل الاتحاد الأوروبي على وضع برنامج خاص يعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للارتقاء بها إلى مستوى عال يمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية.²

3-1- التعريف بالبرنامج الأورو متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

هذا البرنامج هو جزء من برنامج ميداء، وهو موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ويهدف إلى تأهيل هذا النوع من المؤسسات ومساعدتها وذلك بتقديم الحلول التي من شأنها أن ترفع من قدراتها في الإدارة والتسيير وتحسين أدائها الاقتصادي ومن ثم الرفع من قدراتها التنافسية.

وهو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. بميزانية قدرها 62.9 مليون أورو لمدة 5 سنوات وتبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو، وتساهم الدولة الجزائرية بـ 3.4 مليون أورو أما 2.5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج. (اشتراكات).³

شملت اهتمامات ونشاطات البرنامج المحاور التالية:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال:

- التشخيص الشامل للمؤسسات متنوعا بعمليات تأهيل .
- صياغة مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية.
- عمليات تكوين وتدريب موجهة بالدرجة الأولى لأصحاب ومسيرى المؤسسات.

¹، محمد بوهزة، عمر بن سديرة، واقع ومستقبل المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص:6.

²، الطاهر بن يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

³، الشريف بقعة، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص:17.

- مساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:
 - مساعدة المؤسسات المالية في تطوير وسائل تمويل موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - إنشاء صندوق لضمان القروض من شأنه مساعدة المؤسسات في تمويل مخططاتهم الاستثمارية.
- مساعدة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويكون ذلك من خلال ترقية ودعم الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل.
- اشرف على تجسيد محاور البرنامج وحدة تسيير البرنامج (UGP) التي تدعى باورو لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME) هذه الوحدة هي عبارة عن فريق عمل مكون من 25 خبير منهم 21 خبير جزائري والبقية أوروبيين، تمثلت مهام هؤلاء الخبراء في التنسيق والتسيير العملي لأششطة البرنامج من خلال المركز المتواجد على مستوى مدينة الجزائر العاصمة وفروعه على مستوى ولايات الوطن (الجزائر العاصمة، غرداية، عنابة، وهران، سطيف)
- بدأ البرنامج نشاطه في أكتوبر 2002 و انتهى في سنة 2007 إلا انه تم تشكيل خلية التحويل والاستدامة (CIP) والتي قامت بإتمام عمليات التأهيل المتبقية لبعض المؤسسات على مدار السنة.
- وأما عن أهداف البرنامج فتقسم كما يلي:¹
- الهدف الإجمالي: تأهيل و تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط ليساهم بجزء كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.

- الأهداف الخاصة: و تتمثل في:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام و الخاص.
- الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة الهيئات الحكومية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة تسيير المناطق على التكفل بانشغالات هذه الفئة من المؤسسات.²

3-2- مجالات البرنامج:

يتوجه برنامج ميدا للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص والمتعلقة بالإنتاج الصناعي ومؤسسات قطاع الخدمات المرتبطة مباشرة بالقطاع الصناعي، وكانت أهم القطاعات: المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات الغذائية الصيدلة والصناعات الكيماوية، مواد البناء، السلع المصنعة، الصناعات الميكانيكية، صناعات الأحذية والجلود، الصناعة الالكترونية، الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة.

وفيما يخص المؤسسات المعنية بالبرنامج يشترط توفرها على المعايير التالية:³

- لا بد أن تكتب المؤسسة أنها دخلت مرحلة الاستغلال لمدة 3 سنوات.
- أن توظف ما لا يقل عن 20 عامل و ما لا يزيد عن 250 عامل.
- أن تقوم بالتصريح و التسديد للضرائب بشكل عادي.

¹، شهرة عديسة، مرجع سبق ذكره، ص:126.

²، سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص:115.

³، اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص:284.

- أن تكون منخرطة بصندوق الضمان الاجتماعي و تسدد مستحقاتها بشكل منتظم.
- إن المجالات التي اهتم بها البرنامج في تأهيله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:¹
- صياغة إستراتيجية نمو المؤسسة مع التركيز على التمويع الاستراتيجي المناسب والمرتبب للمؤسسة.
- إدخال وظيفة التسويق داخل المؤسسة.
- تأهيل الوظيفة الإنتاجية بإدخال وظيفتي الصيانة و الرقابة على الجودة.
- الرفع من الكفاءة الإدارية للمؤسسة بالتركيز على التنظيم .
- الاهتمام بالوظيفة المالية والمحاسبية مع التركيز على ضرورة تقديم المعلومات الحقيقية.
- الاهتمام بوظيفة مراقبة التسيير.
- الاهتمام بوظيفة التموين والمشتريات مع التركيز على إدارة المخازن.
- الاهتمام بالجودة من أجل ترقية الصادرات.

3-3 – المنهجية المعتمدة وتحليل لنتائج البرنامج.

- 3-3-1- النتائج المنتظرة: إن المنهجية التي يعتمدها البرنامج في نشاطه تركز على إتباع ما يلي:²
- التقرب من المؤسسات والتعرف على تلك التي تمكنها الاستفادة من البرنامج ومحاولة إقناعها بالانخراط في البرنامج.

- انتقاء المؤسسات المستفيدة وفق شروط موضوعة مسبقا.
- القيام بعملية تشخيص مسبق للمؤسسة .
- الاتفاق مع مسيري المؤسسة على أول عملية تأهيل يرغب القيام بها بعد دراسة نتائج التشخيص المسبق.
- الشروع في تنفيذ عملية التأهيل من طرف خبير أو فريق مكون من خبيرين متخصصين، يرافق القيام بهذه العملية القيام بتشخيص معمق للمؤسسة ولحيطها وصياغة مخطط تأهيل مفصل.
- متابعة تنفيذ برنامج التأهيل للمؤسسة المستفيدة.
- وفي إطار عمليات السابقة والتي تدخل ضمن نشاطات البرنامج قام هذا الأخير بتقديم الدعم المالي لتغطية جزء من التكاليف بصورة مباشرة كالأتي:
- عندما يتعلق الأمر بتشخيص مسبق فالعملية مجانية بالنسبة للمؤسسة باعتبار أن الذي يقوم بها هو مسؤول الفرع الجهوي أو أحد الخبراء المتواجدين.
- عندما يتعلق الأمر بتشخيص شامل يتحمل البرنامج 80% من تكلفة العملية والباقي على عاتق المؤسسة.
- عندما يتعلق الأمر بعملية تأهيل من النوع الثانوي يتحمل البرنامج من 30% إلى 50% من تكلفة العملية والباقي على عاتق المؤسسة.

- 3-3-2: نتائج البرنامج: وضع هدف تشخيص 3000 مؤسسة خلال 5 سنوات أي متوسط تأهيل 600 مؤسسة سنويا.

إن تحليل نتائج البرنامج يبين أن 730 مؤسسة قد انخرطت في البرنامج منها 45 مؤسسة لم تقم ولو حتى بعملية التشخيص (تراجعت عن الانخراط) وعلى مستوى 658 مؤسسة المتبقية والتي قامت بالتشخيص أو التشخيص الأولي تبين

¹، الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مرجع يبق ذكره، ص:18.

²:المرجع السابق،ص:20.

أن: 179 مؤسسة توقفت بعد التشخيص الأولي، 61 مؤسسة من هذه المؤسسات رفضت بدا عملية التأهيل، 69 مؤسسة لم تتعدى مرحلة التشخيص، 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باشرت عملية التأهيل وأكملتها. والجدول التالي يبين لنا توزيع 445 مؤسسة التي قامت ولو بعملية تأهيل واحدة على الأقل تبعاً لبعض المؤشرات.

الجدول رقم (42): توزيع 445 مؤسسة المؤهلة تبعاً لبعض المؤشرات.

قطاع النشاط		التوزيع الجغرافي		الشكل القانوني	
صناعة الجلود والأحذية	1%	الجنوب	12%	شركة تضامن	5%
	3%				
	3%				
صناعات مختلفة	4%	الغرب	17%	شركة مساهمة	8%
	6%				
	7%				
الكهرباء الالكترونية	8%	الشرق	35%	مؤسسة فردية	12%
	10%				
	11%				
الصناعة الميكانيكية والمعدنية	29%	الوسط	36%	شركة ذات مسؤولية محدودة	75%
	29%				
	29%				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: EDPME, rapport final : Programme d'appui au

PME/PMI, des résultats et une expérience a transmettre, p,p :35,55.

- على مستوى 445 مؤسسة التي تم تأهيلها فان العدد الإجمالي للعمليات التأهيلية التي تم تطبيقها هو 1373 عملية (477 عملية تشخيص، 896 عملية تأهيل)، حملت البرنامج 15039692 اورو. وقد مست هذه العمليات التأهيلية مختلف وظائف المؤسسة: 38% تسيير، 35% الإنتاج، 15% الجودة، 11% التسويق، 1% المالية.

- أما عمليات تكوين المسيرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد حضي بنصيب كبير من اهتمامات وانشغالات البرنامج، وفي هذا الصدد تم تنفيذ 250 عملية تكوين، موزعة كما يلي: 66 مجال الجودة، 57 في التسيير، 54 في الإدارة، 41 الإنتاج، 32 التسويق.

- كما تم تنفيذ 187 عملية تأهيلية موجهة لتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كلف البرنامج 2896917 اورو.

- أما إنجازات البرنامج فيما يخص عمليات تسهيل الحصول على التمويل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تنفيذ 191 عملية تنقسم إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- العمليات المنفذة بهدف دعم وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة بلغ عددها 20 مؤسسة.
- العمليات المنفذة بهدف التأهيل المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها 27 عملية.
- العمليات المنفذة بهدف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل بلغ عددها 144 عملية.¹

¹, EDPME, rapport final : Programme d'appui au PME/PMI, des résultats et une expérience a transmettre, p,p :9,59.

3-3-3-العراقيل التي تعرض لها البرنامج.

لقد تعرض البرنامج إلى جملة من العراقيل تمثل في:¹

• التأخر في الانطلاق من خلال التأخر في الانطلاق في تنفيذه، وتأخر دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ كان له الأثر السلبي على البرنامج.

• عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات: إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة، حيث أن اغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني(اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة) لإنشاء منطقة تبادل حر.

• عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها: لا تكفي إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة إقناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

إضافة إلى ضالة المبالغ الممنوحة خيب آمال وتطلعات دول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط ككل. فكثير من التعهدات الممنوحة في إطار ميدا1 ما تزال جامدة ولم تعرف بعد، فنسب التسديد كانت في غاية الضعف، حيث لم تمثل سوى 58.2% بالنسبة للجزائر، وتعود أسباب هذا التأخير في صرف التعهدات بالنسبة للجزائر إلى عدة عوامل هي:²

- الجمود الإداري الذي تتميز به الإدارة الجزائرية.
- تعقد الإجراءات المختلفة التي تميز هذه الأداة خصوصا تلك التي يطالب بها الإتحاد الأوروبي .
- حداثة الأداة وطبيعة المشروعات التي تتطلب عادة وقتا طويلا نسبيا.

إن ما يمكن استخلاصه من التعاون المالي الممنوح من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار ميدا، أنه لا يمكن له أبدا أن يعوض الخسائر التي قد تلحق الاقتصاد الوطني، فيتوقع أن تصل خسائر التفكيك الجمركي إلى حدود 5 ملايين دولار بالنسبة للجزائر خلال الفترة المحددة، والأسوأ هو احتمال فقدان 500 ألف فرصة عمل في سوق العمل تطبيقا لهذا الاتفاق الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني وفتح أسواق جديدة.

ومن بين الشركات الأكثر تضررا بتفكيك التعريف الجمركية هي شركات قطاع الصناعات الغذائية، النسيج والجلود إلى جانب مواد البناء وتم تشخيص سبعة انعكاسات ستنتج عن تطبيق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:³

- متوسط سعر الاستيراد سيتراجع بنسبة 7.5%.
- الناتج الداخلي الخام يسجل تراجعا طفيفا 1.68% وهو ما يعادل تراجعا في الإنتاج بقيمة 58 مليار دج.
- الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبي سيتراجع على حساب الجزائر.
- الواردات من بقية العالم ستخفض بنسبة 15% بسبب تحول الواردات الجزائرية من باقي أنحاء العالم نحو الإتحاد الأوروبي، وبسبب أيضا تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر .
- مؤشر الأسعار عند الاستهلاك سينخفض.
- الاستهلاك النهائي للأسر والإدارة العمومية سينخفض.

¹، سليمة غدير احمد، مرجع سبق ذكره، ص:137.

²، الطاهر بن يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص:16.

³، المرجع السابق، ص:17.

وفي الأخير لا نستطيع الحكم على البرنامج بأنه رابح أو خاسر لأنه تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة خلال 5 سنوات إلا إن عدد المؤسسات المعنية بالبرنامج (الصناعية والخدماتية التي تقدم الدعم المباشر للصناعة والتي تشغل على الأقل 20 عامل) لم يتجاوز في حد ذاته 2150 مؤسسة على مدار فترة البرنامج، هذا بخض النظر عن الشروط الأخرى المحددة في إطار الانخراط إلى البرنامج، إذا فان هدف تأهيل 3000 مؤسسة وضع دون دراسة موضوعية.

3-4- مستقبل البرنامج:

بعد انتهاء البرنامج وسعيًا لتواصل الجهود في إطار الشراكة الاورو جزائرية تم التوصل لإعداد برنامج ثاني تكميلي للأول ولكن بصورة أكثر تحديد، خصت جانب الإعلام والاتصال في داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، هذا البرنامج الجديد (برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تكنولوجيا الإعلام والاتصال) تم إمضاؤه بتاريخ مارس 2008 من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية إلى جانب الاتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 45 مليون اورو، وبمساهمة الاتحاد الأوروبي والوزارة واشتركات المؤسسات التي تستفيد من البرنامج على التوالي، 1، 4، 40 مليون اورو. تم تسطير هدف تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية وغير صناعية على مدى 4 سنوات للبرنامج الجديد الذي لم ينطلق بعد.

ثانيا: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني.

1: ماهية البرنامج:

ينشط برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر في إطار التعاون التقني الثنائي منذ أكثر من 25 سنة، مساهمته تكمن في مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في أربع مجالات،¹ وهي:²

- **السكن والعمران:** دعم هذا القطاع يكمن في تشجيع خلق واستعمال المساحات كأداة أساسية لتحرير سوق العقار، تكييف بحوث أكبر مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبات الجديدة للسكن والعمران، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المجمعات السكنية وفقا لاقتراحات المواطنين وبالطبع وفق ضوابط قانونية.
- **الفلاحة والصيد البحري:** مستشاري البرنامج يرافقون التحول الحاصل في القطاع الفلاحي والإنتاج الموجه للنشاط التجاري كما يعملون على وضع نظام لتقييم هذا الأخير.
- **حماية المحيط وتسيير الموارد المائية:** يمثل أولوية البرنامج الألماني ويهدف إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط، على مستوى البلدي والجهوي والوطني لخلق إطار للقانون الإداري، ووضع أنظمة للمراقبة والإعلام، كما أن البرنامج القطاعي الخاص بالمياه يرمي إلى مساعدة المساهمين في وضع السياسة الجديدة للمياه في الجزائر.
- **ترقية النشاط الاقتصادي والشغل:** ويهتم خصوصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة بانفتاح السوق الوطنية والهدف هو تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر والاستشارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية بواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى التعرف أكثر وبدقة على الاحتياجات احتياجات المؤسسات.

¹، منير نوري، اثر الشراكة الاورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006، ص 877.

²، شعيب اتشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 146-147.

2- المساهمين في البرنامج.

تعتبر الهيئة المنفذة هي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتنفيذ البرنامج، أما معاهد التكوين في التسيير نجد مراكز الدعم الجهوية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمعهد الدولي للمناجمت، والمعهد العالي للتسيير، بالنسبة للجهة الغربية نجد معهد تطوير الموارد البشرية، والمركز الدولي بوهران، أما في الشرق نجد المعهد العالي للتسيير بعنابة، وفي الجنوب نجد المعهد العالي للتسيير بورقلة.

أما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني نجد: نادي المقاوليين والصناعيين بالبلدية، جمعية صناعة العتاد الالكتروني بالروبية بالجزائر، والجمعية المهنية للصناعيين بوادي ميزاب بغيرداية، وبالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقني.

3- أهداف البرنامج.

ويتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من اجل الاستغلال الجيد لامكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن خلال التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير، ويمكن تحديد الأهداف المباشرة في إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية، وتحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.¹

4- مراحل البرنامج.

من اجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل، الاندماج ونمو الصناعات، في إطار تحرير وانفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية في مرحلتها الثانية التي انطلقت في 2000 و استمرت إلى غاية 2003 بقيمة 2.3 مليون يورو، و في المرحلة الثالثة اهتم البرنامج بتكوين المستثمرين و امتد من 2003 إلى غاية 2006.

المؤسسات المستهدفة في المرحلة الثانية هي المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية: صناعة الحديد والصلب والميكانيك، الصناعات الفلاحية الغذائية، الصناعات الكيماوية الصيدلانية، صناعة مواد البناء، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة من 1 إلى 10 عمال والمنشأة من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وما شابه ذلك.

أما في المرحلة الثالثة فان النشاط الاستثماري الموجه لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة هامة.²

ثالثا: برنامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات.

1- نشأة برنامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات.

في إطار المشروع الاورو متوسطي الذي يعد اكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من اجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة اورو متوسطة للتعاون ومعالجة المعلومات، ضمن إطار التعاون الاورومتوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل

¹، منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص: 877.

²، إكرام مياصي مرجع سبق ذكره، ص: 288، 291.

المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الانترنت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط، وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء 4 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني، مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج.

وقد تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص عليه القانون رقم 90-31 الصادر في 4 ديسمبر 1990، وتمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي إذن جمعية ذات غرض غير ربحي، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

تغطي نشاطات البورصة القطاعات التالية: صناعة الحديد واستخراج المعادن، الميكانيك، الكهرباء، والالكترونيات، صناعة البلاستيك والمطاط، صناعة النسيج والجلود.

ونجد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك معلومات وهي بمثابة وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة والمنتجات وهي زيادة على ذلك وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

2- مهام البرنامج.

تقوم هذه البورصة بإحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة، وإجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والإشراك على المستوى الوطني والدولي، وتشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تتمتع بها الصناعات الموجودة حاليا والتي سيتم إنشاؤها، وتكوين بنك للمعلومات الاقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة، تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة، إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

ويتم كل ذلك عن طريق انضمام المؤسسات والمنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية، كما تضع البورصة فريقا متعدد الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار وذلك عن طريق: الهاتف والفاكس والانترنت، المراسلة وزيارة البورصة، نداء احد المهندسين المنشطين بالبورصة من اجل زيارة المؤسسات، استغلال بنك المعلومات.¹

3- أهداف البرنامج:

تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز مشاكلها والراجعة أساسا إلى الحجم الصغير الذي يميزها وانطلاقا من هذا الهدف تعتبر بمثابة المكمل لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة على المستوى النوعي، بتمكين هذه الأخيرة من خلق تسيير تكنولوجي عالي بتكاليف ميسرة عليها وبالتالي يمكن تحملها وبهذا يمكن اعتبارها بمثابة البديل الذي بإمكانه تحقيق على مستوى مجال نشاطه أكثر فعالية في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا ينبغي على مختلف البورصات أن تكون علاقات تعاون فعالة بينها بهدف تكوين قوة وطنية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل معظم المشاكل التي تواجهها.

¹، منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 878-879.

وفي إطار التعاون التقني الجزائري الاسباني فقد ابرم اتفاق لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود، وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد، وهذا التكوين يحتوي على مرحلة نظرية وأخرى تطبيقية تجرى بعين المكان.¹

المطلب الثاني: دور الجوانب المالية في إعادة الهيكلة الصناعة والخصوصية.

في ظل اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر والعولمة المتنامية للأسواق يجب البحث عن تمويل عمليات إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات الوطنية ودعم عمليات الخصوصية، وهنا يأتي دور البرامج المالية الأوروبية التي تساهم في ذلك من خلال برنامج ميدا لإعادة الهيكلة الصناعية ودعم الخصوصية .

أولاً: ماهية إعادة الهيكلة الصناعية ودعم الخصوصية

1- ماهية إعادة الهيكلة الصناعية.

يمكن تعريفها على أنها" تجزئة الوحدات الضخمة إلى وحدات صغيرة حسب الوظائف للتحكم أكثر في الإدارة والتسيير والبحث عن المردود الأفضل والأمثل".²

إن أهم أسلوب لعملية إعادة الهيكلة الصناعية يتمثل في تجميع المؤسسات العامة في إطار شركة جديدة تسمى الشركة القابضة holding ، ومن بين أسباب إعادة الهيكلة الصناعية ما يلي: عدم وجود إستراتيجية واضحة للمؤسسات الاقتصادية، عدم توفر الإمكانيات المالية اللازمة لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

إن عملية إعادة الهيكلة لا تعني خصوصية المؤسسات مباشرة بل تمثل مرحلة تحضيرية لذلك، ومن بين أهداف إعادة الهيكلة الصناعية نجد ما يلي:³

- تخليص الدولة من الثقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العام خاصة مع ندرة الموارد وارتفاع التكاليف.
- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على إعادة التنمية للتقليص من البطالة.
- تكثيف النسيج الصناعي بإعطاء أهمية للقطاع الخاص باعتباره محرك لهذه العملية.
- إعادة النظر في نظام ودور صناديق المساهمة والإطار القانوني لنشاطاتها.
- ترقية وتنمية القطاع الخاص والشراكة الأجنبية بوضع جهاز خاص هو وكالة ترقية الاستثمارات.
- إعادة هيكلة القطاع المالي وتحسين خدماته وتعميق الإصلاح الهيكلي في القطاع الفلاحي.
- إعادة تنظيم قطاع التجارة بما يسمح بتوزيع أفضل للمنتجات حسب الآجال وبتكاليف منخفضة عن طريق المنافسة التي تضمنها حرية التجارة الخارجية والتي يقننها نص تشريعي خاص هو قانون المنافسة والأسعار.

2- ماهية الخصوصية:

يمكن تعريف الخصوصية على أنها" تخفيف دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة المختلفة".⁴ أي التخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول إلى اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد والتحرر الاقتصادي.¹

¹، المرجع السابق،ص: 879.

²، انفال نسيب، مرجع سبق ذكره،ص: 143.

³، المرجع السابق، ص: 143

⁴، المرجع السابق،ص: 144.

ثانيا: برنامج ميذا لإعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية.

يشكل برنامج ميذا لإعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية إحدى الأدوات المالية التي أقرها الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وفقا لترتيبات المساعدات المالية المرافقة لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطة الموقعة بين الطرفين.

1- أهداف البرنامج:

يستفيد من برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية كل المؤسسات الصناعية أو ذات الصلة الوثيقة بقطاع الصناعة، حيث يفوق عدد العمال 250 عامل ويستهدف من البرنامج إجمالا 1000 مؤسسة صناعية عمومية وخاصة بمعدل 100 مؤسسة سنويا حيث يسعى البرنامج إلى تحقيق ما يلي:²

- تهيئة على الأقل 80 مؤسسة عمومية سنويا وجعلها مستعدة للخصوصية والمساهمة في تأهيل 20 مؤسسة خاصة سنويا.
- وضع دراسة شاملة و مخطط توجيهي للصناعة الجزائرية مع العمل على تطوير مهام وزارة الصناعة الجزائرية.
- العمل على دعم أعمال مجلس الخصوصية في ما يخص معالجة المشاريع المطروحة.
- التخفيف من سلبية النتائج الاجتماعية المرافقة لعملية الخصوصية من خلال إعداد برنامج اجتماعي يهتم بذلك.
- مساعدة المالكين الجدد للمؤسسات المخصصة على تحقيق عملية التسيير الحسن لاستثماراتهم من خلال تكوين 100 إطار سنويا للإشراف على ذلك، بالإضافة إلى تكوين 100 إطار تقني سنويا.
- دعم و تغطية تكاليف عمليات إعادة التأهيل الصناعي.

2- تحليل برنامج ميذا لإعادة الهيكلة الصناعية لدعم الخصوصية:

يهدف البرنامج إلى تحضير الظروف التقنية التي تساهم في خصوصية المؤسسات العمومية ويولي الاهتمام بشروط نجاحها بعد عملية الخصوصية، ولتحقيق ذلك فإن المجموعة الأوروبية تقدم لميزانية البرنامج 38 مليون أورو أي ما يعادل 2.8 مليار دج، في حين تساهم الاعتمادات الحكومية المخصصة لدعم الإنعاش الاقتصادي بـ 2 مليار دج أي تساهم المجموعة الأوروبية في ميزانية البرنامج بـ 60% والسلطات الجزائرية بـ 40%.

حيث تشرف على موارد البرنامج اللجنة الوطنية للتنافسية من خلال صندوق خاص يعمل على مساعدة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة في تمويل العمليات التالية.³

- القيام بدراسات اقتصادية حول واقع و مستقبل المؤسسة.
- وضع إستراتيجية شاملة لتنمية المؤسسة و دعم قدراتها التنافسية.
- اقتناء الآلات و تجهيزات حديثة تهدف إلى تطوير أداء المؤسسات الصناعية.
- ويساهم البرنامج في تمويل هذه العمليات بالنسب التالية:
- 70% من نفقات الدراسات الشخصية بالمؤسسة.
- 15% من نفقات الاستثمارات المادية المنجزة في إطار إعادة التأهيل الممولة من الأموال الخاصة للمؤسسة.

¹، أحمد ماهر، دليل المدير في الخصوصية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص-ص: 25-26.

²، شهرة عديسة، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

³، أنفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 144-145.

- 10% من نفقات الاستثمارات المادية المنجزة لإعادة التأهيل الممولة بقروض بنكية .
- 5% من نفقات الاستثمارات غير المادية المنجزة لإعادة التأهيل على اختلاف أساليب التمويل.

3- تقييم البرنامج:

يتم تنفيذ مسار البرنامج تحت إشراف ثلاث هيئات تتمثل في وزارة الصناعة ومديرية برنامج ميدا لدعم الهيكلة الصناعية والخصوصية واللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

حيث يمكن أن يقابل مسار تنفيذ البرنامج بالرفض من طرف البنك المرافق للعملية بناء على تقدير لجدوى البرنامج، كما يمكن أن يعطل مسار التنفيذ باعتراض اللجنة المشتركة بين الهيئات التي تقوم بتسيير البرنامج، أما في حالة القبول يتم توقيع الاتفاقية بالتعاون مع الوزارة المعنية بالاستفادة من 70% كتعويضات على مصاريف الدراسات التشخيصية.

ويتم دفع مساهمات صندوق دعم التنافسية الصناعية تبعا لسير تنفيذ البرنامج، أما فيما يخص نشاط البرنامج فقد سجل نتائج إيجابية خلال سنتين من بدء نشاطه حيث شمل البرنامج 168 مؤسسة عمومية وخاصة وتقدر نسبة تحقيق الأهداف 84% بالرغم من عدم الوصول إلى هدف إصلاح 100 مؤسسة سنويا، كما يسجل بطئا نسبيا بسبب التأخر في إعداد المخططات والموافقة عليها.

المطلب الثالث: الجوانب المالية في تأهيل النظام المصرفي في الجزائر.

في ظل المتغيرات الجديدة وازدياد حدة المنافسة وحثية برامج التأهيل التي يمر بها الاقتصاد الوطني أصبح من الضروري أن تتطور البيئة المصرفية لتواكب المستجدات من خلال تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية ودعم تنافسيتها أمام المؤسسات الأجنبية.

أولا: واقع النظام المصرفي الجزائري ومبررات تأهيله.

قبل التطرق إلى دور البرامج المالية الأوروبية في تأهيل النظام المصرفي نحدد أولا واقع القطاع المصرفي في الجزائر ومبررات هذا التأهيل.

1- واقع النظام المصرفي الجزائري.

نبرز واقع النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:¹

- تغلب القطاع العام على القطاع الخاص في القطاع المصرفي، وتراجع عدد البنوك الخاصة من سنة إلى أخرى.
- انحصار المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية بين البنوك العمومية، وانحصارها في بعض المجالات فقط.
- التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة للتجارة الخارجية.
- تعامل البنوك العمومية في معظمه يتركز على منح القروض للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تتماشى مع التطور الحاصل في المجتمع.
- ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات البنكية العمومية.
- تسجيل جزء كبير من السيولة غير الموظفة.

¹، سليمان ناصر، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب و المبررات)، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعللي، الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006، صص: 592-594.

2- مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري.

يوجد العديد من هذه المبررات و تتمثل في ما يلي:¹

1-2- الترتيب الجيد للبنوك العمومية الجزائرية في تصنيفات جهات أجنبية:

بناءا على ترتيب إتحاد المصارف العربية للألف البنوك الكبرى في العالم بالاعتماد على مؤشرات هامة منها: حجم رأس المال الأساسي، معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل، العائد على رأس المال، العائد على الأصول. فقد كان ترتيب ثلاث بنوك عمومية جزائرية في هذه القائمة كما يلي:

- بنك الجزائر الخارجي في المرتبة 50 عربيا و 656 عالميا.
- القرض الشعبي الجزائري في المرتبة 52 عربيا و 709 عالميا.
- البنك الوطني الجزائري في المرتبة 63 عربيا و 866 عالميا.

2-2- الضغوط الخارجية لإصلاح القطاع المصرفي العمومي بالجزائر وخصوصة معظمه:

هناك ضغوط خارجية تمارس على الجزائر لفتح رأس مال البنوك العمومية وخصوصتها كوسيلة لإعادة التوازن إلى السوق المصرفية الجزائرية التي تسيطر عليها تلك البنوك، ومن بين المقترحات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي بالجزائر هو الإسراع في خصخصة بنكين جزائريين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة وإعطاء مهلة 5 سنوات لخصخصة البنوك العمومية المتبقية ثم التخلي عن العملية إن لم تكن مجدية.

2-3- المتغيرات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي: (مقررات لجنة بازل)

عمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تشكيلها سنة 1975 إلى تنظيم القطاع المصرفي وفق معايير عالمية، فقد وضعت معيارا لكفاية رأس المال حدها الأدنى 8%، وهو ما عرف باتفاقية بازل1 سنة 1988 ليطبق تدريجيا إلى أجل أقصى نهاية سنة 1992 و هو يعالج مخاطر الائتمان فقط، ثم أدخلت عليه تعديلات بين سنتي 1996 و 1998 ليضم أيضا مخاطر السوق ، وفي جوان 2004 صدرت الوثيقة النهائية لاتفاق بازل2 ليحل محل الاتفاق الأول الذي أضاف إلى معالجته نوعا آخر من المخاطر وهي مخاطر التشغيل، وبالنسبة لنا في الجزائر فإن التنظيم رقم 09/19 الصادر في 14/08/1991 المحدد لقواعد الحيطنة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية ثم التعليم رقم 94/74 الصادرة في 29/11/1994 الموضحة لكيفية تطبيق التنظيم السابق كانت مسaire لاتفاق بازل1 و حددت برنامجا للتطبيق ينتهي سنة 1999 أي بعد سبعة سنوات من أجل تطبيق الاتفاق عالميا بتاريخ 14/11/2002 و الذي جبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق. إلا أن اتفاق بازل2 يتميز بالكثير من التعقيد و بالتالي الصعوبة في التطبيق مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق و ذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث مع اتفاق بازل1 و على هذا الأساس أصبح معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة يحتسب انطلاقا من المعادلة الآتية:²

¹، المرجع السابق، ص:594.

²، سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص:31.

راس المال بمفهومه الشامل

معدل كفاية راس المال (حد ادني 8%) = $\frac{\text{الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر} + 1.25}{\text{راس المال بمفهومه الشامل}} \leq 8\%$

الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر+1.25

2-4- التخلّف في استعمال وسائل الدفع الحديثة:

يعد التخلّف في استعمال وسائل الدفع لدى البنوك العمومية أهم المبررات لتأهيلها، فعلى سبيل المثال و بالرغم من الهيئات التي أنشأت على مستوى بنك الجزائر لمكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد فلا زالت 80% من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا. وبسبب التهرب الضريبي وانخفاض معدلات الفائدة فإن أكثر من 1400 مليار دج تتداول خارج دائرة البنوك. وبالنسبة لنظام الدفع الالكتروني الذي بدأ من خلال إصدار بطاقة الدفع ما بين البنوك فقد انضمت له كل البنوك العمومية بعد بداية العمل به سنة 1995، إلا أن ما يعاب على هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط من أجهزة الصراف الآلي و ليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك النظام، هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة فعلى سبيل المثال و بما أن هذه البطاقة تكاد تكون الوحيدة في الجزائر فقد بلغ عدد حاملي بطاقات الدفع 250 ألف من بين 10 ملايين شخص مالك لحساب.

ثانيا: برنامج ميّدا لتأهيل النظام المصرفي الجزائري.

نظرا للمبررات السابقة ترى اللجنة الأوروبية في إطار برنامج ميّدا أن النظام المصرفي الجزائري الذي يسيطر عليه النظام العمومي لا يزال يعاني من إرث الاقتصاد الموجه بسبب تدخل الدولة.¹

ولذلك يصطلح برنامج ميّدا لتمويل برنامج AMSFA دعم عصرنه القطاع المالي الجزائري الذي تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل2 لدى ثلاث بنوك عمومية فقط لحد الآن و هي: بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وعموما فإن برنامج (AMSFA) الذي بدأ فعليا سنة 2002 ويمتد إلى أربع سنوات يهدف إلى ما يلي:²

- تمكين الهيئات المكلفة بالتنظيم من الحكم و القرار الرشيد.
- تقديم وسائل حديثة و متطورة لمؤسسات القطاع المصرفي.
- تكوين العمال بإدراج التعليم داخل و بين المؤسسات المصرفية.
- تشجيع الشراكة الأوروبية على مستوى البنوك وشركات التأمين.
- المساهمة في تنشيط السوق المالية.

وعليه فإن برنامج ميّدا يهتم بتمويل برامج المساعدة الفنية والمشروعات القطاعية التي يجري تنفيذها في الجزائر وتمثل أهدافها الرئيسية في تحرير القطاع المالي وتقوية الإشراف والتنظيم الرشيد وتحديث نظم المدفوعات وبناء قدرات البنوك التجارية و الأدوات المالية بهدف زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة للأدوات المدارة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

وفي إطار برنامج ميّدا استفادت الخزينة العمومية، بنك الجزائر والبنوك التجارية إلى جانب مؤسسات التأمين وبورصة الجزائر من مبلغ قيمته 23.25 مليون أورو موجه لتكوين مسيري هذه القطاعات ودعم المراقبة للعمليات

¹، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 594.

²، المرجع السابق، ص، 598.

المصرفية وإقامة نظام تسيير مركزي للأخطار المصرفية على مستوى بنك الجزائر، إضافة إلى دعم الندوات والترقيات وذلك خلال المدة المحددة للبرنامج.¹

المبحث الرابع: الجوانب المالية للشراكة والاستثمار الاجنبي المباشر.

ان اهم هدف للشراكة الاورو جزائرية هي دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وهذا من خلال تاهيل وتطوير عدة مجالات تدخل في اطارها الشراكة، ولكن يبقى اهم وجه من اوجه الاندماج في الاقتصاد العالمي هو جذب الاستثمار الاجنبي المباشري جعل المنطقة المتوسطية والجزائر منطقة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: مكانة الاستثمار في السياسة المتوسطية الجديدة. (اعلان برشلونة).

من خلال ما جاء في تصريح برشلونة يبدو ان مسالة المنافسة الاوروبية للمنتجات الصناعية لدول الضفة الجنوبية سيكون لها اثر كبير على هذه الدول، وذلك لكون الملف الزراعي واليد العاملة قد تم استبعادهما في هذا التصريح مؤقتا. رغم ما يشكله هذان العنصران من اهمية لدول الضفة الجنوبية لانها تمتلك فيها ميزة نسبية، ومن هنا فان هذه الدول تريد تعويض هذا الجانب بحصولها على استثمارات اوروبية وخاصة ان المساعدات المالية المقدمة وقروض البنك الاوروبي للاستثمار تبقى دائما غير كافية، امام المشاكل الداخلية المعقدة التي سنتجم عن الانفتاح. لذا يعتبر المجال الاكثر اهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وهو القطاع الصناعي وهو المجال المفضل لتكوين الارباح ورفع قدرة الانتاج.

أولاً: الاستثمار وعلان برشلونة.

ان السياسة الاوروبية الجديدة تكونت من اجل " البحث عن انعاش الطلب لدول الضفة الجنوبية بنظام تفضيل غير متناظر" (حرية النفاذ الى اسواق دول الضفة الجنوبية للمنتجات الصناعية الاوروبية، دون تبادل اي دون المعاملة بالمثل) وهذا له تأثير مباشر على العرض، مع تحريك درجة الانفتاح على المنافسة.

وبتعبير اخر، فان المطلوب هو ترك المجال لميكانيزم السوق لتحقيق التوازن، لكن هذا سيكون صعبا جدا بالنسبة لدول الضفة الجنوبية اذا لم تعتمد على قدراتها الخاصة في الانتاج وتخفيف مديونيتها الثقيلة ولهذا فان اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية وخاصة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو شرط ضروري للحصول على التقدم اللازم في الانتاجية، كما يحتل ايضا وزعا رئيسيا في نجاح الانفتاح.

ومن المؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر يخضع للمبادرة الخاصة، لكن تبقى حكومات دول الاتحاد الاوروبي تتمتع بالقدرة على تطوير سياسة تشجيعية موجهة لتفضيل وجهتها نحو دول جنوب المتوسط وهذا يأتي في حين اتمام فعلي للاجراءات المطلوب اتحادها في نفس المجال من طرف سلطات تلك الدول.

وبفعل ضعف جاذبية دول جنوب المتوسط للاستثمار الاجنبي المباشر عكس هذا نوعا من العلاقات شمال -جنوب تختلف عن العلاقات شمال -جنوب الموجودة بين اليابان وجنوب شرق اسيا، او علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول امريكا اللاتينية، وبالتالي فان العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط تمثل اختلافا ملحوظا على مستويين:²

¹، شهرة عديسة، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

²، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

- تمركز النشاطات الانتاجية كثيفة العمل: على هذا المستوى، الاتحاد الاوروبي اختار ترتيب انتاجي لراسمال وللعمل الضعيف على ترابه، عكس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خاصة اللذان فضلا تحويل رؤوس الاموال الانتاجية نحو دول محيطهم. وبذلك كانت نتيجة الاستراتيجية شمال- جنوب التي استفادت منها دول امريكا اللاتينية ودول جنوب شرق اسيا خاصة.

- على مستوى النظام التجاري: الانفتاح التجاري الاقليمي، يمثل في حالة دول الضفة الجنوبية الاعداد والتهيئة للانطلاق الاقتصادي.

وعموما فان الاستثمارات بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطة وفقا لاتفاقية الشراكة تعد من الجوانب الايجابية الهامة، حيث يحقق زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا العالية داخل الدول المتوسطة شرطا لانجاح هذه الشراكة، لانه يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي علما ان الاتحاد الاوروبي يضم عددا من اهم الدول المصدرة للاستثمارات وفي مقدمتها بريطانيا والمانيا وفرنسا وهولندا واطاليا، وان هذه الاستثمارات وزيادتها اتجاها الدول المتوسطة يساهم في تقليل الفجوة وعدم التكافؤ بين الاطراف، حيث بلغت مساهمة دول الاتحاد ما نسبته 37% من اجمالي حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية المتوسطة معظمها تتجه نحو شراء الاصول العامة المملوكة للدولة او المطروحة للبيع للقطاع الخاص في ظل عملية الخصخصة، ويعني ان هذه الاستثمارات ليست بالاستثمارات الحقيقية التي تعتمد على اقامة المنشآت الجديدة او توسيع منشآت قائمة.

كما ان مطالبة الدول المتوسطة ان يكون لديها حصة كبيرة لعمالها في سوق العمل الاجنبي داخل دول الاتحاد الاوروبي، سيشكل اهتماما اكبر من الاتحاد الاوروبي لضخ مزيد من الاستثمارات المباشرة في الدول المتوسطة، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو اقامة مشاريع انتاجية جديدة والتي سوف تخلق فرص عمل وتوظيف العمالة والتي تؤدي الى الحد من البطالة وبقائهم في اوطانهم، وهذا احد اهداف الاتحاد الاوروبي من اتفاقيات الشراكة لمعالجة مشكلة الهجرة و الحد منها وفي المقابل يتطلب من الدول المتوسطة خلق مناخ جاذب للاستثمار واصدار القوانين والتشريعات المناسبة لتشجيع دفع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وترسيخ الاستقرار المالي واسعار الصرف، حيث اصدرت معظم الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار. كما ان لدى الدول العربية المتوسطة العديد من عناصر ومقومات الاستثمار مثل توفر الايدي العاملة الضخمة منخفضة الاجر. بمختلف مستوياتها الفنية، وايضا موقعها الجغرافي الاستراتيجي، كما يمكن تطوير البنية الاساسية التي تمكن الربط بين الدول المتوسطة والاتحاد الاوروبي لتسهيل حركة نقل السلع والبضائع والاشخاص بين جميع الاطراف، فمن اجل انجاح هذه الاتفاقيات لا بد من دعم وتوجيه الاستثمارات المباشرة نحو الدول الاقل نمو وهي الدول المتوسطة وان يتحمل الاتحاد الاوروبي مسؤولياته نحو دعمها.

وما يلاحظ وبعد مرور عدة سنوات على مؤتمر برشلونة، بدا شركاء الاتحاد الاوروبي الجنوبيين في تطبيق عدة تغييرات ضريبية موجهة خاصة للمستثمرين الاجانب، من خلال تخفيض الضرائب والغائبا احيانا في بعض القطاعات الاستراتيجية ومنح امتيازات لشركات التصدير من اجل تجسيد منطقة للتطور والتقدم، علما ان نصيب هؤلاء الشركاء من الاستثمار غير كاف، حتى ان الاستثمارات الاوروبية لا تمثل سوى 2% من استثماراتها العالمية في الضفة الجنوبية.¹

ونظرا لاهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في المتوسط، فقد دار نقاش واسع من مؤتمر برشلونة سنة 2002 حول هذا الموضوع، حيث ان وضعية الشركاء في ظل العولمة وافاق الانفتاح المستقبلي على منطقة التبادل الحر في غضون 2010، كانت جد مقلقة بالنسبة للشركاء في هذا المؤتمر، اضافة الى الدعوة لرفع الفعالية الاقتصادية وزيادة جهود العصرية والاصلاح في كل المجالات، حيث تدخل الوزير الاول البرتغالي مطالبا بمنح دول المتوسط النامية الاثني عشر مقدره اكثر على التفاوض،

¹، المرجع السابق، ص: 80.

ووصف وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر قائلا: " هناك وعي عام من جهة الشركاء بالتأخر الاقتصادي للمنطقة فيما يخص الاستثمارات ومخزون الاستثمارات الاجنبي المباشر اليوم لا يمثل سوى 7 مليار اورو، اي نصف ما هو مطلوب".
ويضيف ايضا: " ان نصيب الاستثمارات الاوروبية في المتوسط يتراوح من 1 الى 2 من تدفقها الخارجية، وهذا لا يجب ان يتغير ما دامت معطيات الاقتصاد الاساسية لم تتطور، فالسوق المتوسطة مجزأة الى عدد كبير من الأسواق الصغيرة، مثلا سوق المغرب العربي من حيث حجم يقابل سوق البرتغال وتكاليف المعاملات التجارية جد مرتفعة...".
ولهذا يبقى نجاح اتفاق الشراكة مرهونا بمدى قدرة البلد على سرعة التكيف مع الاوضاع الجديدة، وتوفير كل العناصر اللازمة لجلب الاستثمارات الاوروبية.¹

ثانيا: آليات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الأورو متوسطة .

يتم تناول وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة من خلال الآليتين التاليتين:²

1- برنامج الهيئة الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة (FEMIP) (تم التطرق إليه سابقا):

التابع لبنك الاستثمار الأوروبي والذي يترجم المساعدات المالية في إطار قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطة و الذي يعطي أولوية للقطاع الخاص ويساعد الدول المتوسطة على تحقيق تنمية اقتصادية واستقرار سياسي واجتماعي.
وحسب التقرير السنوي لهذه الهيئة المالية والخاص بعمليات القروض ورؤوس الأموال بمخاطر فقد تجاوز الغلاف المالي 2 مليار أورو ووجهت إلى مجال الطاقة والنقل والهيكل القاعدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- الشبكة الأورو متوسطة لوكالات إنعاش الاستثمار: (ANIMA).

والتي تعمل على تقديم خدمات الاستثمار وتساعد على اكتشاف مقومات اقتصاديات الدول المتوسطة وتتابع باستمرار تطورات التركيبة السكانية، الدخل، التجارة الخارجية، الاستثمارات الوافدة والخارجية لهذه الدول.

ثالثا: دور الشراكة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها هو عملية تتطلب القيام بإصلاحات تهدف بالأخص إلى إيجاد الإطار الشرعي والقانوني والتجاري كتبسيط القوانين ووضع قانون بشأن التنافس كما تعتبر المخصصة أيضا مجال أساسي في هذه الإصلاحات التي تؤثر إيجابيا على التمويلات العامة وتسمح بتحسين الفعالية في الإنتاج والبنية التحتية وهيئة البيئة الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب خاصة.

ويتمثل دور منطقة التبادل الحر الأورو متوسطة في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المساعدات المالية لبرنامج ميذا ومساعدات وقروض البنك الأوروبي للاستثمار حيث سعى الإتحاد الأوروبي في تنفيذ برامج تمويل ماكرو اقتصادية المشروطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى وضع برامج لصالح القطاع الخاص كمراكز الأعمال والمساعدات للشركات ذات رأس المال المشترك والهدف منها رفع مستوى تنافسية الشركات المحلية وتحسين تمويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي من خلال المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار كقروض أو رؤوس أموال المخاطرة.³

والجدول التالي يوضح لنا توزيع الاستثمارات الاجنبية في المنطقة -10-MED وحصة دول المغرب العربي للفترة (2003-2008).

¹، المرجع السابق، ص: 81.

²، عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 7-8.

³، شهرة عديسة، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

الجدول رقم(43):توزيع الاستثمارات الأجنبية في المنطقة -10-MED وحصة دول المغرب العربي للفترة (2003-2008).

توزيع الاستثمارات في منطقة Med-10				%	قيمة الاستثمارات	البلدان المصدرة
تركيا+ اسرائيل	المشرق	المغرب العربي ليبيا	المغرب العربي الجزائر- تونس- المغرب			
40650	19640	25359	21831	41.6	85649	أوروبا
30670	4825	6006	3039	20.1	41501	أمريكا
10011	42097	16063	15045	33.0	68171	دول الخليج
654	4212	5851	5563	5.2	10717	دول منطقة Med-10
81985	70774	53279	45478	100	206038	المجموع
39.8	34.3	25.9	22.1	100		التوزيع النسبي من المجموع

المصدر: ليليا بن منصور، الشراكة الاورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي-الجزائر، تونس، المغرب-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 257.

من خلال معطيات الجدول رقم(43) يتضح مايلي:

- تركزت معظم الاستثمارات الواردة إلى المنطقة خلال الفترة 2003-2008 في تركيا+ إسرائيل بنسبة 39.8% من إجمالي الاستثمارات، وتأتي أوروبا في مقدمة البلدان المستثمرة في هذه الدول بحوالي 47.4% من استثماراتها في المنطقة.
- تأتي بلدان المشرق العربي كثاني أكبر مستقطب للاستثمارات في المنطقة بحوالي 34.3% من إجمالي الاستثمارات وتأتي بلدان المغرب العربي بما فيها ليبيا في المرتبة الثالثة والأخيرة للاستثمارات الواردة إلى المنطقة بنسبة 25.9%
- وتعتبر البلدان الأوروبية المستثمر الأول في هذه الدول بنسبة 29.6% وتتركز تلك الاستثمارات في قطاع الطاقة والاتصالات.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2002-2011.

بعد أن تطرقنا في الفصل الثاني وفي المبحث الأخير إلى تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة 1970 إلى سنة 2001، نحن الآن بصدد التحدث عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2011. والجدول التالي رقم (44) يوضح هذا التطور.

الجدول رقم(44): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة(2002-2011).

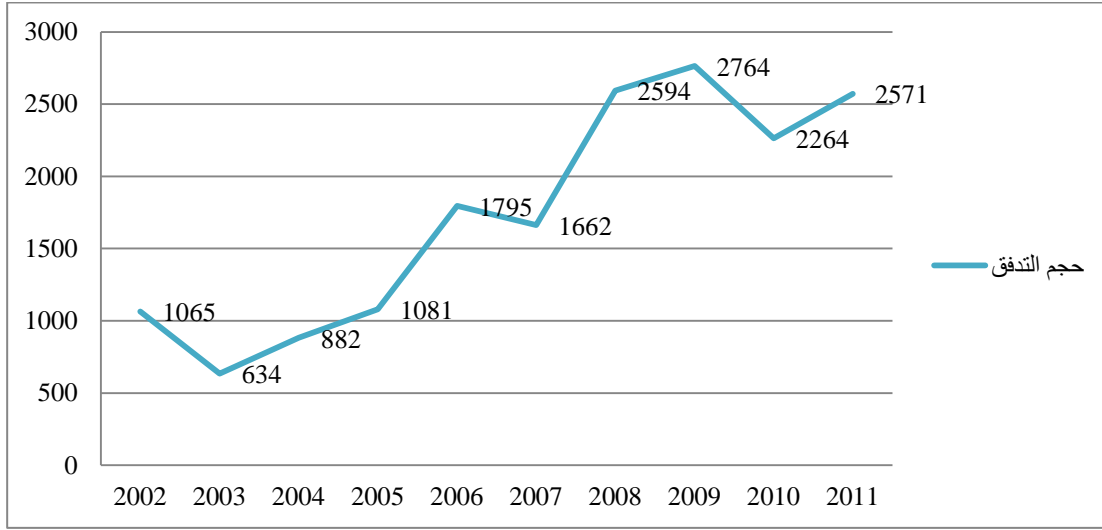
الوحدة: مليون دولار.

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2002	1.065
2003	634
2004	882
2005	1081
2006	1795

1662	2007
2594	2008
2764	2009
2264	2010
2571	2011

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2006، 2012، 2006. ويمكن ترجمة أرقام الجدول في الشكل التالي رقم (21).

الشكل رقم (21): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة (2002-2011).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (44).

يمثل الشكل رقم (21) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2011 حيث نلاحظ سنة 2002 كان التدفق يقدر بـ 1065 مليون دولار لينخفض سنة 2003 إلى 634 مليون دولار، لعرف بعد ذلك لارتفاع متتالي ليبلغ سنة 2006 قيمة 1795 مليون دولار، لتتخف سنة 2007 إلى 1662 مليون دولار لتعرف انتعاش بعد ذلك بعد سنة 2007 لتبلغ مستويات اعلي من قبل سنة 2007 ولكن في صعود وهبوط هذه الأرقام ولكن تبقى أحسن من قبل سنة 2007 لتبلغ أعلى مستوى سنة 2009 بقيمة 2764 مليون دولار ، وادني قيمة سنة 2010 بقيمة 2264 مليون دولار.

وهذه المرحلة في الجزائر تمثل المرحلة الثانية من مراحل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد صدور قانون 1993 والأمر المتمم والمعدل له سنة رقم 01-03 سنة 2001. حيث تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي من 0 مليون دولار سنة 1995 إلى 1065 مليون دولار سنة 2002. وهذا نتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته البلاد بعد انتخابات سنة 1999، وكذلك الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدها الجهات الوصية، هذا بالإضافة إلى بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركات الصناعة الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية.

أما في سنة 2007 كما لاحظنا انخفاض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 1662 مليون دولار وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم والجزائر.

أما انخفاض الاستثمار في سنة 2010 إلى 2264 مليون دولار فقد اعتبره البعض من مخلفات قانوني المالية التكميلي لسنة 2009 و2010.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

بعد التعرض إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، سيتم في هذا المطلب تحليل أكثر للوقوف على جميع جوانب الاستثمارات وذلك بتحليلها حسب القطاعات ومدى نصيب كل قطاع من التدفقات السابقة. سيتم، التطرق إلى التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع المحروقات، والتوزيع القطاعي خارج مجال المحروقات.

أولاً: التوزيع القطاعي داخل قطاع المحروقات.

إن الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات يمكن فهمها من خلال العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية والتي تتميز في مجملها بتقاسم الإنتاج، ويمكن عرض البعض منها حسب الأصل الجغرافي للشريك الأجنبي.

1- الشراكة مع منطقة أمريكا.

ونجد في هذا المجال الشركات الآتية:¹

1.1- شركة آر كو ARCO الأمريكية:

بين سنتين من المشاورات وبتاريخ 15 أفريل 1996 أبرمت شركة سونطراك عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة آر كو يخص تطوير ورفع المعدل الاحتياطي للبتروال الخام في حقل (رهد البغل) الذي سينتقل إنتاجه في البداية من 25 إلى 55 ألف برميل في اليوم ثم يصل بعدها إلى 125 ألف برميل في اليوم حتى نهاية 1999 وتركز محتوى العقد على ما يلي:

- دفع مبلغ جزئي كحقوق دخول يقدر بـ 225 مليون دولار أمريكي إلى شركة سونطراك.
- دفع 1.3 مليون دولار كنفقات تخص الاستغلال.
- دفع 50 مليون دولار كاستثمارات للبحث في ميدان الغاز وذلك لحساب سونطراك علما أن الشريك الأجنبي يأخذ دوما 49% كما حددها قانون المحروقات.

2.1- شركة برون و روت كوندور BROWN et ROOT CONDOR:

وهي شركة مختلطة جزائرية أمريكية برون الأمريكية و كوندور الجزائرية تمثل نسبة كوندور فيها 51% و برأسمال يعادل 8 مليون دولار.

وفي 24 سبتمبر 1996 أبرمت شركة BCR عقد شراكة مع سونطراك وآنادار بتروليوم الأمريكية بمبلغ يقدر بـ 117 مليون دولار. حيث يمثل محتوى هذا العقد تموين و إنشاء خط حاسي بركين الجنوبي على أن يتم تمويل 50% من هذا العقد من قبل شركة (آناداركو) و يتمثل هذا العقد في القيام بمجموعة من الأعمال من بينها: المعالجة والتصفية البترولية، إقامة شبكة للأنايب والتجهيز و المراقبة... الخ، وفي 02 جويلية 1997 أمضت هذه الشركة عقدا مع سونطراك و(رسبول) الإسبانية بمبلغ 75 مليون دولار من أجل معالجة البترول المتجه إلى منطقة إيليزي.

¹، محمد بن عزوز ، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 260-261.

3.1- شركة أموكو الأمريكية:

أمضت شركة سونطراك عقد شراكة مع شركة أموكو في 29 جويلية 1998 مدته 20 سنة من نوع تقاسم الإنتاج لتطوير استغلال أربع حقول غازية تم اكتشافها في منطقة عين أميناس، حيث قدمت هذه الشركة مبلغ 30 مليون دولار أمريكي كحق الدخول و قيمة الاستثمار هي 790 مليون دولار بالإضافة إلى مبلغ 111 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار التي تمت من جراء هذه الاكتشافات علما أن إنتاج الأربع حقول يبدأ في 2002.

4.1- شركة بترو كندا:

في 26 أفريل 1993 أمضت شركة سونطراك عقد شراكة مع شركة بترو كندا لمدة 10 سنوات باستثمار يقدر ب34.5 مليون دولار يتعلق أساسا بتكوين وتأهيل اليد العاملة في مجال المحروقات، علما أن هذه الشركة هي أكبر شركة بترولية كندية متخصصة في مجال المحروقات.

5.1- شركة أميراداهيس:

وقعت شركة سونطراك عقد تقاسم في الإنتاج بقيمة 550 مليون دولار مع الشركة الأمريكية أميراداهيس ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود ويقدر احتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط ومن المتوقع رفع معدلات الاستخراج من 20% إلى 30% أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل يوميا إلى 45 ألف برميل يوميا خلال عام 2003 على أن تستفيد شركة سونطراك من 51% من الفوائد المتوقعة¹.

2- الشراكة مع منطقة أوروبا.

و في هذا الصدد نجد الشركات التالية:²

1-2- شركة بريتش بتروليوم:

لقد أمضت هذه الشركة في نهاية ديسمبر 1995 عقد شراكة مع شركة سونطراك مدته 30 سنة بقيمة 3 مليار دولار أمريكي و قدرت حصة سونطراك 1.015 مليار دولار أمريكي و بموجب هذا العقد يدفع الشريك الأجنبي مقابل حق الدخول 50 مليون دولار أمريكي أما الإنتاج و المقدر ب 10.3 مليار دولار أمريكي (6.8 مليار دولار تعود إلى شركة سونطراك) علما أن هذا العقد هدفه البحث عن الغاز الطبيعي في عين صالح و تسويقه و إنتاجه.

2-2- شركة أجيپ:

لقد تعاملت شركة أجيپ مع الجزائر في مجال المحروقات منذ 1980 و هي بذلك تمثل أول شركة أجنبية تمضي عقدا مع سونطراك من نوع تقاسم الإنتاج بعد صدور قانون 1986 و في ماي 1997 أمضت هذه الشركة عقدا مع الجزائر مدته 5 سنوات يتضمن استثمار قدره 31.7 مليون دولار يتعلق أساسا بتكوين اليد العاملة الجزائرية في مجال البحث و استغلال المحروقات و هو الخامس من العقود الذي أمضته الشركة مع سونطراك.

¹، ليليا منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 259

²، محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص- ص: 261-262.

2-3- شركة توتال:

تمثل هذه الشركة المجموعة الفرنسية مهمتها تطوير الحقول البترولية حيث بتاريخ 28 جانفي 1998 أبرمت شركة سونطراك وشركة توتال وشركة ريسول الاسبانية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج يخص حقل غازي يقدر بـ 874 مليون دولار أمريكي منها 663 مليون دولار موجهة للتطوير والباقي موجهة للاستغلال علما أن مدة العقد 20 سنة مع دفع 22 مليون دولار كحق الدخل أما الربح الناتج عن هذا العقد هو 81.4% منه يعود للجزائر .

2-4- الشراكة مع الكونسورسيوم:

أبرمت شركة سونطراك عقدا قيمته 257 مليون دولار مع الكونسورسيوم في مارس سنة 2002 يضم شركة سايم الايطالية لصناعة معدات حقول البترول وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تقدر بـ 80 ألف برميل يوميا وشبكة لتجميع البترول في حقل أولاد جمعة في حوض بركين حيث تدير شركة سونطراك هذا الحقل بالاشتراك مع (بي إتش بي بيليتون) الاسترالية وأجيب الايطالية لتطوير احتياطهما البالغة 300 مليون برميل.¹

3- الشراكة مع منطقة آسيا.

إن الاستثمارات الأجنبية الواردة من منطقة آسيا ضعيفة جدا ونجد في هذا المجال ما يلي:²

3-1- شركة بترو ناس ماليزيا:

أبرمت شركة سونطراك عقدا مع الشركة الماليزية بترو ناس سنة 1996 ويمثل العقد الحاد عشر منذ سنة 1993 مدة خدمته 7 سنوات ويتعلق بالبحث في المنطقة الشمالية الشرقية لحاسي مسعود ويتضمن استثمار قدره 38 مليون دولار.

4- شراكة أجنبية مع مناطق أخرى.

4-1- شركة BHP الاسترالية:

في ماي 1997 أمضت الشركة الاسترالية عقد شراكة مع سونطراك يقدر بـ 62 مليون دولار ويتعلق بالتدخل في مجال الاكتشافات البترولية في شمال شرق "باسان إيليزي" هذا العقد من نوع تقاسم الإنتاج يسمح باكتشاف المحروقات والغاز المميع علما أن أول عقد أبرمته الشركة مع سونطراك في مجال الاكتشافات يعود أساسا إلى سنة 1988 .

4-2- شركة كالغازي بتروليوم الكندية:

تم الاتفاق بين سونطراك وهذه الشركة على البدء في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الصحراء الجزائرية "بروض يعقوب" الواقعة بجوز بركين والتي تبلغ مساحتها 970 كلم مربع.³ ومن خلال هذا العرض لبعض العقود مع الشركات البترولية العالمية، يتضح ان توقيع عقود الشراكة تمت في مجملها في بعض سنوات (من 5 سنوات فما فوق) من تعديل قانون المحروقات 91-21 الصادر في 1991، وهو ما يفسر طول مدة المفاوضات التي تجاوزت السنتين. وتعود طول مدة المفاوضات إلى القضايا الأمنية وما يمكن أن تمنحه الجزائر من ضمانات. هو

¹، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 260، 261.

²، بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 262 .

³، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 260، 261.

الفصل الرابع: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر

ما جعل الحكومة تربط منطقة حاسي مسعود وما يتبعها من مناطق البحث البترولي بحزام امني يتميز عن بقية مناطق الوطن. إلا أن هذه الضمانات أعطت دفعا قويا للشركات الأجنبية للمضي قدما نحو إبرام عقود الشراكة.

ولقد أعطت عقود الشراكة الأجنبية نتائج جد ايجابية في مجال المحروقات خصوصا. هذه النتائج مكنت شركة سوناطراك من الحصول على أسواق خارجية في مجال التنقيب.

وابتداء من سنة 2003 شهد قطاع المحروقات تدفقا متزايدا لمشاريع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في قطاع المحروقات، إذ بلغ نصيب القطاع من مجموع عدد المشاريع المعلن عنها ما بين 2003-2006 نسبة 48% من مجموع عدد المشاريع الصرح بها للفترة المذكورة.

كما يشير مكتب الخبرة والدراسات KPMG لسنة 2010، أن البرامج الاستثمار لسوناطراك وسونلغاز ستفوق 10 مليار دولار، سواء تعلق الأمر باستغلال آبار جديدة، أو رفع معدل استرجاع المحروقات في الآبار المستغلة، أو إنشاء أنابيب جديدة لنقل الغاز وكذلك رفع إنتاج الصناعات البتروكيميائية. أما بالنسبة لسونلغاز (الكهرباء) ففي إطار عقود الشراكة والاستثمار فهي تسعى لتحقيق مخطط تنموي لإنتاج الكهرباء يعادل 6000 ميغاواط واستثمارات تفوق 10 مليار دولار، أما بالنسبة لشبكة توزيع الغاز الداخلي فهي تحتاج إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ.

ثانيا: التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات.

في دراستنا اقترحنا الدراسة تنتهي في سنة 2011 ولكن لعدم توفر المرجع المناسب، أي أن الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار لا تعطي تقرير مفصل عن كل سنة، ولم نجد السنة المرغوب فيها اضطررنا إلى الاعتماد على الفترة من سنة 2002 إلى سنة 2012.

يمكن توضيح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم القطاعات في الجزائر في الفترة من 2002 إلى 2012 في الجدول التالي.

الجدول رقم(45): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم القطاعات في الجزائر في الفترة (2002-2012).

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	%
الزراعة	6	1,42%	2 391	0,11%	0,11%
البناء، الأشغال العامة و الري	64	15,13%	41 083	1,94%	1,94%
الصناعة	239	56,50%	978 702	46,15%	46,15%
الصحة	6	1,42%	13 573	0,64%	0,64%
النقل	16	3,78%	9 531	0,45%	0,45%
السياحة	10	2,36%	481 304	22,70%	22,70%
الخدمات	81	19,15%	504 522	23,79%	23,79%
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0,24%	89 441	4,22%	4,22%
المجموع	423	100%	2 120 549	100%	100%

SOURCE:ANDI 2012.

والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها من 2002-2012.

الشكل رقم(22): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاعات النشاط.



SOURCE:ANDI 2012.

الشكل رقم(23): مبالغ المشاريع الاستثمارية المصروفة الأجنبية حسب قطاع النشاط.



SOURCE:ANDI 2012.

من خلال بيانات الجدول رقم(45) والشكل رقم (22) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وزعت على قطاعات الاقتصاد الوطني بنسب ومبالغ متفاوتة، وتبقى قطاعات الصناعة، الخدمات والأشغال العمومية تحتل الصدارة من حيث المشاريع المسجلة، حيث كان عدد المشاريع في الصناعة يحتل المرتبة الأولى ب 239 مشروع تليها الخدمات والبناء والأشغال العمومية ب 81 و64 مشروع على التوالي. أما قطاعات مثل النقل و السياحة فقد كان عدد المشاريع على التوالي 16 و 10 مشاريع على التوالي أما الصحة و الزراعة والاتصالات فقد كان عدد المشاريع ضعيف جدا.

أما بخصوص المبالغ المستثمرة في هذه القطاعات فهي لا تحتل نفس المرتبة كما في عدد المشاريع ، فنجد قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى ثم تليه قطاع الخدمات أما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع السياحة بمبلغ 481034 الذي يحتل المرتبة الخامسة في عدد المشاريع ، وكذلك قطاع الاتصالات. وعموما فان الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تبقى محتشمة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الفرص الموجودة فيه.

المطلب الرابع : الجوانب المالية للشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر.

تمثل الاستثمارات الأجنبية الجزء الأكبر من التدفقات المالية الأجنبية و العنصر البارز في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول لذلك تسعى الجزائر من خلال الجوانب المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية و ذلك بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار و المساعدات المالية لبرنامج ميديا لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تساهم في جذب و دعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

للاطلاع بصورة واضحة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب التعرف على أهم رؤوس الأموال المستثمرة فيها. ومن اجل تحليل الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الدول المصدرة، يمكن إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم(46): المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب الأقاليم. 2002-2012.

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	228	364 501	38 089
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	185	323 298	29 235
آسيا	27	493 406	3 790
الأمريكتين	9	59 504	3 433
الدول العربية	153	1 181 166	44 129
أفريقيا	1	4 510	425
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	4	14 487	983
المجموع	423	2 120 549	91 113

SOURCE:ANDI 2012.

من خلال معطيات الجدول رقم(46) والخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2002-2012) والتي تكشف عن مصادر المشروعات الاستثمارية، يلاحظ أن أوروبا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المسجلة ، تليها الدول العربية ب 153 مشروع ثم آسيا ب 27 مشروع وأمريكا ب 9 مشاريع، وإفريقيا وأستراليا ب مشروع واحد لكل منهما.

الفصل الرابع: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والاستثمار الأجنبي المباشر

أما من حيث المبالغ المستثمرة فنجد الدول العربية هي الأولى بمبلغ لتليها أوروبا والاتحاد الأوروبي واقل مبلغ سجل لدى استراليا.

ومنه نجد أن استثمارات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر ضعيفة مقارنة مع الدول العربية، لذلك على الجزائر والدول العربية تفعيل التكامل العربي سواء من خلال مشروع عربي يضم الدول العربية ككل، أو في إطار إقليمي يضم دول شمال إفريقيا، أو اتحاد المغرب العربي.

ثانياً: برنامج ميذا وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

سعت الحكومة من خلال اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي إلى بعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تخفيف الصعوبات التي تواجه ذلك باعتبارها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لمنطقة التبادل الحر كعنصر مهم لنجاح هذه المنطقة.

فبالرغم من التسهيلات و الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب بعد جهود الجزائر لتهيئة المناخ الملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية خاصة في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه تبقى ضرورة مواجهة العراقيل التي تواجه بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر عملية أساسية للاستفادة من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

و قبل التطرق إلى تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساهمات المالية خاصة في إطار برنامج ميذا، سنقوم بتوضيح أهم المشاريع المصروفة بما في إطار الشراكة الأوروبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012/2002)، و ذلك بعد التوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بفالونسيا في أبريل 2002 من قبل رئيس الدبلوماسية الجزائرية عبد العزيز بلخادم ووزراء خارجية الدول الأوروبية إلى جانب رؤساء اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي، و ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(47): عدد وقيمة مشاريع الاستثمار والشراكة في الجزائر في الفترة 2002-2012.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

SOURCE: ANDI 2012.

من الواضح أن الاستثمارات المحلية تحتل أهمية كبرى بنسبة 99.1% من عدد المشاريع الاستثمارية وبنسبة 69% من قيمة هذه المشاريع كما ساهمت في توفير مناصب شغل بنسبة 88%.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة (أي إجمالي الاستثمارات الأجنبية) فهي لا تمثل سوى 0.9% من إجمالي عدد المشاريع و 30.6% من الأموال التي تم استثمارها ولم تساهم إلا بنسبة 12% في توفير مناصب شغل.

والجدول التالي يبين التزامات برنامج ميذا خلال الفترة 1995-2006 وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(48): مقارنة تدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر و التزامات برنامج ميذا خلال الفترة (2006/1995)

البيان/السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التزامات ميذا (الوحدة: مليون أورو)	30.2				16.8		150				106	
الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	25	270	260	501	507	438	119 6	1065	634	882	108 1	1520

المصدر: عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لليل شهادة ماجستير، تخصص نقود وتمويل ،

العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2008/2007.

من خلال الجدول نستنتج أن حصة الجزائر من البرامج المالية ضعيفة لتدني نسبة المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة، ومنه فإن الجزائر تظل منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع إلى العراقيل التي تواجه هذه بيئة الاستثمارية في الجزائر، إضافة إلى ضعف المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميذا ككل، زد على هذا أن المبالغ التي خصصت للجزائر دخلت في إطار مشاريع غير المشاريع التي تأهل الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم تسديد المبالغ المقرر منحها كلها.

ثالثا: تحديات الشراكة الاورو جزائرية.

إن مكاسب اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ليست فورية، ولا يمكن تصورها على المدى القريب بل بالعكس ستعرف الجزائر مشكلات راهنة في المالية العامة بسبب النقص في إيرادات الجمارك الناجمة عن عملية التفكيك الجمركي، والذي يجب تعويضه من مصادر أخرى كضريبة القيمة المضافة، وعلى الاقتصاد ككل ستكون لها آثار اجتماعية وخيمة، وتبقى المنافع التي تتوقعها الجزائر على المدى المتوسط والبعيد ذات أهمية إستراتيجية جراء الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية التي ستؤدي إلى تحديث الاقتصاد والكيان السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الجزائر في المنافسة على الصعيد الدولي ومواجهة تحديات العولمة، وفتح آفاق جديدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والواقع أن اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية لم تخلو من العوائق والتحديات إلا أن أولويات العوائق التي تواجه الجزائر تختلف عن أولويات العوائق التي تواجه بلدان الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي تعد فيه مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية، تكون أولويات الجزائر في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية، زيادة على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان وأخطار التبعية والتفتت.¹

فالبرغم من الامتيازات التي تحصلت عليها الجزائر من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تخفي ورائها العديد من الآثار السلبية التي تعد تحديات بالنسبة للاقتصاد الوطني عليه مواجعتها، و من بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

¹ ، عابد شريط ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص: 222-223.

1- إن تحرير المبادلات التجارية الصناعية بين الطرفين الجزائري و الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات الصناعية الجزائرية وهذا من خلال اختفاء العديد من المؤسسات الغير قادرة على المنافسة في السوق، أي أن الانعكاسات السلبية للدخول في منطقة التبادل الحر على الجهاز الإنتاجي متعددة إذ يمكن أن تتسبب في التخلي عن أنشطة صناعية و الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية وإغلاق وحدات إنتاجية وإعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي.¹

2- إن الاتفاق غير متكافئ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهو لصالح هذا الأخير، فالمبدأ القائم على التبادل على أساس نظام (FIFO) (premier arrivé premier servi) ميدانيا، فحسب تدخلات العديد من أرباب العمل فان الجزائر لم ولن تستفيد منه وهو ما أدى فعلا إلى انسحاب بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق نذكر مثلا غلق ثلاث مصانع سكر وتسريح 1000 عاملا.

3- عدم تكافئ الاتفاق بين الطرفين حيث استفاد الاتحاد الأوروبي من فتح أسواق جديدة مثل الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الجزائر في حين لم يحدث مثل هذا في الجزائر، كما أن قروض برنامج ميذا صغيرة جدا.

4- منطقة التبادل الحر لا تخدم الطرفين، وحتى يحدث ذلك يجب أن تقام على أساس التعاون المتبادل وليس سيطرة طرف على طرف آخر، ولهذا يرجع بعض المحللين ضعف الجزائر إلى عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى يومنا هذا.²

5- إن التخلي عن بعض النشاطات الغير قادرة على المنافسة من جراء غلق وحل المؤسسات يؤدي بصورة منطقية إلى ارتفاع نسب البطالة الناتجة عن تحول العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية والتي هي مرتفعة أصلا في الجزائر.³

6- إن المنظومة البنكية تعاني تأخر في هياكلها، حيث مازالت بعض بنوكها تتميز بحالة الجمود وعدم الفاعلية، وهذا راجع بالدرجة الأولى لطبيعة البنوك كونها لازالت عمومية، ولهذا فالنظام البنكي الجزائري يشكل احد العقبات أمام الشراكة الأوروبية حيث انه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فالاقتصاد يعاني حاليا من مشكل تسير سيولة وعدم الوفاء بكل الالتزامات في مجال وظيفة القرض أو القروض بالنسبة للتجارة الخارجية، ومن جانب آخر فالقطاع المالي يعرف نقائص هامة في الجزائر مع غياب آلية البورصة على الرغم من وجود بورصة للقيم المنقولة والتي تتضمن سوى ثلاثة أسهم خاصة بالاستثمار المؤسساتي.⁵

رابعا: الإجراءات المرافقة لجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل الشراكة الاورو جزائرية.

إن نجاح اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يقتصر على تحرير المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي¹:

¹ ، محمد براق، سمير ميموني ، مرجع سبق ذكره،ص: 25.

² ، رزيقة غراب، سليمة رقاد، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

³ ، محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

⁵ ، عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

¹ ، جمال عمورة، مرجع ساق ذكره، ص: 430.

1- إعادة التأهيل الصناعي:

والذي يقوم على ثلاث محاور أساسية:

1-1: الاستثمارات غير المادية: ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية والبحث عن اقتحام أسواق جديدة..... الخ.

2-1: الاستثمارات المادية: والتي تتمثل في وسائل الإنتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف.

3-1: إعادة الهيكلة المالية: تتطلب إعادة الهيكلة المالية النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المادية من خلال دعم الإمكانيات الذاتية (رفع رأسمال المؤسسة، إصدارات جديدة..... الخ) والتحكم في حجم ونوعية الديون، بالإضافة إلى المحاور الأساسية لعملية التأهيل، فهي تتطلب أيضا تأهيل المحيط أي المتعاملين وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة.
- توفير وسائل النقل والاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع.
- تشجيع ودعم التعليم والتكوين المهنيين وهذا من اجل تكوين أفضل الكفاءات.

2- توسيع نطاق الحكم الراشد:

إن الاستفادة من المكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالراشدة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، وتمثل هذه المؤسسات فيما يلي²:

1-1: المؤسسات المنظمة للسوق: أي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، ووفرات الحجم، نقص المعلومات.... الخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

2-2: المؤسسات المحققة للاستقرار: وهي تلك المؤسسات التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتمثل هذه المؤسسات في: وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

3-2: المؤسسات المانحة للشرعية: وهي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصدقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية للسوق بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين و عائداتهم وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكيات المنافية للمنافسة.

3- ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية:

من خلال تحليلنا للمساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر فهي غير كافية مقارنة مع احتياجات الجزائر، فنجاح هذه الاتفاقية مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها

²، المرجع السابق، ص-ص 431-432.

بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول الرأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي ورفع قدراتها التصديرية.

4- تحرير الاقتصاد وتنفيذ الخوصصة ورفع القيود أمام القطاع الخاص:

وهذا يعني إنشاء الإطار اللازم لمشاركة القطاع الخاص في توفير البنية التحتية وخدماتها وتفعيل الإطار القانوني اللازم للخوصصة وإنشاء هيئات رقابية جديدة ومنحها الصلاحيات اللازمة لضمان وتنفيذ برنامج الخوصصة بشكل فعال ومسؤول.¹

5- السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية:

تتركز عملية نجاح إستراتيجية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر على مجموعة من الإجراءات يجب اتخاذها لمواجهة تحديات منطقة التبادل الحر وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج في الاقتصاد العالمي وهي كالتالي:²

- محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله.
- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني والذي يعد عاملا مهما لعملية الشراكة.
- وضوح وشفافية القوانين والسياسات الاقتصادية مع استقرارها.
- زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية حيث تمثل الإيرادات الجمركية 28% من الإيرادات الجبائية.
- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات.
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية وعملية الاستفادة من الخبرات في المجالات البشرية والتسويقية.
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية.
- إصلاح القطاع العام وتوسيع الخوصصة وتفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك.
- العمل على تهيئة الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- تعزيز الاستقرار المالي وانضباط الميزانية وسياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريف بصفة خاصة لتحقيق سعر صرف مستقر وله القدرة على المنافسة.³
- تقليص الدين الخارجي لتجنب تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي عند تحرير التجارة، ولكسب ثقة المتعاملين لجذب المستثمرين.
- إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي الشامل لتحقيق مزايا للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا لانعكاسات انفتاح السوق.

خامسا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

كما لاحظنا من تحليلنا لجداول الاستثمار في الجزائر تبين لنا أن الاستثمارات الأوروبية ضعيفة مقارنة بالاستثمارات العربية، حيث أن هدف الشراكة في إطارها العام هو تطوير وإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، غير أن الواقع يثبت العكس، فحسائر الجزائر من هذه الشراكة حسب مسئوليتها يستوجب عليها القيام بتعديلات في اتفاقية الشراكة الاورو

¹، عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

²، شهرة عديسة، مرجع سابق، ص: 156.

³، بلقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسنية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2005، ص: 74.

جزائرية. وعموماً يمكن تعويض هذه الخسائر عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بإدخال تعديلات كما يلي في إطار الشراكة الاورو جزائرية، نلخصها في النقاط التالية:

1- إعادة بعث اتحاد المغرب العربي.

رغم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 1 فيفري 1989 بين كل من ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا والذي استهدف إنشاء منطقة تجارة حرة في نهاية 1992، ومن تم إنشاء سوق مغاربية مشتركة في نهاية عام 2000، إلا أن التكامل المغاربي المنشود مازال بعيد المنال.

لذلك يجب البحث عن حل لهذه المشكلة خصوصاً أن إنشاء سوق مشتركة له علاقة وطيدة بجلب المستثمرين الأجانب، حيث سيتمح للمستثمرين الأجانب سوق واسعة للدخول إليها، كما أن ذلك السوق الواسع ودخول المستثمرين الأجانب يؤدي بالمستثمرين المحليين إلى تبني استراتيجيات جديدة من أجل البقاء في سوق واسعة. ومن أجل تفعيل اتحاد المغرب العربي يجب:

- الإسراع في إخراج المنطقة العربية إلى الوجود.
- تبني سياسات مشتركة وغير متضاربة مع مصالح أطراف الاتحاد.
- القيام بعملية تحرير للتجارة البينية بين الدول.
- الوقوف على المشاكل السياسية والتغلب عليها كما فعل الاتحاد الأوروبي.
- القيام بوضع مؤسسات مشتركة بين دول الاتحاد المغاربي في مجال الاستثمار وتوحيد القوانين، إضافة إلى إعطاء امتيازات وحوافز للاستثمارات البينية بين دول الاتحاد.

2- الدخول في اتفاقية أغادير.

إضافة إلى تفعيل الاتحاد المغاربي على الجزائر الدخول في اتفاقية أغادير للاستفادة من الامتيازات التي تمنحها، وهي أول اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية المتوسطة (تونس، الأردن، مصر، المغرب)، وتعتمد اتفاقية أغادير على قواعد المنشأ الاورو متوسطة، والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية، من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في الاتفاقية أو دول الاتحاد الأوروبي، وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى السوق الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي.

زد على هذا القيام بشراكات مع دول عربية، إضافة إلى القيام بتطوير المناخ الاقتصادي والقانوني، وليس الاهتمام بمنح الامتيازات الجبائية فقط. إضافة إلى إنشاء اقتصاد مبني على المبادرة في إنتاج السلعة والخدمة التي تمتلك أسواقاً مستقبلية ومضمونة ليس لتلبية الطلب الداخلي فقط ولكن لاقتسام السوق الدولية أيضاً، ومنه جذب الاستثمار الأجنبي للاستقرار في الجزائر وإقامة مشاريع على المدى الطويل، لان الاقتصاد الجزائري يستقطب شركاء أجنبية باحثين عن الثروة دون مجازفة حقيقية في راسمال ولكن لفترة محدودة لان الاقتصاد الجزائري مبني على محفظة استثمارية عمومية بامتياز ودون منافسة من القطاع الخاص.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الشراكة الاورو جزائرية من خلال التطور التاريخي لهذه الشراكة، والجوانب المالية المختلفة في كل مرحلة من مراحل تطور هذه الشراكة. حيث انه من فترة السياسة المتوسطة الشاملة إلى الشراكة الاورو متوسطة لم تستفد الجزائر من كل البرامج المالية المخصصة لها.

كما تطرقنا إلى دور الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في مختلف القطاعات، ذلك لان عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تقتضي تطوير المؤسسات الجزائرية وذلك باكتسابها مستوى تنافسية يمكنها من مواجهة المؤسسات الأجنبية من خلال برامج التأهيل.

ففي إطار تأهيل المؤسسات الاقتصادية تعتبر برامج ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر هام لإعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري حيث يهدف إلى ترقية وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج ميذا لدعم وتحضير المؤسسات العمومية للخصوصية، وفي إطار تأهيل المؤسسات الاقتصادية استفاد القطاع المالي من مبلغ 23.25 مليون اورو في إطار برنامج دعم عصرنة القطاع المصرفي الجزائري.

ومن خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تقييم لبرامج ميذا إضافة إلى برامج التأهيل السابقة يتبين أن هذه البرامج غير كافية لوحدها لإحداث تنمية شاملة، ولهذا لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة القيود التي تعيق بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الأوروبي وذلك للاستفادة من الجوانب المالية المرافقة. وان الجزائر تبقى في نظر الأوروبيين بلد للتجارة وليس للاستثمار فيه.

الفصل الثالث:

الإطار العام لاتفاقية الشراكة

الاورو متوسطة.

- . المبحث الأول: عموميات حول الشراكة
- . المبحث الثاني: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي
- . المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية المتوسطة من التعاون إلى الشراكة
- . المبحث الرابع: الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة.

تمهيد:

تعتبر الشراكة من أهم ملامح وآثار التحولات المتسارعة والتطورات المتداخلة التي عرفتها ولازالت تعرفها الساحة الاقتصادية العالمية، وبتزايد حدة المنافسة التي أصبحت تهدد الكثير من المؤسسات والشركات العالمية، أصبح اللجوء إلى إستراتيجية بديلة تمثلت في التحالف والمشاركة أمرا شبه حتمي، ففي ظل هذه الإستراتيجية تبدلت العلاقة من التنافس السلبي العدائي إلى مزيج من التعاون والتنافس الذي يتيح للأطراف الحصول على التكنولوجيا الجديدة أو تطوير تلك التكنولوجيا الموجودة، فضلا عن توسيع السوق المحلية أو الخارجية، وجلب المزيد من المعرفة.

فعند تتبعنا للأحداث خاصة على المستوى الإقليمي وبشكل واضح في أوروبا نلاحظ أنه خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين حصلت تغيرات على جميع الأصعدة وكانت مجملها تصب في مفهوم الشراكة الأورومتوسطية بما يحمل هذا المصطلح من تناقضات ومصالح مشتركة، تجسد هذا المفهوم في مؤتمر برشلونة بعد تطور الروابط بين أوروبا من جهة ودول جنوب البحر المتوسط المبنية على أساس التعاون في مختلف الميادين، وبالرغم من قدم هذه العلاقات إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يدعم هذا التعاون إلا في هذه السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي أين تم رسم سياسة متوسطية في إطار ما يسمى "بالشراكة الأورو متوسطية". أين تبني الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة مع الدول المتوسطية وسائل مالية، وهذا ما يساعد على إدماج أكثر لاقتصاديات هذه الأخيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: عموميات حول الشراكة.
- المبحث الثاني: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.
- المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون الى الشراكة.
- المبحث الرابع: الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الأول: عموميات حول الشراكة.

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفت التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، هذا وقد أصبحت الشراكة السمة البارزة والمميزة لهذا العصر.

المطلب الأول: ماهية الشراكة.

تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي مفهوما واسعا يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع، ولم يظهر هذا المفهوم سوى خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات.

أولا: مفهوم الشراكة.

1- تعريف الشراكة.

نظرا لاختلاف الميادين التي تؤول إليها الشراكة وكذا الأهداف جعل لها عدة تعاريف نذكر منها:

- الشراكة هي شكل من أشكال التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة، قد تكون في مجال الإشهار، الإعلام المتواصل، تبادل المهارات والموظفين... الخ.¹
- هي كيان ذهني يتحكم في العلاقة القائمة بين المؤسسات، والتي تتصف بالفوائد المشتركة وبتوزيع المساهمات بين أطراف العمل الجماعي المشترك.²
- هي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا، لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق الجهود وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية.³
- هي اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا، متنافسة أو غير متنافسة (احتمال تنافسها في المستقبل)، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك.⁴
- هي اشتراك بين طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو أكثر للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تجديدها لتنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي وذلك بتقديم كل طرف مساهمته سواء كانت المشاركة في رأس المال أو تكنولوجيا.⁵
- هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصص من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات⁶

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشراكة على أنها:

¹, Manè-Henri , **Dictionnaire de gestion vocabulaire, concepts et outils**, Ed Economica, Paris, 1998, P314,

², Raymond-Allain, thietar, **Encyclopédie du management**, Ed Vuibert, Paris, 1992 ,P:769.

³, B.Garrette et P.Dussauge , **Les stratégies d'alliance**, :Ed d'Organisation , Paris, 1995,P27.

⁴, Boualem Aliouat ,**Les Stratégies de coopération Industrielle** Ed Economica, Paris,1996,P:14.

⁵, حسين بورغدة، الطيب قصاب، الشراكة الاوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 02.

⁶, عبد الرزاق بن حبيب، رحيمة بومدين، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البلدة، يومي 21-22 ماي 2002، ص:03.

"الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا، وهذا بالمساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد، وتحمل الخسارة أو الربح بين الطرفين حسب نسبة المساهمة".

2- عناصر الشراكة.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع استخلاص عناصر الشراكة كما يلي :

- أطراف الاتفاق: الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا.
- طبيعة المساهمة: تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد.
- توزيع النتائج: كذلك عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما اتفق عليه الطرفين الشريكين.

ينتج عن الشراكة مخلوق قانوني يسمى بالشخص المعنوي يعيش حياة قانونية مستقلة باكتسابه الاسم، الوطن، وتعتبر الشراكة عقدا فهو الذي ينشئها ويعتقها إلى الحياة القانونية ويحدد شروطها وإدارتها والأجهزة التسييرية لهذا المولود الجديد، ويمكن أن تكون المواضيع أو المشاريع المتفق عليها مالية، تقنية، أو تجارية وحتى مشاريع علمية (البحث والتطوير)، كما يمكن أن تكون هذه المشاريع طويلة أو متوسطة الأجل، وللشركاء الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات حول تقسيم الأرباح وتحديد رأسمال.¹

3- مميزات الشراكة.

من خلال التعاريف المقدمة يمكن استخلاص أهم مميزات الشراكة وتلخيصها فيما يلي:

- الشراكة عامل أساسي يعمل على تسهيل الاستثمار الأجنبي وما يتبع ذلك من تسهيلات جبائية وجمركية والتي بدورها تساعد على التسيير الأحسن لها.
- عقود الشراكة تساعد على تخفيض الأعباء على ميزان المدفوعات، حيث أنها تقلل من حركة رؤوس الأموال كما تساعد على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.
- الشراكة وسيلة لتبادل الخبرات، حيث أن مجال الشراكة يتعلق بتبادل حقيقي للمعلومات والخبرات والمهارات بين الأطراف المشاركة. فلا يجب أن تكون المهارة حكرا على شريك واحد وإنما تكون تبادل لحاملها.
- تتميز المشاريع المشتركة بعدة أصناف تجعل تسييرها مخالف لتسيير أشكال المؤسسات العادية الأخرى.

ثانيا: دوافع وأهداف الشراكة.

1- الدوافع المؤدية إلى الشراكة .

أصبحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار الشراكة في العناصر التالية:²

¹، المرجع السابق، ص:4.

²، سليمان بلعور، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية -حالة مجمع صيدال-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص:19.

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة: والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسئولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
 - تعاضم تكلفة التكنولوجيا وتعقدتها: وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات -بما فيها الرائدة عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلاً أرخصاً للتكنولوجيا بدلاً من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة دون ضمان كاف للنجاح.
 - تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء أو الابتلاع: إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشراء.
 - إن الإخفاقات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الاندماج والشراء أصبحت دافعا لتطور الشراكة الإستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج، كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره.¹
- بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى أدت إلى اللجوء إلى الشراكة وهي:²
- مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات.
 - ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة.
 - تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة.
 - كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحول للعالمية، بأسلوب متدرج ومخطط.

2- أهداف الشراكة.

هناك أهداف تسعى إلى تحقيقها المؤسسات وهناك أهداف تسعى لتحقيقها الدول.

2-1- أهداف الشراكة بالنسبة للمؤسسات.

- تحويل أو اقتناء حرفة جديدة:

إن الحرفة هي القدرة الكلية لمؤسسة ما على توسيع مستمر لتلبية احتياجات زبائنها والاستجابة للتطورات التي تحدث في المحيط، هذه القدرة تحتوي على ترتيبات متجانسة لمجموعة من المهارات: مهارات في التسويق الخارجي، مهارات في الإنتاج والابتكار، مهارات في التموين، مهارات في التسيير المالي، مهارات في الاتصالات الخارجية والداخلية.³

- سهولة الدخول إلى السوق الدولية:

وذلك من خلال اختيار شريك استراتيجي يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف كنتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

- المشاركة في المخاطر:

يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.⁴

¹, B.Garrette et P.Dussauge, OpCit, P:62.

²، سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

³، عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول، المؤسسات الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي، 22، 23 أفريل 2003، ص: 1.

⁴، سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

– التعلم والانتقال التكنولوجي:

اهتم أصحاب نظرة " التعلم التنظيمي " بمسألة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسب رأيهم تعتبر المؤسسة المشتركة أحسن وسيلة للحصول على المعارف الضمنية، وقد يتحول هيكل المؤسسة المشتركة إلى وعاء لاستقبال التأثيرات المتبادلة من الطرفين عن طريق الاحتكاك المباشر بين كل من الباعث والمستقبل، ونشير إلى أن هذا النوع من المعارف يوصف بأنه صعب الانتقال عن طريق الوسائل الرسمية الكلاسيكية (كالتكوين، البحث والتطوير... الخ)، لذا اعتبرت هذه الإستراتيجية أحسن وسيلة لنقل هذه المعارف وهذا ما يعرف " بالتعلم " " L'apprentissage ".¹

– التقليل من حدة المنافسة:

تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تفوق الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق، هذا النوع من العلاقة كثيرا ما يؤثر على العلاقات مع المنافسين المباشرين ويؤدي إلى الهروب أو التقليل من المنافسة.² عموما تهدف الشراكة إلى تسهيل دخول المؤسسات لأسواق جديدة وجلب تكنولوجيات أكثر تطورا، وغيرها من الأهداف التي ذكرناها، لكن كل ذلك يبقى لكل طرف استقلاليته الخاصة، وإستراتيجيته المتميزة، مما يتطلب وجود نوع من التوازن يساهم في إعطاء قوة للأطراف من خلال تحقيق ميزات إضافية وجلب مداخل مشتركة لكل شريك إضافة لتلك المداخل التي يحققها كل طرف.

2-2: أهداف الشراكة بالنسبة للدول.

لكل طرف من أطراف الشراكة هدف يريد تحقيقه، وهذا ما سنوضحه في هذا الجدول.

الجدول رقم(22): أهداف البلد المضيف والمستثمر من الشراكة.

أهداف البلد المضيف	أهداف البلد المستثمر
– تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستدام يحافظان على البيئة والموارد الطبيعية.	– استثمار الأموال الجمدة وضمان موارد جديدة.
– تطوير المنشآت القاعدية.	–فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات.
– تعزيز القدرات الصناعية.	–التقليل من حدة المنافسة بين الدول العملاقة فيما بينها.
– تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية.	–تنمية التجارة الدولية.
– تنمية إمكانات البحث العلمي.	–ربط علاقات سياسية واقتصادية وتقوم التعاون فيها.
– النقل الفعلي للتكنولوجيا وتطبيقها على مختلف القطاعات.	–ضمان تكوين من الموارد الأولية للعملية الصناعية.
– توفير مناصب العمل.	
– تحقيق الربح وبذلك تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأطراف المشاركة.	
– الربط بين الشركات من اجل تحسين تبادل المعلومات.	

المصدر: من إعداد الطالبة.

¹، سمير بن دريسو، الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي للمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2001، ص:48.

² , Boualem Aliouat , op-cit , p: 26.

المطلب الثاني: أشكال ومراحل الشراكة.

تعد الشراكة الوسيلة المفضلة للاستفادة من التطور التكنولوجي الجديد مما يعني التحكم بالأسواق الجديدة للعمل على تطويرها ومراقبتها للوصول إلى درجة عالية من المنافسة للتطور السريع للاقتصاد الدولي.¹

أولاً: النظريات المفسرة للشراكة.

في هذا العنصر سنحاول أن نقدم عرضاً لأهم التفسيرات النظرية التي تعالج مسألة الشراكة، ونشير إلى أن حل هذه النظريات حديثة بمحدثة الظاهرة والبحوث التي تطرقت لها، ونجد من أهم تلك النظريات "نظرية تكاليف الصفقات" و"نظرية الوكالة".

1- نظرية تكاليف الصفقات.

يرجع الفضل في تطوير هذه النظرية إلى O. WILLIAMSON الذي وضع قائمة العوامل المفسرة لارتفاع تكاليف الصفقات، وقد سمح هذا العمل بتوسيع إمكانية الإحلال بين مختلف أشكال الارتباط الممكنة بين المؤسسات (التعامل من خلال السوق، اتفاقيات الترخيص، اتفاقيات الامتياز، اتفاقيات الشراكة)، وتشمل تلك العوامل المتحكمة في تكاليف الصفقات العناصر التالية:²

- تعقد وعدم استقرار المحيط يؤدي إلى ارتفاع احتمال حدوث أخطاء، وبالتالي ارتفاع تكاليف التعديل والتصحيح،
- العقلانية المحدودة لدى المتعاملين.
- العلاقة المحدودة بين المتعاملين وهو ما ينفي إنشاء اتفاقية مثالية.
- تكرار العلاقات التعاقدية كلما زاد تكرار مثل هذه العلاقات، أدى ذلك إلى تحمل تكاليف خاصة بكل علاقة تعاقدية، وهو ما يجعل البحث عن بديل الشراكة أمراً هاماً لإضفاء الثبات على تسيير مثل هذه الصفقات.
- عامل الانتهازية يظهر من خلال استعمال الحيلة أو سوء النية وعدم إظهار النوايا والأهداف الحقيقية من طرف الأطراف المتواجدة في السوق، مما يستدعي تغيير تلك الأطراف (ك تغيير المورد مثلاً أو المتعامل)، هذه التغيرات تسبب أعباء وتكاليف إضافية.
- قلة عدد المتعاملين في السوق إن نقص عدد المتعاملين يؤدي إلى وجود وضعيات احتكار وهو ما يرفع من القدرة التفاوضية لهؤلاء.

وتشمل مراحل إنجاز الصفقات ما يلي:³

- مرحلة التفاوض: وتتضمن تكاليف البحث، تكاليف التفاوض وإعادة التفاوض حول السعر، تكاليف التنقل والترجمة... الخ.
- مرحلة إنشاء العقد: تكاليف توحيد المعايير وإثبات جودة المنتجات، تكاليف الخبرة القانونية لتقييم الالتزامات... الخ.

¹، إنصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص:43.

²، B.Garrette et P.Dussage, op-cit, P: 12.

³، Boualem.Aliouat, op-cit, P: 48.

• مرحلة تنفيذ العقد: تكاليف الضرائب المرتبطة بالصفقة، تكاليف مراقبة التصرفات الانتهازية، تكاليف معالجة النزاعات ومختلف العقوبات... الخ.

انطلاقاً مما ذكرناه يلجأ العديد من المتعاملين في السوق إلى إبرام عقود شراكة لتخفيض تلك التكاليف، وتعتبر الشراكة غالباً الحل الأمثل حسب هذه النظرية على الأقل لأنها مرحلة وسطا بين صفقات السوق التي تتميز بتكاليفها العالية وقيام المؤسسة بهذا النشاط بنفسها وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة .

لقد قدمت نظرية تكاليف الصفقات تفسيرات هامة لفهم علاقات الشراكة لكنها يمكن أن تطرح بعض النقائص التي تميزت بها وهي:

• يستحيل عملياً أن نحدد تكاليف الصفقات بدقة لأن من الواضح وجود صعوبة في ضبط تكاليف الصفقات التي تتميز بكثرة متغيراتها أحياناً، وصعوبة أو استحالة قياسها أحياناً أخرى.

• نظرية تكاليف الصفقات تجعل المؤسسة تتخذ قراراتها فقط من خلال طرف اقتصادي معين مع هدف تخفيض التكاليف، بمعنى آخر تبقى الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة هي الموجه وليس فقط شروط محددة يميلها المحيط في فترة زمنية معينة.

2- نظرية الوكالة:

هناك عدة مبررات لفهم الإخفاقات التي تحدث في السوق واعتبر أن تركيز المتعاملين على تعظيم الأرباح قد يؤدي إلى غياب الثقة بينهم، وتعتبر الشراكة في هذه الظروف تسوية لهذا المشكل.

ولتطوير هذه العلاقة لا بد من الاهتمام بعامل الثقة الذي يتنامى بمرور الوقت بين الشركاء وهذا ما يجنب وقوع تكاليف خاصة بالوكالة.

إن نظرية الوكالة تعتبر الشراكة أفضل خيار لمؤسسة، لأنها تسهل مراقبة التعاقدات المتبادلة وكونها أساساً للالتحام والترابط الذي يشكل آلية ناجعة لمنع وعرقلة التصرفات الانتهازية، وترتبط هذه المقاربة أساساً بدرجة غموض النتائج المنتظرة من النشاط، فكلما كانت درجة غموض هذه النتائج كبيرة كلما كان اللجوء لخيار الشراكة أفضل كبديل لعلاقات السوق أو دمج هذا النشاط في المؤسسة، وبالمقابل كلما قلت درجة غموض تلك النتائج كان احتمال خيار الشراكة أضعف مقارنة بعلاقات السوق والمؤسسة.¹

من خلال النظرية نستنتج ما يلي :

إذا كانت درجة غموض النتائج المنتظرة كبيرة يكون احتمال خيار الشراكة كبيراً مقارنة بعلاقة السوق .

إذا كانت درجة غموض النتائج ضعيفة فإن احتمال خيار الشراكة يضعف مقارنة بدمج هذا النشاط في مؤسسة .

ثانياً: أشكال الشراكة.

بعد أن تعرضنا لأهداف الشراكة و النظريات المفسرة لها سوف نتعرف على أهم أشكال الشراكة والتي تم تصنيفها

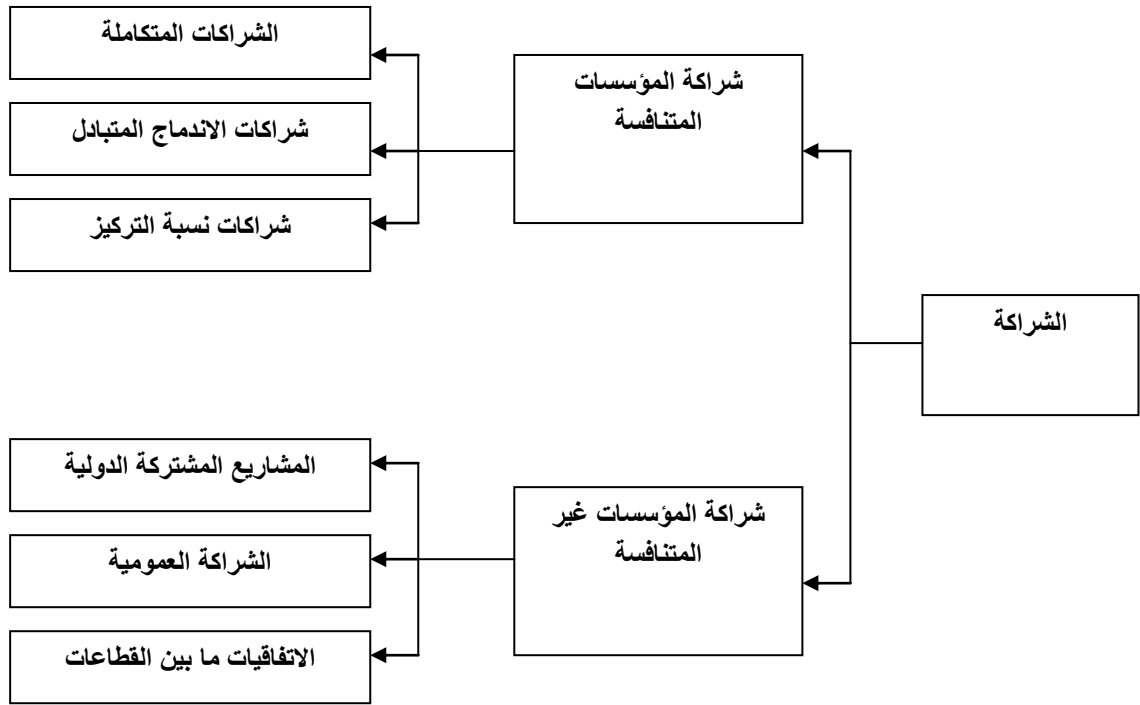
وفق معيارين: " معيار العلاقة بين المؤسسات " و " معيار قطاع النشاط".

1- أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات:

الشكل الموالي يمثل أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات كما يلي:

¹، سليمان بلعور، مرجع سابق، ص: 18 .

الشكل رقم(11): أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات



المصدر: من إنجاز الطالبة.

1-1- شراكة المؤسسات غير المتنافسة: يحدث هذا النوع من الشراكة بين المؤسسات التي لا تنشط في نفس القطاع إضافة أن لكل مؤسسة سوقها الخاص، والدافع الأساسي لهذا النوع من الشراكة هو التوسع في النشاط واقتحام أسواق جديدة.¹ و يمكن تحديد أنواع هذه الشراكة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(23): أنواع شراكة المؤسسات غير المتنافسة.

النوع	المشاريع المشتركة الدولية	الشراكة العمومية	الاتفاقيات ما بين القطاعات
التعريف	هي مؤسسات تجمع ما بين طرفين، الطرف الأجنبي يبحث عن تسويق متوجه في سوق جديدة والطرف المحلي لا بد أن تكون له المعرفة الكافية بالسوق الوطنية المستهدفة.	تجمع بين مؤسسات تعمل في قطاعين متكاملين والمؤسسات المشاركة في كل الحالات مورد أو زبون يقيمان علاقة من نوع : زبون/مورد.	يقصد بها توسيع النشاطات وذلك بتسهيل دخول طرف في مجال نشاط الطرف الآخر.
الهدف	فتح أسواق جديدة لمنتجات الشريك الأجنبي.	توفير المواد الأولية ومختلف التوريدات التي تدخل في عملية الإنتاج.	-الحصول على مؤهلات جديدة -إلغاء الفوارق الموجودة على مستوى المؤهلات لكلا الطرفين.
المميزات	- السيطرة على الإنتاج والتسويق. - تساهم في اكتساب الخبرة. - توفر معلومات دقيقة عن السوق المستهدفة.	الاعتماد على المشاركة في كل المهام والمسؤوليات وتغطيتها لكل مراحل الإنتاج.	عدم تماثل الفروع الإنتاجية للمؤسسات المشاركة.
العيوب	- الحاجة إلى استثمار أكبر من رأس المال والموارد	صعوبة حصول الشركة على المعرفة	صعوبة توفر القدرة على التعلم التي

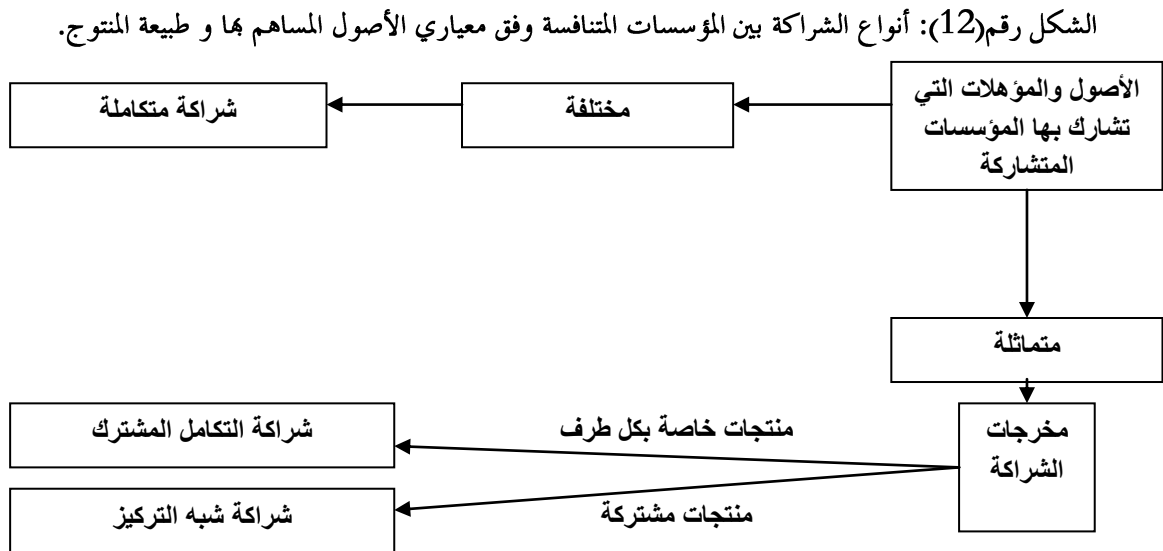
¹ , B.Garrette et P.Dussage, op-cite, P :91.

البشرية. - تحتوي على درجة عالية من المخاطرة.	الكافية هذا ما يؤدي لفقدان موارد هامة.	يفترض أن يتصف بها الشريك الداخلي للقطاع الجديد وقدرة الشريك الأصلي في القطاع على التحول السريع للتكنولوجيا التي جاء بها الشريك الداخلي من جهة أخرى.
الصناعات التي يسود فيها كل شكل	الصناعة الاستخراجية . - صناعة السيارات. - صناعة الطائرات.	قطاع صناعة السيارات الذي انتقل من نظام الإنتاج بالحجم إلى نظام الإنتاج بالطلب.
أمثلة	شركة Renault مع الشركة المكسيكية DINA المختصة في صناعة الشاحنات وسميت شركة Renault Mexicana.	شركة Cummins Engins المختصة بإنتاج المحركات.

المصدر: انفال نسيب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الانتاج المحلي- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص:12.

2-2 شراكة المؤسسات المتنافسة:

لقد صنف كل من B.Garrette و P.Dussage أشكال الشراكة التي يمكن أن تحدث بين المؤسسات المتنافسة إلى ثلاث أشكال رئيسية وذلك بالاعتماد على معيارين هما: الأصول والمؤهلات التي يساهم بها كل طرف، إضافة إلى طبيعة المنتجات. والشكل التالي يوضح هذه التطبيقات:



Source : B.Garrette , P.Dussage, les stratégies d'alliance, Ed : d'organisation, Paris, 1995, p :100.

ويمكن تلخيص شراكات المؤسسات المتنافسة في جدول يوضح مفهوم كل شكل والهدف منه إضافة إلى الأثر المحتمل لكل نوع على المنافسة والتنظيم المناسب في كل حالة.

الجدول رقم(24): أنواع شركات المؤسسات المتنافسة

التعريف	شراكة متكاملة	شراكة التكامل المشترك	شراكة شبه التركيز
			
	مؤسسة تملك شبه توزيع وتبيع منتج مطور من طرف مؤسسة منافسة تريد تسويق هذا المنتج.	مجموعة مؤسسات تطور و/أو تنتج عنصرا أو مركبا مشترك يدخل في المنتجات الخاصة بكل طرف.	اتحاد مصانع Consortium بين مؤسسات متنافسة تطور، تنتج وتبيع منتج مشترك.
الهدف	توسيع تكاملية المساهمات دون اللجوء إلى الاستثمار في أصول متماثلة بين الشركاء.	الوصول إلى الحجم الحرج في إنتاج مركب أو مرحلة من النشاط دون اللجوء إلى مورد خارجي .	الوصول إلى الحجم الحرج في قطاع النشاط دون اللجوء إلى التركيز.
الأثر على المنافسة	المنافسة تكون غير ظاهرة في المنتجات الأخرى بينما لا تبقى في المنتج محل الشراكة .	المنافسة باقية بخصوص المنتجات النهائية.	المنافسة تلغى في المنتج المشترك.
نوع التنظيم السائد	كل طرف يقوم بوظائف حسب الأصول التي يملكها وقد يكون الإنتاج والبيع من طرف فرع مشترك.	المشاركة في أعمال البحث والتطوير بين المشاركين، إضافة إلى الإنتاج في مصنع مشترك.	المشروع محل التعاون يجرأ إلى مشاريع صغيرة في التطوير والإنتاج بمشاركة أطراف الشراكة، وأحيانا تعهد وظيفة البيع إلى فرع مشترك.
الصناعات التي يسود فيها كل شكل	صناعة السيارات. قطاع الاتصالات.	صناعة السيارات. الإعلام الآلي.	صناعة الأسلحة. صناعة الطائرات.
أمثلة	GM-TOYOTA « Nummi » Matra-Renault « Espace » Roussel-Uzlal-Takeda	(PRM)V6 Renault-VM Sremens-IBM	Concorde Airbus Euro copter

المصدر: أنفال نسيب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الانتاج المحلي- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، مرجع سبق ذكره، ص:12.

2- أشكال الشراكة حسب قطاعات النشاط:

يمكن تقسيم الشراكة كذلك حسب القطاعات وميادين النشاط إلى شراكة صناعية وتجارية ومالية وشراكة في ميدان البحث والتطوير.

1-2 الشراكة الصناعية: تعقد في الميدان الصناعي عدة اتفاقيات غالبا ما تأخذ شكل عقود مخططات العمل، ولكن هذا البروتوكول ليس الوحيد في السوق فجوهر هذه الاتفاقيات التعاونية يتمثل في قبول درجة معينة من الالتزامات وإعطاء ضمانات

التصرفات المستقبلية من جهة أخرى، فالهدف من هذه العقود هو الوصول إلى مستوى مقبول من الأداء وتحديد طبيعة وأشكال تنفيذ العمليات.¹ وهناك عدة أشكال لعقود الشراكة الصناعية منها:

- اتفاقية التعامل مع الداخل: تعد الخطوة الأولى نحو خلق مؤسسات مترابطة، فهي اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم المقاول من الباطن أو المصدر بإنتاج و توريد سلع نصف مصنعة يستخدمها الطرف الثاني (الأصل) في إنتاج السلع بصورتها النهائية.
- عقد الشراء بالرجوع: يلتزم بموجبه المصدر بشراء منتجات منتجة نتيجة استعمال التجهيزات التي باعها، ويمكن اعتبارها كأداة تمويل ذاتي للبلد المشتري .
- عقد التكيف: يقتضي التبادل المادي دون رأس المال، حيث تقوم المؤسسة بإبرام هذا العقد وتملك هذه الأخيرة إنتاجا وتقنيات خاصة بما مع مؤسسة محلية حيث تقوم بإعداد المنتج دون إضافة أي شيء عليه، كالتعبئة والتغليف أو تركيب قطع مختلفة لمنتج معين .

نستخلص إذا أن نظام المشاركة الصناعية يحقق نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل للأجانب وهذا نظرا لكون المصالح المحلية والوطنية تكون ممثلة في المشروع المشترك بصورة واضحة ومؤثر.

لكن هذا يفترض أن يكون الشريك المحلي على خبرة أو معرفة بالنشاط الاقتصادي الذي يشارك فيه، ويمكنه أن يقدم تسهيلات وخبرات في مجالات الإنتاج والأسواق والتوزيع والعمل والتمويل والائتمان المرتبط بهذا النشاط.

2-2: الشراكة التجارية: للشراكة التجارية أهمية اقتصادية كبيرة في نشاطات البيع والشراء لمنتجات داخل السوق المحلية وكذا

الدولية، كما تسمح للطرف المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشبكة التوزيع المخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير وتسمح كذلك للطرف الأجنبي بتسهيل دخوله للسوق المحلي، ويحتوي على الاتفاقيات التالية:¹

- اتفاقيات التوزيع: بموجب هذه الاتفاقية يكون الشريك في حالة مورد أو مستورد مكلف بالقيام بعمليات الشراء للمواد الأولية أو بيع المنتجات الخاصة بالمؤسسة في الأسواق الداخلية أو الأسواق الأجنبية.
- اتفاقية التمويل: وتستعمل غالبا في المؤسسات التجارية بسبب وجود تحالف مجموعة من الشركات التي تركز مشترياتها لتوسيع آفاق التمويل الذي يمنحها قدرة حسنة للتفاوض في الأسواق.
- اتفاقية التعاون: وهي لا تخص المؤسسة التي تريد دخول سوق جديدة وإنما بالتعاقد مع مؤسسة متواجدة في هذا السوق وتحت تصرفها منتجات من أجل تسويقها.

2-3- الشراكة المالية: يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة ما في رأسمال شركة أخرى أو أكثر، وهذا ما قامت به

شركة " فوردا " مثلا عندما حازت حصة بنسبة 25 % في شركة " مازدا " وكما تساهم شركة " جنرال موتورز " بنسبة 39 % من أسهم شركة " ايسوزو " و 55 % من أسهم " سوزوكي " و 5 % من أسهم " دايو موتورز " الكورية.

هذه الصبغة تتيح للمؤسسة المساهمة في رأسمال مؤسسة أخرى كما أن لها الحق في توجيه إدارة وسياسة المؤسسة التي تمت المساهمة في رأسمالها وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستثمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياها وجهودها التسويقية.²

¹، عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، الشراكة الأجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا، دراسة ميدانية على مستوى شركة SORQL-CHQIN بادرار، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 2،3، فيفري 2008، ص:6.

¹، سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص:38-40.

²، عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:6-7.

2-4- الشراكة في ميدان البحث والتطوير: تشمل البحوث التطويرية على ثلاث أنواع من المشروعات: البحوث الرئيسية والبحاث الأساسية والبحاث التطبيقية وتخصص العديد من الحكومات والشركات مبالغ طائلة للإنفاق على تلك المشروعات وتظهر هذه الشراكة الفنية في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر، وقد برز هذا النوع من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية:¹

- شركات الأدوية العالمية.
- في مجال إنتاج الأسلحة والسلع الإستراتيجية.
- في ميدان إنتاج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.
- البحث و التطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى.
- الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبترو كيمياوية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح الشراكة وآثارها.

يمكن للشراكة أن تؤدي إلى تحقيق اقتصاد فعال بناء على نمط التخطيط الاستراتيجي في الاستثمارات، فالشراكة آثار محتملة سواء على الاقتصاد أو على المؤسسة بحد ذاتها وهذا هو ما سنوضحه فيما يلي.

أولاً: عوامل نجاح الشراكة.

إن نجاح أي شكل من أشكال الشراكة يقوم على احترام قواعد تعتبر أساسية لتجنب الإخفاقات التي تحدث بسبب إهمال تلك القواعد أو تجاهلها ومن هذه القواعد مايلي:²

- التخطيط الجيد: يمكننا القول أنه يعتبر الركيزة الأساسية والمرجعية الهامة لتقييم مشروعات الشراكة لكونه يتضمن أهم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وكافة العمليات والأنشطة.
- الثقة المتبادلة: وذلك من خلال إقامة علاقات حسنة سواء كانت شخصية أو عملية لتجنب الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ بين الشركاء، وتتجسد هذه الثقة من خلال المعرفة الجيدة والدقيقة لاستراتيجيات الشريك ومناهجه التسييرية وأهدافه.
- توقع النزاعات: غالباً ما تنشأ في علاقة الشراكة نظراً لتزايد حدة المنافسة، لهذا لا بد من مراعاة مبدأين لتوقع المخاطر والنزاعات والاستعداد لمواجهةها وهي:
 - فهم الأهداف التي يرغب الشريك في الحصول عليها وتحقيقها في المدى البعيد.
 - وضع آلية لحل هذه الخلافات.
- انسجام الثقافات: وتعني تغطية تلك الفوارق والاختلافات الموجودة بين المؤسسات المتحالفة وللتوصل إلى هذه الحالة لا بد من التدرج في معرفة طرق التسيير والمبادئ والقيم والعادات التي يتميز بها الطرف الآخر وإعطاء أولوية للعلاقات الشخصية بغية توسيع دائرة الاحتكاك وتبادل مختلف المعلومات.
- التوازن والتكامل: يقصد بالتوازن مراعاة التساوي و الإنصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحق المشاركة وإبداء الرأي حتى وإن كان الشريك يساهم بالأقلية، أما التكامل فيكون في مختلف النشاطات والمنتجات والمناهج وغيرها.

¹، سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

²، المرجع السابق، ص-ص: 46-48.

بمعنى أن الشراكة الناجحة هي التي تقوم على تبادل الكفاءات والخبرات وكل الإمكانيات والوسائل سواء المادية أو البشرية أو المالية أو التقنية، وهذا ما يجنب المؤسسات مخاطر المنافسة.

- جلب أكبر قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة: يرتبط نجاح الشراكة بمدى قدرتها على جلب التكنولوجيا وتقنيات حديثة من وإلى أحد الأطراف وهو ما يعطي للمؤسسة فرص للتطور ومن ثم تدعيم قدرتها التنافسية.¹
- المرونة: تتميز علاقات الشراكة باحتمال وجود أهداف متضاربة ومختلفة، لهذا يتم التركيز على المفاوضات في كل خطوة وحتى تكون هته المفاوضات فعالة ومستمرة فهي تحتاج إلى مرونة كافية يتميز بها الأطراف.
- وضع إجراءات لتسيير الشراكة: لتنفيذ ما جاءت به اتفاقيات الشراكة يتعين وضع إجراءات دقيقة وصارمة في نفس الوقت يلتزم بها كل فرد داخل المؤسسة، ويستحسن نشر هذه الإجراءات في لوحة القيادة لتكون متاحة للجميع، ولتسهيل عملية قياس الانحرافات أثناء التقييم.

وبالإضافة إلى هاته العوامل هناك عوامل أخرى تساهم في إنجاح الشراكة نوجزها في ما يلي:²

- وجود ثقافة التعاون والعمل المشترك.
- الوضوح في القرارات وكيفية الاختيار بين البدائل.
- بناء تنظيم قوي يتناسب مع التغيرات العالمية.

ثانيا: الآثار المترتبة عن الشراكة.

تترتب عن الشراكة آثار على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المؤسسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(25) الآثار المترتبة عن الشراكة.

آثار الشراكة على مستوى المؤسسة	آثار الشراكة على مستوى الاقتصاد الوطني
- توسيع قطاع المنتجات في الكم والكيف.	- رفع مستوى دخول المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق.
- الدخول إلى أسواق جديدة واكتساب تقنيات جديدة في تسويق التجارة الخارجية.	- وضع حد للتبعية الاقتصادية.
- تطوير الإمكانيات الإنتاجية وضمان فعالية أكثر عن طريق تحسين المنتج.	- تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- التقليل و التحكم في التكاليف الإنتاجية.	- تطوير الطاقات الكامنة وغير المستعملة.
- الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها.	- إعادة تطوير الموارد والمواد الأولية المحلية.
- ضمان فعالية أكثر عن طريق تحسين المنتج.	- تطوير إمكانيات الصيانة.
- اكتساب خبرة جديدة في مجال التسويق، التجارة الخارجية.	- تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات.
- تطوير المنافسة في القطاع مما يؤدي إلى التحسين المستمر في القطاع.	- خلق مناصب شغل.
	- تحويل التكنولوجيا وأساليب التسيير الحديثة.
	- وضع سياسة توزيع جهوية بين مختلف القطاعات.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: أنفال نسب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الإنتاج المحلي- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، مرجع سبق ذكره، ص:12.

¹، عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الاجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

²، سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص، 48.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.

تعتبر التجربة الأوروبية النموذج الأمثل أمام التجمعات الإقليمية والعالمية ومن أهم وأقوى التكتلات الإقليمية في هذا القرن لأنها شقت طريقها بخطى ثابتة ونجاحها في تحقيق وحدة أوروبا سياسيا واقتصاديا ونقديا في إطار الاتحاد الأوروبي، وقد أعطى هذا النجاح التجربة الأوروبية ثقلا سياسيا متزايدا باعتبار أن التحقق بشكل حجر الزاوية في تحقيق مكاسب إستراتيجية في المسار المستقبلي للاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نشأة النظام النقدي الأوروبي.

إن قيام الاتحاد الأوروبي من قبل المجموعة الأوروبية جاء تنويجا لجهود مستمرة ومكثفة وملزمة بين الدول الأعضاء ولفترة طويلة من الزمن تصل إلى 42 عاما من توقيع الدول المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة في اتفاقية روما 1957 على إقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ونجاح دول السوق في الانتقال لمرحلة جديدة من مراحل التكتل الاقتصادي وهو الاتحاد الأوروبي الذي تمت الموافقة على قيامه في اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر 1999 بموجب معاهدة ماستريخت في ديسمبر 1992 والتي تم التوقيع عليها في فيفري 1992 وأصبحت سارية المفعول ابتداء من نوفمبر 1993.¹

أولا: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

بعد الحرب العالمية الثانية أفادت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاع سيئة فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، وكذلك تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي أدى إلى الحد من التجارة الخارجية، وبدأت أوروبا في البحث عن الحلول للخروج من المأزق² وقد انبثقت فكرتان: الأولى إيجاد تعاون اقتصادي وثيق بين جميع دول أوروبا الغربية والثانية إحداث اتحاد اقتصادي بين فئة ضيقة من البلاد وقد تبلور المشروع الأول بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E) والثاني بالسوق الأوروبية المشتركة (E.C.E) كما اقترحت بريطانيا العليا منذ 1956 مشروع منطقة أوروبية للتجارة الحرة. وبتاريخ 14 كانون الأول 1960 وقعت 20 دولة اتفاقية خاصة بإحداث منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي (O.C.D.E).³

وقد وضعت خطة توحيد أوروبا على مراحل نذكرها فيمايلي:⁴

- البداية الأولى من اتحاد جمركي بين هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ، في عام 1943 وبدأ خطواته الفعلية 1944 ونفذ في عام 1948 بعد موافقة البرلمانات الثلاث عليه.
- الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب الذي دعت له فرنسا سنة 1950 لجمع موارد إنتاج الفحم والصلب، حيث كونت فرنسا هيئة مشتركة فرنسية ألمانية.
- 1951 تحول الهيئة المشتركة إلى معاهدة رسمية (معاهدة باريس) ضمت ست دول أوروبية هي دول بينيلوكس الثلاث بالإضافة إلى فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا لتنشئ الجمعية الأوروبية للفحم والصلب.
- في 23 جويلية 1952 دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لتحقيق الاندماج الاقتصادي.

¹، هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 474-475.

²، علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ونظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط 02، 2010، ص: 402.

³، سكينية بن حمود: "مدخل العلم والاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص: 228.

⁴، هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق، ذكره، ص: 475.

• سنة 1953 تبنت الهيئة المشرفة على الجمعية مشروعاً تمهيدياً لمعاهدة تتضمن نظام السوق الأوروبية المشتركة، بهدف تحقيق المزيد من التكتل لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى وصولاً للوحدة السياسية.

• 25 مارس 1957 عقدت معاهدة روما فتم بموجبها تأسيس ثلاث مجالس هي:

– مجلس الطاقة النووية (Euratom): European .Atomic .Energy

– المجلس الاقتصادي الأوروبي (EFS)

– مجلس السوق المشتركة (CM) Commun Market

وتم جمع المجالس الثلاث في مجلس واحد عام 1967.¹

وتعتبر معاهدة روما الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى:²

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
- وضع تعريف جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء لتحقيق وظائف السوق المشتركة.
- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية.
- وضع صندوق اقتصادي أوروبي.
- إقامة بنك اقتصادي أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- توسيع حجم التجارة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³

ثانياً: تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

سنة 1958 ومع بدأ تطبيق اتفاقية روما كان عدد الدول الأعضاء ستة دول وهم: إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لكسمبورغ، وهولندا وهي الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي.⁴

سنة 1973 بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمارك وبريطانيا بينما لم تنضم النرويج نظراً للرفض الشعبي.

وقد شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال العقد الثمانينات، حيث انضمت اليونان عام 1981، كما انضمت كل من اسبانيا والبرتغال في عام 1986.⁵

في سنة 1993 انضمام ايرلندا، وبعدها بعامين انضمت كل من السويد، فنلندا، والنمسا ليصبح عدد الدول الأعضاء خمسة عشر دولة.⁶

في 1 ماي 2004 جاءت اللحظة التاريخية حيث انضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهم: قبرص، مالطا، التشيك، استونيا، الجمر، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، وبذلك يصبح عدد الدول الأعضاء خمسة وعشرون دولة.

عام 2007 انضمت كل من رومانيا وبلغاريا ليرتفع عدد الدول الأعضاء إلى 27 دولة.⁷

¹، حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 1997، ص: 39.

²، صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 17، 16.

³، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 271.

⁴، السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

⁵، حسين عمر، مرجع سابق ذكره، 1997، ص: 39.

⁶، علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ونظريات وسياسات، ط 02، مرجع سبق ذكره، ص: 404.

⁷، السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

ودليل تصاعد العضوية في هذه الجماعة او ما اصبح يطلق عليه رسميا سنة 1999 الاتحاد الاورويي إلا الوظائف التي يقوم بها التي نلخصها في النقاط التالية:¹

- **تحرير التجارة:** ويتضمن ذلك ازالة الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء، ووضع تعريفه جمركية مشتركة ازاء الدول غير الاعضاء، وازالة القيود الكمية بين الدول الاعضاء، ووضع سياسة زراعية مشتركة تتماشى مع مصالح الدول الاعضاء.
- **حرية الحركة:** وتتم بازالة العوائق امام حركة الاشخاص والخدمات ورأسمال.
- **دعم المنافسة:** وذلك سواء بالنسبة للحكومات او المنشآت.²

المطلب الثاني: تطور النظام النقدي الاوروي.

إن فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية مشتركة ليست وليدة معاهدة ماستريخت بل هي فكرة قديمة تعود إلى فترة الخمسينات، لكن هذه الفكرة لم تجد صدى نظرا لاصطدامها بنظام برتون وودز العالمي الخاص بتثبيت أسعار الصرف، لكن بعد انهيار هذا النظام ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة بدأت بالعديد من المراحل والترتيبات التي عرفت بالثعبان النقدي الأوروبي، ثم النظام النقدي الأوروبي وأخيرا معاهدة ماستريخت.³

أولا: نظام الثعبان النقدي Snake in the tunnel.

لقد نص اتفاق واشنطن عام 1971 على أن أسعار صرف عملات مختلف الدول يمكن أن يتغير ضمن حدود $\pm 2.25\%$ من حيث تكافئها بالدولار وبهدف الحد من هذه المرونة الواسعة اتفقت الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي على أن يكون هامش التقلب بين عملاتهما كحد أقصى هو $\pm 1.25\%$ وهذا يعني انه أصبح لأسعار صرف العملات الدول الأوروبية هامشان، الأول بالنسبة للدولار والثاني بالنسبة لأسعار صرف عملات الدول الأوروبية بعضها ببعض وقد تم العمل بهذا النظام ابتداء من الفاتح من شهر أبريل 1972 وعرف بنظام " الثعبان داخل النفق " حيث أن هامش التقلب بين العملات يمثل سعة هذا النفق، أما أسعار الصرف الفعلية فتتمثل الأفعى. إن هذا النظام يعمل على إبقاء الأفعى في النفق باستمرار أو سعة هذا النفق تضيق بانخفاض الهامش الذي تنقلب حوله العملات، لكن نظام الأفعى لم يستمر طويلا نظرا لاضطرابات أسواق المال الدولية، وخاصة فيما يتعلق بأسعار بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكورون الدنمركي.

لقد انتهى الأمر بالأوروبيين إلى أن تعددت العملات واختلقت معدلات الصرف داخل السوق الأوروبية المشتركة إلى تكبد خسائر نتيجة عمليات التحويل وبالتالي وجب عليهم إيجاد الآلية الجديدة لتنظيم العلاقات بين العملات.⁴ ويمثل الشكل رقم(13) التنظيم النقدي الاورويي الجديد أي الثعبان داخل النفق، حيث تنتقل اسعار صرف عملات الدول المشتركة مثل الثعبان وتمثل الملات القوية ظهره والعملات الضعيفة البطن.

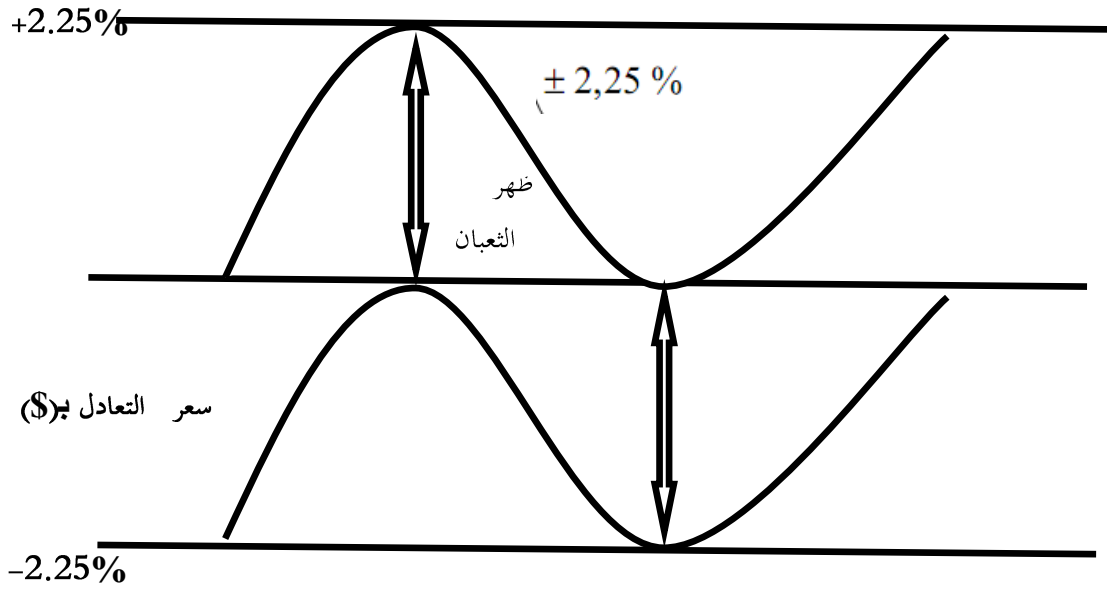
¹، حسين عمر، مرجع سابق ذكره، 1997، ص:39.

²، هوشيار معروف، إدارة الأعمال الدولية، دار تحرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:139.

³، علي بقتيش، وآخرون، الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أبريل 2005، ص: 562.

⁴، عبد الله غام، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية إشارة خاصة لحالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أبريل 2005، ص:342.

الشكل رقم(13):مخطط الثعبان داخل النفق.



المصدر: انفال نسيب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الإنتاج المحلي- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، مرجع سبق ذكره، ص:26.

ثانيا:الوحدة النقدية الاوروبية.

أما فيما يتعلق بالنظام النقدي الأوروبي فقد جاء بعد مرحلة نظام الثعبان والتقلبات الكثيرة التي أدت إلى تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية كالجنه الإسترليني والليرة الإيطالية وارتفاع معدل التضخم في كل من بريطانيا ، فرنسا وإيطاليا.¹ وكان من الطبيعي إزاء فشل "نظام الثعبان" أن تعمل الجماعة الأوروبية CEE في جويلية 1978 بمؤتمر القمة الأوروبية وضع الخطوط الرئيسية للنظام الحقيقي النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 1979.

وقد تضمن النظام النقدي الأوروبي ثمانية عملات هي : (المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الأورن الدنمركي، الليرة الإيطالية، الجنه الايرلندي، فرنك لكسمبورغ) وترك باب الانضمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الانضمام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعريين احدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة أوروبية The European Curancy E.C.U. ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25 % صعودا وهبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعودا وهبوطا حتى يناير 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف.²

¹، يحي سعيدي ، تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص: 441 .

²، عتيقة وصاف، سهام عاشور، نظام النقد الأوروبي الملامح الأساسية والإشكالية الاقتصادية، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أبريل 2005، ص:129.

وتعتبر وحدة النقد الأوروبية بمثابة سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة وأوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة إلى كل دولة، على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات، ويمكن تغيير تلك الأوزان طبقاً للمستجدات الاقتصادية التي تطرأ.¹

ووفقاً لهذا النظام الجديد تم إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي (European Monetary Cooperation Fund) (E MCF) لمساعدة الدول الأعضاء في حالة الاختلال القصير والمتوسط الأجل لموازين مدفوعاتها. نظراً لارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير باتحاد الألمانيتين، ومع ارتفاع معدلات الفائدة، أدى ذلك إلى حالة من الركود الشديد، إضافة إلى انسحاب الليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني من آلية الصرف وذلك من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993، وانخفاض كل من البيزيتا الإسبانية، الأسكودو البرتغالي والجنيه الإيرلندي، كل هذه الظروف أدت بالبنك المركزي للاتحاد بتوسيع هامش التذبذب من 2.25% إلى 15% في محاولة لاستعادة دول الاتحاد استقرارها السابق.²

ثالثاً: الوثيقة البيضاء والوثيقة الأوروبية الموحدة وتقرير ديلور.

1- الورقة البيضاء والوثيقة الأوروبية الموحدة:

تعتبر كل من الوثيقة البيضاء سنة 1985 والوثيقة الأوروبية سنة 1987 هما المكونان الأساسيان لمشروع أوروبا الموحدة عام 1992، وتضم الورقة البيضاء 300 إجراء تم تقليصها إلى 279 إجراء مع تحديد جدول زمني لجميع الأعمال، بحيث تم إنجاز ما يقارب 25% من هذا الجدول خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى نهاية 1988. في حين تضمنت الوثيقة الأوروبية الموحدة إدخال تعديلات على اتفاقية روما 1957، كما أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية التامة بين الأعضاء ضمن سوق واحدة أطلق عليها اسم "Marché intérieur" وذلك بالتدرج إلى غاية 1992/12/31، مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتحرير الكامل لوسائل الإنتاج، كما اهتمت الوثيقة بالمناطق الريفية والسياسة الخارجية والأمنية لدول الاتحاد وتدعيم الوحدة النقدية.³

2- تقرير ديلور :

إن تحقيق التكامل النقدي بين دول الاتحاد الأوروبي يتطلب إنشاء بنك مركزي واحد للمنطقة ككل يمثل السلطة النقدية الوحيدة التي تحدد السياسة النقدية واجبة التنفيذ في هذه المنطقة، كما يتطلب تحقيق التكامل توحيد العملات المستخدمة داخل النظام، ولهذا السبب انشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الاتحاد) في يونيو 1988 لجنة برئاسة "جاك ديلور" ويضم محافظي البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي وذلك لوضع الخطوات التي تفضي في نهاية الأمر إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي.⁴

وقد دعا التقرير إلى إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي على ثلاث مراحل، ووضع ثلاث قواعد أساسية لهذه الوحدة:

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك والأوراق المالية الأخرى

¹ يحي سعدي، تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 441.

²، شهرة عدسية شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

³، صالح مفتاح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الغواط، 18-20 أبريل 2005، ص: 110.

⁴، عتيقة وصاف، سهام عاشور، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 130-131.

- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملاء الأعضاء.
كما اقترح التقرير إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية "European System of Central Banks" "ESCB" وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، ويكون على البنوك المركزية الوطنية الأوروبية تنفيذ السياسات الموجهة من قبل اللجنة التابعة لـ ESCB.¹

المطلب الثالث: اتفاقية ماستريخت للعملة الأوروبية الموحدة.

في فيفري 1992 عقد في المدينة الهولندية ماستريخت، مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هاميين وهما البنك المركزي الأوروبي، ووحدة النقد الأوروبية.

أولاً: أهداف اتفاقية ماستريخت ومعايير الانضمام للوحدة النقدية.

1- أهداف اتفاقية ماستريخت.

- من الأهداف التي تسعى اتفاقية ماستريخت إلى تحقيقها نجد:
- وضع سياسة خارجية مشتركة والسعي لإقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.
 - التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كل الحواجز بين دول الجماعة.
 - إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد في موعد غايته 1جانفي 1999 لتحكم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة.

2 - معايير الانضمام للوحدة النقدية.

- حددت اتفاقية ماستريخت معايير يجب على الدول الأعضاء المترشحة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية أن تستوفيها، وهذه الشروط تهدف إلى خلق تقارب بين اقتصاديات الدول المكونة للاتحاد الأوروبي لضمان قدرتها على مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد. وتتضمن هذه المعايير ما يلي:
- ألا يتجاوز التضخم 1.5% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخماً.
 - ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل أكثر من نقطتين مئويتين عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها.
 - أن لا يزيد معدل الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية عن 2.25% فوق متوسط النظام النقدي الأوروبي خلال عامين قبل الانضمام للعملة الموحدة.
 - أن لا يزيد العجز في الميزانية عن 3% من إجمالي الناتج المحلي بحيث لا يزيد معدل الدين الحكومي عن 60% من إجمالي الناتج المحلي، أو أن تقتنع الدول الأعضاء في المجموعة بان حضاها بالإيفاء بمهدين الشرطين في المستقبل جيد وعملي وواقعي.
 - لضرورة دراسة طلب الانضمام للدول لليورو خلال فترة عامين بدءاً من تقديم الطلب، مع دراسة ملف عملة هذه الدولة وأوضاعها النقدية والمصرفية وأوضاع اقتصادها العام.
 - لا بد أن تكون البنوك المركزية للدول الراغبة في الانضمام مستقلة استقلالياً تامة عن الحكومة في سياستها النقدية.

¹، بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص: 213.

ثانياً: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية.

اقترح تقرير ديولور إنشاء عملة واحدة مع سلطة نقدية واحدة على ثلاث مراحل، وتمتد المرحلة الأولى حتى العام 1993، ويفترض في هذه المرحلة أن يتم تحرير تحركات الرساميل، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية، وتمتد المرحلة الثانية حتى نهاية 1998، وتفترض توقف البنوك المركزية عن تمويل العجز في المالية العامة، وتحقيق استقلال البنوك المركزية، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية واستكمال الاتحاد النقدي الأوروبي. بينما تعد المرحلة الثالثة حتى نهاية العام 2002 وتفترض استعمال اليورو كعملة موحدة.

- 1- المرحلة الأولى حتى 1993: بدأت في تموز 1990 وتتضمن التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لاستكمال السوق الموحدة في نهاية 1992 ومشاركة عملات دول المجموعة في الهامش الضيق لآلية سعر الصرف.¹
 - 2- المرحلة الثانية 1994-1998: اهتمت المرحلة بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية.
 - 3- المرحلة الثالثة: 1999-2002: وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية "اليورو" وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، حيث أن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعضاء في اليورو.²
- والجدول التالي يوضح الجدول الزمني لتنفيذ اليورو:

الجدول رقم (26): الإطار الزمني لتنفيذ اليورو.

المرحلة	التاريخ	الاجراءات
المرحلة الأولى.	10-07-1990	بدأت المرحلة الأولى للاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي لإلغاء جميع القيود على تدفق رؤوس الأموال عبر حدود الدول الأعضاء.
	فيفري 1992	تم توقيع اتفاقية الاتحاد الأوروبي، باستريخت بمولندا وهي تشمل بنود انشاء الاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي.
	ديسمبر 1992	تسني ألمانيا للاتفاقية
	جانفي 1993	استكمال حرية تنقل رؤوس الأموال الأوروبية داخل الاتحاد
	أكتوبر 1993	موافقة الحكومة الدستورية الألمانية على الاتفاقية
	نوفمبر 1993	تنفيذ اتفاقية ماستريخت
	01-01-1994	- انشاء معهد النقد الأوروبي في فرانكفورت. - احلال معهد النقد الأوروبي محل البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. - الاعداد لتأسيس البنك الأوروبي مع المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية في دول الاتحاد الأوروبي. - اعداد تقارير دورية عن التقدم نحو التوحيد المنشود في السياسات النقدية الفرعية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي.
	فيفري 1995	طباعة الكتاب الأخضر عن طريق الوكالة الأوروبية ويشمل هذا الكتاب مقترح بالخطوات اللازمة لتقديم العملة الأوروبية الموحدة.
	ديسمبر 1995	تم اجتماع الاتحاد الأوروبي في مدريد حيث تم اقتراح يسمى الأورو EURO اليورو العملة الموحدة

¹، علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ونظريات وسياسات، ط 02، مرجع سبق ذكره، ص: 434.

²، عتيقة وصاف، سهام عاشور، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

المرحلة الثانية	ديسمبر 1996	الاوروبية كما تم مراجعة الخطوات الاساسية المطلوبة للتنفيذ - اجتماع الاتحاد الاوروي في دبلن. - الاتفاق على الاطار القانوني اللازم لتحويل العملات النوعية الى عملة اليورو. الاتفاقيات اللازمة لكيفية التعامل مع بقية الدول غير الاعضاء في الاتحاد الاوروي
	1997	- الجهود المكثفة للتعامل مع معيار التحويل للعملة اليورو. - توفير البيانات الاقتصادية لكل دولة لقرار العضوية في الاتحاد النقدي الاقتصادي الاوروي.
	1997-07	- اجتماع الاتحاد الاوروي في امستردام. - الاتفاقية الخاصة بالاستقرار والنمو الاقتصادي. - الترتيبات الخاصة بادخال اليورو حيز التنفيذ.
	نوفمبر 1997	اجتماع الاتحاد الاوروي لوكسمبورغ للنمو والعمالة.
	مارس 1998	المقترحات المقدمة من مجلس وزراء المالية والاقتصاد بخصوص: - الخطاب الاساسي للمجلس. - تقارير معهد النقد الاوروي حول التدرج تجاه العملة الموحدة.
	03-02-1998	قرار المجلس الاوروي بتحديد الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي الاوروي، تاسيس البنك المركزي الاوروي والمنظومة الاوروية للبنوك المركزية.
المرحلة الثالثة	01-01-1999	- بدا ادخال اليورو في السوق النقدية مع تثبيت اسعار الصرف. - اعتبار اليورو العملة الموحدة في الدول الاعضاء.
	2001-2000	- مرحلة الاعداد والترتيبات
	01-01-2002	- بداية التعامل مع البنوك و العملة المعدنية اليورو. - اعتبار اليورو العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد النقدي الاوروي. - تحويل ما تبقى من العملات الفردية لكل دولة عضوا الى اليورو.
	07-01-2002	اخر موعد لاعتبار العملات الورقية والمعدنية لكل دولة مقبولة للتعامل وذلك في ضوء التقارير المقدمة من المعهد النقدي الاوروي عن التقدم داخل كل دولة عضوا في الاتحاد نحو عمليات التحويل من العملة الفردية الى العملة الموحدة.

المصدر: عبد الله غانم، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية إشارة خاصة لحالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أبريل 2005، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 345-346.

المبحث الثالث: العلاقات الاوروية المتوسطة من التعاون الى الشراكة.

من اهم اتفاقيات الشراكة التي شهدها القرن الماضي نجد الشراكة بين الاتحاد الاوروي والدول المتوسطة التي تربطها بدول الاتحاد علاقة مميزة، اذ كانت هذه الدول في القدم تعتبر من مستعمرات الاوروية، لكن الاتحاد بعد اخذ هذه الدول لاستقلالها استمرت مع دول الاتحاد في صيغة اخرى اخذت صفة الشراكة، التي تطورت من مرحلة الى اخرى. وهذا ما سنستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للشراكة الأورو متوسطية.

من المعروف تاريخ ونهج أوروبا على الدول المتوسطية سياسيا واقتصاديا وثقافيا الذي اتسم بالهيمنة والسيطرة على أقطاره ونهب ثرواته. وبعد تحقيق أقطاره للاستقلال ادركت أوروبا اثر المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها المتوسط وامكانية استثمار ذلك¹ تنفيذا للبند الذي نصت عليه معاهدة روما 1957 التي أقرت بإنشاء المجموعة الأوروبية، اتضحت نوايا دول أوروبا في الإبقاء على علاقاتها مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بواسطة البحث عن آليات الدعم وتعزيز التعاون الأورو متوسطي.²

بنيت السياسة الخارجية للدول الأوروبية، بشكل أساسي على الارتباطات الثنائية مع المستعمرات السابقة، فقد كانت هناك رؤيتان متناقضتان داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول نوع العلاقات الواجب صياغتها مع دول جنوب المتوسط. فكانت الرؤية الأولى تقدمها وتدعمها فرنسا وكانت تنادي بأوروبا قوية ومستقلة بالنسبة إلى القوتين العظميتين في ذلك الوقت ومن هذا المنظور تظهر الارتباطات الوثيقة والمفضلة بالمستعمرات السابقة والتي تراها ضرورية.³

والرؤية الثانية والمناقضة لهذه المقاربة الإقليمية، فكانت تعتبر التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية أمرا حيويا لأوروبا ومن ثم الدخول في منطقتي السوق الحرة باعتبار المنطق الأكثر ملاءمة لنمو الاقتصاد الأوروبي. ووجهة النظر هذه والتي دعمتها ألمانيا الغربية القوية صناعيا وبشريا والمجردة من أي ارتباطات استعمارية، ترفض الارتباطات التفضيلية مع مقاطعات محددة في العالم معتبرة أن التعاون من اجل النمو يكون أسهل التحقيق داخل تعاون عالمي.

وبالنظر للمميزات التي تتمتع بها دول جنوب المتوسط والتي كانت الدول الأوروبية بحاجة إليها والتي تتمثل في:⁴

- الأهمية الاقتصادية للمنطقة والموقع الجغرافي واحتوائها على ثروات طبيعية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي واقتصاد الدول الغربية بصفة خاصة.
- وجود العنصر البشري الناطق بلغات الدول الاستعمارية القديمة وبطلاقة (الفرنسية، الاسبانية، الايطالية والبرتغالية).
- حاجة الواقع الاجتماعي في أوروبا لهذا العنصر البشري ورفض الأوروبيين القيام ببعض الأعمال الخسنة مما أدى إلى الاعتماد على هذا العنصر البشري.
- ظهور ظاهرة الهجرة المبكرة لأوروبا للقيام بهذه الأعمال.

هذه المميزات وأخرى أدت إلى تقبل الفكرة الأولى عن الفكرة الثانية، وتم على اثر ذلك ثم إبرام بعض الاتفاقيات الثنائية في اتفاقية روما حيث كانت كل من المغرب وتونس مرتبطتين بالمجموعة الأوروبية، وهذا بفضل العلاقات الخاصة التي تربط فرنسا بالدولتين (يشير بروتوكول ملحق بمعاهدة روما صراحة إلى المغرب وتونس) أما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما ما تزال تعتبر جزء من فرنسا.⁵

¹، هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

²، فتيةحة بوحرد، دلال عظمي، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو مغاربية، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 3.

³، وفاء سعد الشريبي، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية، الدراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد 01 نوفمبر 2008، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص: 07.

⁴، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

⁵، ملين عايد، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص: 9.

أولاً: حوار الستينات 1961-1971.

- في سنة 1969 وقعت كل من تونس و المغرب اتفاقيتي مع المجموعة الأوروبية تميزت بـ:¹
- كان يغلب عليه الطابع التجاري وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون، مصبرات السمك).
 - لم تشمل الاتفاقيات على أية معونات مالية.²
 - دخول بضائع الدولة إلى الأراضي الأوروبية دون رسوم جمركية أو تخفيض الرسوم عليها.
 - تحرير الصادرات الصناعية التونسية والمغربية من الرسوم والحصص عند دخولها السوق الأوروبية، باستثناء المنتجات النفطية والفلين.
 - هذه الاتفاقيات كانت من النوع الثنائي.³
- إلا أن تونس والمغرب لم تستفيدا من هذه التفضيلات وهذا بسبب ضعف وهشاشة القاعدة الصناعية في هذين البلدين. وما يمكن ملاحظته على العلاقات الأوروبية المتوسطية خلال فترة الستينات هي امتداد للاستعمار السابق ولكن بطابع اقتصادي، حيث بقيت الدول المتوسطية المورد الأول للمواد الأولية و السوق الأولى لتصريف بضاعة الدول الأوروبية.

ثانياً: السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) 1972-1989.

بمرور الزمن أصبح الاقتناع بأن واجب العلاقات بين مجموعتي البلدان الأوروبية والمتوسطية غير الأوروبية أن تستلهم نظرة شاملة تقوم على التعاون المشترك ودعم النمو والتبادل التجاري فيما بين المجموعتين،⁴ وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلتها سياستها المتوسطية، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة (1972)، تم تبنيها في قمة باريس (19-21 أكتوبر 1972) لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن، مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما إلى المجموعة لاحقاً.⁵

وجاءت هذه السياسة تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي:⁶

- تصحيح أسعار البترول عام 1973 وظهور مشكلة المديونية.
- تعبیر المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن رغبتها واستعدادها للقيام بدور سياسي معقول للصراع العربي الصهيوني مما شجع الدول العربية للدخول في حوار مع الجانب الأوروبي.

حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة ذو طبيعة اقتصادية وتجارية لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، وإقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية، وتخفيض حقوق الجمارك التي تتراوح ما بين 20% و 80% وهذا تبعاً لطبيعة المنتج.⁷

¹ عبد الرحمن تومي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حرا اورو متوسطية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 03.

² جمال عمورة ، مرجع سبق ذكره،ص:163،165.

³ ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره،ص:66.

⁴ وفاء سعد الشريبي، مرجع سبق ذكره، ص:14.

⁵ لمين عايد، مرجع سبق ذكره، ص:10.

⁶ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، ص:292.

⁷ لمين عايد، مرجع سبق ذكره، ص:10.

وعموما فقد قامت السياسة الاوروبية الشاملة على اساس وجود مجموعة من المصالح التي تربط بين الجماعة الاوروبية والدول المتوسطية الاخرى غير الاوروبية، حيث تتلاقى اهداف الطرفين في انشاء منطقة حرة، ثم اتخاذ سياسة الاعانات اللازمة لتنمية اقتصاديات تلك الدول المتوسطية غير الاوروبية، حيث تركزت رؤية السياسة المتوسطية الشاملة على اربع مجالات هي:¹

- تحرير المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول المتوسطية غير الاوروبية الى اقصى حد ممكن مع اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لحماية الانتاج الزراعي لدول المجموعة وحماية الصناعات الوطنية للدول المتوسطية غير الاوروبية.
- اتباع سياسة المساعدات المالية في شكل قروض من البنك الاوروبي للاستثمار او من خلال ميزانية الجماعة الاوروبية، وفي ظل شروط تفضيلية ومحددة لظروف كل حالة على حدة.
- سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط الى دول الجماعة الاوروبية.
- اقامة مشروعات للتعاون الفني الصناعي بين الجانبين، وذلك في اعمال التنقيب والتسويق وتبادل المعارف والتكنولوجيا بين الجانبين.

وبشكل عام فان النتائج التي تحققت في اطار السياسة المتوسطية لم تكن كبيرة، فلم تتمكن دول المغرب العربي من اكتساب ميزة النفاذ إلى أسواق الجماعة الاوروبية بالرغم من اعادة هيكلة اقتصادها على اساس الانتاج للسوق الاوروبية، ويعود السبب في ذلك الى: عدم التكافؤ اقتصاديا بين الطرفين ودخول الدول المتوسطية بصفة فردية وليس بصفة جماعية.² والمهم من كل هذا إن معظم البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل، وبالتالي فان المعونات والمساعدات التي منحتها الدول الأوروبية كانت محدودة للغاية، كما فقدت الدول العربية الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام اسبانيا والبرتغال إلى دول المجموعة.³

ومنه فإن السياسة المتوسطية الشاملة قد عمقت من التبعية الاقتصادية للدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوروبية. وفي نهاية الثمانينات اصبحت السياسة الاوروبية تنظر الى المنطقة المتوسطية على انها منطقة واحدة وهذا ما يعرف بالسياسة الاوروبية الجديدة.

ثالثا: السياسة الاوروبية الجديدة في حوض المتوسط (1989-1995).

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت آن ذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة، وذلك تحت تأثير حملة من العوامل نوجزها فيما يلي:⁴

- النتائج الهزيلة المجتناة من السياسة الشاملة.
- سقوط حائط برلين.
- التطور الحاصل في الإندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مروراً بالتوسع الأوروبي.

¹، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص:68.

²، هيفاء عبد الرحمن ياسين النكري، ص:292.

³، سناء عبد الكريم الخفاق، المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية و المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:5.

⁴، وفاء سعد الشريبي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

• تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية، فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية المتوسطة.¹

هذه العوامل الأساسية في توجه المجموعة الأوروبية توجهها جديدا، حيث كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياسة المجموعة اتجاه جيرانها في حوض المتوسط وبالفعل فقد أعدت اللجنة ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشأن السياسة المتوسطة الجديدة والتي تم تقديمها في اجتماع ستراسبورغ 1989 وعرفت هذه الورقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطة" والتي نمت صياغتها عام 1990 ودخلت حيز التنفيذ عام 1992 (السياسة المتوسطة الجديدة-PMR).²

تسمح هذه السياسة لبلدان المتوسط أن تدير بصورة أفضل اقتصادياتها وإمكاناتها، وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة انفتاحا حازما في إطار سياسة تجاور جديدة. ولخصت هذه السياسة في ست نقاط:³

- متابعة مسار التأقلم الاقتصادي لبلدان المتوسط غير الأوروبية.
- تحفيز الاستثمار الخاص.
- زيادة التمويل.
- تحسين الدخول إلى سوق المجموعة.
- تضمين أوثق لبلدان المتوسط غير الأوروبية في مسار التكامل.
- تقوية الحوار الاقتصادي والسياسي خصوصا على المستوى الإقليمي.

لذلك فإن هذه المتطلبات الخاصة جعلت من الضروري تنفيذ برامج مساعدة تنصب بطبيعتها على الخطوط الأساسية للسياسة المتوسطة، ومن الأبعاد الأساسية لهذا التوجه سعيها إلى تخطي العلاقات القديمة للتعاون وخلق أطر جديدة للتعاون في مختلف المجالات منها، الاقتصادي، المالي والثقافي، عن طريق طرح مبادرات جديدة مع حلول عامي 1992 و1993، ومن أهم هذه المبادرات التي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(27):مبادرات السياسة المتوسطة الجديدة.

اسم المبادرة	الهدف منها
ميد-كامبوس Med-Campus	توسيع نطاق نقل المعارف العلمية، التقنية، لتحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوروبية.
ميد- اينفست Med-Invest	تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط وتنميتها وتجديدها.
ميد- اوربس Med-Urbus	تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط غير الأوروبية كإدارة الموارد المالية، معالجة النفايات وحماية البيئة، التأهيل والإدارة المالية والضريبية للإدارات المحلية، المبادرات في قطاع الاتصالات والمعلوماتية.
ميد- ميديا Med-Media	تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الاتصال الجماعي وتبادل البرامج الإذاعية المرئية وتأهيل العاملين المتخصصين.
ابن سينا	تعاون علمي وتكنولوجي يتعلق بالمحافظة على البيئة، الطب، علم الحياة، إدارة الموارد المائية.

¹، جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص:166.

²، وفاء سعد الشريبي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

³، المرجع السابق، ص:21.

تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي بالنسبة لبلدان المتوسط غير الأوروبية مع مشاركة برامج الأمم المتحدة للبيئة.	ميتاب ¹ Metab
تحقيق تكنولوجيا متعددة وأنظمة إعداد المعلومات.	ماست ² Mast

المصدر: وفاء سعد الشريبي، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية، الدراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد 01 نوفمبر 2008، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 21، 22.

كما سبق يمكن القول أن هذه السياسة تنطلق من أن السلام والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط تكون جميعها الهدف الأساسي لأوروبا وهذا ما سيؤدي إلى إقامة شراكة حقيقية.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة.

في قمة المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات الأوروبية في كورفو باليونان في 24 و 25 جوان 1994 أعطي أول دفع لسياسة الشراكة مع المحيط المتوسطي للاتحاد الأوروبي عندما أكد الأوروبيين على الأهمية التي تكتسبها معالجة ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الثنائية المتوسطية للمشاكل السياسية والاقتصادية التي يتطلب حلها الأمتثل ظروف تعاون إقليمية، وتماشيا مع هذه التوصيات وضعت اللجنة الأوروبية في 19 أكتوبر 1994 مقترحات من اجل هذه الشراكة في دراسة حملت عنوان "التقوية السياسية المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية- متوسطية" حيث تقوم هذه الشراكة على محورين:

- المساعدة وتكثيف الإصلاحات السياسية وإقرار حقوق الإنسان وحرية التعبير.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من اجل رفع المستوى المعيشي وخلق فرص العمل.³

أولا: تعريف الشراكة الأورو متوسطة وخصائصها.

أما الحدث الذي ميز التطوع فكان مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995، فقد انطلقت فيه المرحلة الجديدة لسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية المبنية على الشراكة الأوروبية المتوسطية.

1- تعريف الشراكة الاورو متوسطة ودوافعها.

الشراكة الاورو متوسطة هي مشروع المجموعة الأوروبية، وهو يبلور ويرز رغبة أوروبا في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية، كمنافس قوي وفعال ضد أمريكا التي استتارت بالشرق الأدنى و الأوسط والأقصى.⁴ تمثل الشراكة الاورو متوسطة تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو أفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل.⁵ وتعد على أنها ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محمدا بل هي سير في طريق نمو مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن يؤدي إلى

¹، أعد هذه المبادرة البنك الأوروبي للاستثمارات بالتعاون مع البنك الدولي.

²، يرتبط ميتاب.

³، أحمد كابت، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 48.

⁴، محمد العربي فلاح، المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 15.

⁵، إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 197-198.

تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات حيث يخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة اقتصادية إستراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها أن تدفع ضريبة القوة أو ضريبة القيادة.¹

2- أهم العناصر الدافعة للشراكة الاورو متوسطية.

- قد كانت هناك مجموعة من الدوافع التي تقف وراء قيام الشراكة الأوروبية المتوسطية تتمثل في:²
- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد أمريكا وزيادة تواجدها في المنطقة.
 - مواجهة الهيمنة الأمريكية والخروج من تحت مظلتها وأخذ المبادرة منها في إعادة تشكيل النظام الإقليمي وصياغة مستقبل المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية.
 - رفض أوروبا أن تكون بدور ضعيف في النظام الدولي القائم، ومحالة أوروبا تهيئة نفسها كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية لامتلاكها الوسائل والقدرات التي تؤهلها لتكون احد أقطاب العولمة.
 - خلق فضاء اقتصادي قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي وإلزامه بمعاهدات واتفاقيات تفرض عليه أن يكون مرتبطا بالحوض الشمالي للبحر المتوسط بحيث تصبح المنافسة الأمريكية أو الآسيوية ضعيفة جدا بشكل يجعل دخولها إلى الأسواق المتوسطية يتم من البوابة الأوروبية.³
 - الوعي لدى أوروبا بان مشكلاتها لا تحل داخل أوروبا فقط بل تحتاج إلى فضاء متوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية، مثال ذلك: الهجرة التي تتطلب تعاون متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة الغير شرعية.
 - امن أوروبا هو من امن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم استراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة.
 - مصلحة العرب من تأسيس شراكة مع أوروبا بغية تأمين تطورهم وتقدمهم وتنميتهم، وفي المقابل من مصلحة أوروبا أن تساهم في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط حفاظا على مصالحها وأمنها.⁴
- حيث كان هناك مجموعة من الأهداف يسعى الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية إلى تحقيقها.

ثانيا: أهداف وخصائص الشراكة الاورو متوسطية.

شكلت الشراكة الاورو متوسطية نقطة تحول في العلاقات ما بين أوروبا والدول المتوسطية، وقد أسست رسمياً لأجل خلق منطقة تنعم بالسلام والازدهار والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، وقد أنشأت بناءً على الفرض بأن الطريقة التي ستحقق من خلالها هذه الأهداف هي بواسطة التنمية الاقتصادية والتحرر السياسي وبناء مؤسسات ديمقراطية قائمة على احترام حقوق الإنسان، وعلى مجتمع مدني فعّال ومستقل.⁵

¹، يوسف مسعداوي، عمار بوزعرور، الآثار المتوقعة للاقتصاد من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22-23 افريل 2003، ص: 07.

²، محمد العربي فلاح، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

³، هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، ص-ص: 293-295.

⁴، عبد الوهاب رميدي، علي سماي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة تبادل حر الاورو جزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص: 06

⁵، Iain Byrne, Charles Shamas, **The Human Rights Implications of the MEDA Programmes**, P:3.

1- أهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة الاورو متوسطية.

تمثل أهداف الاتحاد الأوروبي فيما يلي:¹

- العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة دول المتوسط، حيث تعاني عدة دول من مشاكل أمنية (العنف السياسي، الصراع في الشرق الأوسط...) وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي و التعاون المالي علاوة على دعم الإصلاح السياسي، فاستقرار الوضع الأمني وكذا الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه:
- ضمان امن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر الانتشار الأسلحة خصوصا الغير تقليدية.
- التقليل من مواجهة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية والتي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في الضفة الجنوبية على حالها.
- إقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطة وهذا ما يمكن الاتحاد من جهة على تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمن حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى إلى بدورها إلى الاستحواذ عليها.
- ضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وان بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

2- أهداف الدول المتوسطة:

تمثل أهداف الدول المتوسطة فيما يلي:²

- الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من طرف الأوروبيين بغية تمويل مختلف المشاريع الإنمائية، علاوة على جذب اكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات مباشرة.
- انفتاح أكثر لأسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد.
- القضاء أو التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية التي تأتي البطالة على رأسها والتي تعاني منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والاستفادة من الخبرات الأوروبية وهذا في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.
- بناء منطقة رخاء وازدهار اورو متوسطية في حدود 2010.
- الاستفادة من برامج ميда المانح للمساعدات المالية بشكل إعانات وقروض تقدمها البنوك الأوروبية.

¹، محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:5.

²، المرجع السابق، ص:6.

ثالثا: خصائص ومنطلقات الشراكة الاورو متوسطية.

1- خصائص الشراكة الاورو متوسطية.

- تتميز الشراكة الاورو متوسطية بخصائص نوجزها فيما يلي:
- وجود فارق كبير على مستوى التنمية بين الدول الأوروبية ودول جنوب شرق البحر المتوسط مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة على مستوى التنافسية الأوروبية صعبا.
 - أنها شراكة بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعية وبين أخرى تتميز بالتنوع وارتفاع التنافسية.
 - تعكس الشراكة الاورو متوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى.
 - تفضيل التعاون الثنائي بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب المتوسط.
 - يتفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة قوية متماسكة سياسيا وعسكريا، بينما تتفاوض دول الجنوب المتوسط منفردة.

2- منطلقات الشراكة الاورو متوسطية.

- تحددت منطلقات هذه الشراكة بتوافق أطراف الشراكة الثمانية والعشرين كما يلي:¹
- اندماج اقتصاديات الدول المتوسطية في اقتصاد السوق.
 - جذب الاقتصاديات المتوسطية عبر نافذة أوروبا.
 - تحرير تجارة المواد المصنوعة على أساس المعاملة بالمثل مع إلغاء نظام الأفضلية المعممة وهذا من شأنه أن يفتح أسواق لبلدان جنوب وشرق المتوسط أمام الإنتاج الأوروبي المتفوق تكنولوجيا والأقوى تنافسيا.

المطلب الثالث: آليات العمل للشراكة الاورو متوسطية.

في إطار تنفيذ برامج الشراكة الاورو متوسطية تم تبني آليات للعمل على صعيدين متوازيين الأول على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الاورو متوسطية وتعقد هذه الاتفاقيات بشكل ثنائي مع كل دولة على حدة والمبنية على الحوار الثقافي والاقتصادي والسياسي، أما الصعيد الإقليمي للشراكة الاورو متوسطية بشكل أساسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات.

أولا: الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي (الاتفاقيات الجماعية).

الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي هي تلك الاتفاقيات التي ترم على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة حيث اعتبرت اتفاقية برشلونة المبدأ الذي أقيمت على أساسه الشراكة الاورو متوسطية.

¹، شهرزاد زغب، لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:5.

1- اتفاقية برشلونة للشراكة الاورو متوسطية.

لقد تم عقد مؤتمر برشلونة في الفترة ما بين 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 15 وزيرا ، ومن جهة أخرى مشاركة وزراء خارجية 12 دولة متوسطية من بينها ثماني دول عربية. ويعتبر الإعلان الرسمي النهائي لهذا المؤتمر المعروف باسم إعلان برشلونة بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الاورو متوسطية وتحويل في مسار العلاقات بين الطرفين وذلك بتبني فكرة جديدة تتعلق بالتنمية المشتركة عن طريق "الشراكة" بدلا عن مصطلح "المساعدة".

و لقد عكس الإعلان الصادر عن اتفاقية برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط وفي هذا الإطار حدد هذا الإعلان عن أبعاد العلاقة المبنية على أساس الشراكة، وهذا ما يلخصه الجدول التالي.

الجدول رقم: (28) العناصر الرئيسية للشراكة الاورو متوسطية.

أهدافها	أبعاد الشراكة الاورو متوسطية
<ul style="list-style-type: none"> - العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان. - تنمية دولة القانون والديمقراطية. - احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة مظاهر التعصب. - احترام المساواة في حقوق الإنسان بين الشعوب وحققهم في تقرير المصير. - عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف، وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية. - توطيد التعاون بين الدول الأعضاء، من اجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته. - بالتحضر تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف، وأهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل، ومنع الانتشار النووي. 	<p>الشراكة السياسية والأمنية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الإسراع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. - تحسين ظروف معيشة السكان، عن طريق زيادة فرص التوظيف، والإقلال من حجم الفجوة التي تعانيها عملية التنمية في المنطقة الاورو متوسطية. - دعم وتشجيع التكامل والتعاون الإقليميين، وتوفير البيئة والإطار القانوني لذلك. - الحفاظ على البيئة والالتزام بخطة عمل المتوسط. - تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسة الطاقة. 	<p>الشراكة الاقتصادية والمالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تنمية الموارد البشرية، وخصوصا دور المرأة في هذا المجال. - تشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، وذلك من خلال التأكيد على الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. - تنمية وتوطيد التعاون بين الدول، من اجل تشجيع اللقاءات بين فعاليات التنمية في إطار القوانين الوطنية، وذلك من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة، وتشمل هذه البرامج: MED-CAMPUS، MED-MEDIA، MEDURBS وغيرها من البرامج التي أنشأها الاتحاد الأوروبي للتعاون بين الدول المتوسطية. - الاهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب. 	<p>الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية</p>

<p>– المشاركة في التدابير الصحية و المعيشية للسكان.</p> <p>– التعاون الوثيق في مجال التصدي للهجرة غير الشرعية.</p> <p>– تحقيق التعاون والمساعدات الفنية لمنع التجارة غير المشروعة، والإرهاب والجرائم الدولية ومقاومة الفساد.</p> <p>– التعاون في مكافحة مختلف مظاهر العنصرية.</p> <p>– تعزيز وتنمية المجتمع المدني، والتعاون بين المنظمات غير الحكومية على أن يكون ذلك في إطار القانون الوطني لكل دولة، والإشارة إلى مراعاة حق الدول باختيار نظمها العامة، بما في ذلك النظام القضائي.</p>

المصدر: شبيب أوشي، واقع وفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص: 115.

2- مؤتمرات لاحقة لاتفاقية برشلونة.

نص إعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية سنويا وبصفة دورية وبالتناوب بين هذه الدول، إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء لإحتضان هذه المؤتمرات في الدول العربية، وهذا قصد تفويت الفرصة على إسرائيل للمشاركة في المؤتمرات الوزارية التي ستعقد في الدول العربية، وبالتالي ستحول هذه الشراكة إلى جسر سياسي لعبور إسرائيل إلى الوطن العربي، وبالتالي تكون إسرائيل إذا ما تم عقد هذه الاجتماعات في الدول العربية قد نجحت في تجاوز الطريق نحو إلغاء أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل والإعتراف بها بأنها من دول المنطقة وعلى أنها كيان متوسطي جغرافيا وسياسيا.

ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطية لإحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو متوسطية (اجتماع وزراء خارجية الدول المتوسطية والأوروبية) وقد وافقت جميع الدول على هذا الاقتراح. وفيما يلي الوقوف عند بعض أو أهم المؤتمرات المنعقدة.¹

2-1: مؤتمر فاليتا (مالطا).

انعقد المؤتمر للفترة من 15-16 نيسان 1997 بحضور وفود الدول السبع والعشرين الأطراف في الشراكة الأورو متوسطية لتقييم ما تم تحقيقه من المحاور التي تناولها مؤتمر برشلونة 1995 وتحديد الصعوبات التي تواجه برامج المساعدات الأوروبية إضافة إلى خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط.²

سجل هذا المؤتمر تراجعاً واضحاً عن المستوى الذي عرفه إعلان برشلونة بسبب التراجع السياسي لإسرائيل عن المضمون والإلتزامات المقررة في الإعلانات ورفضها للسلام في الشرق الأوسط ومبادئه ومرجعياته المقررة دولياً، فبسبب الموقف الرفض للسلام من قبل إسرائيل في هذا المؤتمر، صدر عن هذا الأخير نص حول الشراكة السياسية والأمنية خالياً من كل عناصر القوة في الموقف السياسي الذي تحقق في برشلونة، حيث أسقط هذا النص من مضمونه الإشارة إلى مرجعية الأمم المتحدة القاضية بتحقيق السلام لاسيما في القرارات رقم 242، 338 و425 التي تلزم إسرائيل بتنفيذ الإنسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بعد سنة 1967، وأستبعد أيضاً الترابط بين عملية برشلونة وعملية السلام في الشرق الأوسط، باعتبار أن دور الشراكة الأورو- متوسطية في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ما هو إلا دور الوسيط وليست البديل الأمريكي في عملية السلام، في حين أن إعلان برشلونة تضمن في مبادئه وفي المحور المتعلق بالشراكة السياسية والأمنية دعم صريح لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وجعل المنطقة الأورو المتوسطية منطقة سلام وأمن واستقرار وازدهار لكن هذا لا

¹، جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 215-216.

²، هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 297.

يتأني إلا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركز البيان على متابعة تطور إقامة منطقة تبادل الحر بين الشركاء بواسطة تدعيم التعاون الإقليمي عن طريق إبرام المعاهدات مع الشركاء المتوسطيين، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول تحت إشراف ومتابعة المفوضية الأوروبية، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك والتقارب بين الشعوب ودعم الحوار بين المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية.¹

2-2: مؤتمر باليرمو (إيطاليا).

تم عقد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية (27 دولة)، وتم انعقاد هذا المؤتمر بصفة غير رسمية بعد مداوات واتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر وجدول الأعمال، وقد إقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل والتعقيدات التي عرفها مؤتمر فاليتا - مالطا، وتم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدماً جوهرياً مقارنة مع المؤتمر الثاني (مالطا) خاصة ما يتعلق بتطورات الوضع في الشرق الأوسط وعملية السلام والالتزام بها، وتأكيد الإلتزام بما جاء في إعلان برشلونة وتكامل محاوره الثلاثة، وأكد البيان على أن هناك علاقة تكاملية بين إعلان برشلونة وعملية السلام في الشرق الأوسط، وعلاقة وثيقة بين الشراكة والمبادرات المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى هذا فقد أكد المشاركون جميعاً على الدعم الذي يمكن أن يقدمه إعلان برشلونة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، كما أكد البيان على الشمولية في مفهوم الأمن والاستقرار والقضايا الجوهرية المتعلقة بالشراكة والإستمرار في الحوار حول قضايا الإرهاب وحقوق الإنسان، ومواصلة التعاون في إطار الشراكة لإقامة منطقة مشتركة من الرخاء وفقاً لأهداف برشلونة عن طريق التبادل التجاري الحر والإصلاحات الاقتصادية وتشجيع الإستثمار الخاص، ولعل أهم ما ميز هذا المؤتمر هو التعبير عن الموقف العربي بوضوح من قبل الوفود العربية وتأكيدهم على ضرورة التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة أساسية يركز عليها تطوير التعاون والشراكة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وللإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية:²

- التأكيد على الإلتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.
- مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنحزة على أرض الواقع.
- شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.
- الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.
- التعهد بمراجعة توفير السلام والإستقرار والتنمية في المنطقة.
- أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة وهي بحاجة إلى دعم متواصل من الإتحاد الأوروبي.

2-3: مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا):

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأوروبي-متوسطي الثالث في شتوتغارت - بألمانيا- بين 15-16 أبريل 1999. بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا

¹، المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي، مالطا 15-16 أبريل من الموقع الإلكتروني:

rights.net/francais/ barcelone/pem/malte.htm. Consulte le: 15-12-2013-à:13:00. <http://www.euromed>

²، تصريح ختامي، المؤتمر الوزاري الأوروبي-متوسطي الخاص، باليرمو، 3-4 جوان، 1998، من الموقع الإلكتروني:

. euromed rights.net/francais/barcelone/pem/palmerme.htmhttp://www . Consulte le: 15-12-2013-à:13:00.

غنى عنه لتحقيق الإستقرار والوصول إلى تسويات عادلة للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة، وشدد الوزراء على أهمية ميثاق السلام والإستقرار لإقامة حوار سياسي مدعم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، كما رحب المشاركون بالإنجاز الذي تم التوصل إليه عن طريق الشراكة بإقامة "نظام أورو- متوسطي للوقاية من الكوارث والحد من تأثيرها وإدارتها" وكذا المبادرات المتعلقة بتبادل المعلومات والتوقيع أو المصادقة على الآليات الدولية في مجال نزع الأسلحة ومراقبة التسليح والإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها، وأكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو-متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010، واعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة.

كما أكد المشاركون من خلال البيان على المضي قدما لاستكمال اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من أجل تحقيق المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل، والاتفاق على التنازلات فيما يخص المنتجات الزراعية، وتنسيق العمل المشترك في مجال التعاون الجمركي وحرية دخول السلع وتوثيق النظم وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وحماية قواعد المنافسة وتدقيق الحسابات، كما أكد المشاركون في المؤتمر أيضا التركيز على الدور الكبير لتعدد شهادات المنشأ في تدعيم الإدماج الاقتصادي.

وأبدى المشاركون إرتياحا للتقدم الحاصل في التحولات الاقتصادية ودعوا إلى ترسيخ هذا الأسلوب في مجالات البيئة، الإدارة، وإصلاح نظام الضرائب، كما طالبوا بضرورة تحسين المستوى المعيشي للفئات الأقل دخلا، والقضاء على البطالة وإعطاء دور أوسع للمجتمع المدني في برامج الإصلاح وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في التنمية وتوفير المحيط المشجع للإستثمار، بتوفير الأطر القانونية والبنى التحتية لاسيما النقل البحري والبري والمواصلات والإتصالات والطاقة التي تشكل قاعدة أساسية للتعاون والتنمية وكذا التعاون في مجال البحث والتكنولوجيا والمعلومات والبيئة والمياه وإقامة شبكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونص البيان أيضا على أهمية تدعيم الشراكة الإجتماعية والإنسانية والشباب ودور المرأة ومشكل الهجرة والحوار بين الثقافات والحضارات والمجتمعات المدنية ومكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والعنصرية وكرهية الأجانب، بالإضافة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه اللجنة الأوروبية المتوسطية بصفتها الهيئة المركزية لتفعيل ورقابة ومتابعة وتقييم الإنجازات والمبادرات المعتمدة في إطار برشلونة.¹

وبصفة عامة فقد تضمن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تعهدا بمواصلة مشاريع التنمية والاستعداد لإنشاء منطقة تجارة حرة وتشجيع العلاقات الاقتصادية والثقافية والاتفاق على نقاط تهدف إلى تعزيز الشراكة فيما بين الأطراف.²

2-4: - مؤتمر مرسيلا - فرنسا :

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيلا بتاريخ 15، 16 نوفمبر 2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 28-09-2000) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة إن على مستوى مقررات القمة العربية التي أنعقدت في القاهرة في 21-22 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد بروكسل ما بين 05-06 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع

¹، جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 218-219.

²، هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

أحداث 11 سبتمبر، ثم انعقد مؤتمر آخر في فالنسيا (إسبانيا) يومي 22-23 أبريل 2002 وهو بمثابة (برشلونة05)، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطة الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي 24-25 أكتوبر 2004، ثم آخر مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطة أنعقد في لوكسمبورغ أيام 30-31 ماي 2005، وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطة واستقرارها وتطبيق الديمقراطية وتشجيع الحكم الراشد، وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دورية (سنويا)، تنظم أيضا إجتماعات وزراء القطاعات المعنية كل ثلاثي، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة باختصاصاتها (الطاقة، الصحة، البيئة، النقل، التجارة، السياحة، الثقافة، الإستثمار، الإعلام والاتصال).¹

3- أهم البرامج والأنشطة الإقليمية في اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة.

- تم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الدول الأعضاء في مؤتمر برشلونة وتضمن ذلك عدة مستويات هي:²
- **مستوى وزراء الخارجية:** حيث يعتبر مؤتمر برشلونة هو المؤتمر الأول من سلسلة مؤتمرات دورية لوزراء خارجية الدول المشاركة.
 - **مستوى الوزراء القطاعيين:** وتعدد المؤتمرات بحضور الوزراء المعنيين بمجالات التعاون القطاعي التي حددها إعلان برشلونة.
 - **مستوى الخبراء الحكوميين وممثلين المجتمع المدني:** وذلك بهدف مناقشة القضايا ذات الصيغة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية التي يعطيها إعلان برشلونة.

ثانيا: الاتفاقيات على الصعيد الثنائي.

وتتم اتفاقيات العمل على الصعيد الثنائي بين الاتحاد الاوربي وكل دولة من الدول الاخرى الاعضاء في الشراكة الاورو متوسطة على حدا حيث شرعت المفوضية الاوربية في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لبرام اتفاقيات شراكة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة مع هذه الدول سابقا والتي كانت تحدد بشكل دوري.³

الجدول رقم (29) مسيرة مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة.

الدولة المشاركة	نهاية المفاوضات	تاريخ التوقيع	الدخول حيز التنفيذ
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
تونس	افريل 1995	جويلية 1995	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
الأردن	افريل 1997	نوفمبر 1997	أفريل 2001
مصر	افريل 1999	افريل 2001	أفريل 2001

¹، مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغربية-، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو متوسطة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص:60-61.

²، شهرة عديسة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/2008، ص:87.

³، المرجع السابق، ص:86.

الجزائر	اكتوبر 2001	افريل 2001	أفريل 2002
لبنان	اكتوبر 2001	افريل 2002	أفريل 2002

المصدر: أنفال نسيب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الإنتاج المحلي- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص:39.

وفي الفصل الرابع سوف ندرس أحد الاتفاقيات الثنائية للشراكة الاورو متوسطية وهي الشراكة الاورو جزائرية.

المطلب الرابع: مستجدات الشراكة الاورو متوسطية.

إن سقوط جدار برلين أعاد تعريف العلاقات الاورو متوسطية، في نفس الوقت لتؤكد الإقليمية كاتجاه كبير للاقتصاد العالمي، لذلك تسعى الدول الأوروبية الوسطى والشرقية للتكامل في الفضاء الأوروبي ومنه مع الفضاء الاورو متوسطي وكان على الاتحاد الأوروبي إعادة التفكير في علاقاته مع الجوار ، فكانت المجهودات المبذولة من اجل تجسيد هذا التعاون الإقليمي متمثلة في خلق السياسة الأوروبية للجوار.

حيث كانت الرغبة في تبني سياسة أكثر جرأة تستجيب للتحديات التي تواجه الدول المتوسطية، وكذلك إيجاد وسيلة لبناء كيان موحد يجمعه مصير مشترك، والاهم من ذلك عدم الرضا عن النتائج التي تمخضت عن الشراكة بين ضفتي المتوسط خلال السنوات الماضية، منذ إعلان برشلونة، كل ذلك دفع الاتحاد الأوروبي باتجاه إعادة النظر في شكل تعاونه مع دول الجنوب، وقد ترجمت هذه الإدارة السياسية بالترويج لسياسة جديدة أطلق عليها "سياسة الجوار الأوروبي" .

أولاً: مضمون ومميزات السياسة الأوروبية للجوار.

1- نشأة السياسة الاوروبية للجوار.

لقد تغير التعاون مع الحوض المتوسط جذريا منذ سنة 2002، وهذا راجع لسببين:¹

- مشروع امريكا المتمثل في الشرق الاوسط الكبير(1998).
- توسيع اوروبا وتبنيها لاطار جديد لسياستها في التعامل مع الخارج
- اذن يمكن القول ان التوسع الاوروي صاحبه بعض المخاوف من طرف الدول المجاورة لاوروبا خاصة جنوب المتوسط، لذلك رأى ان الحل الأنجع هو في خلق هذه السياسة، فهي من جهة تسعى الى تقليص مخاوف الدول الاوروبية غير الاعضاء في سياسة التوسع التي تبناها الاتحاد الاوروي بين 2004-2007.

وفي نفس الوقت فهي فرصة لتحسين علاقاته مع جيرانه لتجنب خلق انقسامات داخل اوروبا.

ومن جهة اخرى فهي جاءت كاجابة لبعض المخاوف دول جنوب المتوسط المتمثلة في امكانية تلاشي الشراكة الاورو متوسطية، وهذا راجع لعدم وجود علاقات سابقة بينهم وبين الاعضاء الجدد في الاتحاد. ولهذا فهو) الاتحاد) يؤكد دائما في كل مدخلاته وفي مخططات اعماله الجوارية على الهدف الدائم في تعزيز العلاقات الاورو متوسطية.²

¹ ، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص:84.

² ، المرجع السابق، ص:84.

تشمل سياسة الاوروبية للحوار الدول المجاورة للاتحاد الاوروبي شرقا: ارمينيا، بيلاروس، جورجيا، مولدوفا، اوكرانيا، وجنوبا: الجزائر، مصر، اسرائيل، الاردن، لبنان، ليبيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا وتونس.

2- مميزات السياسة الاوروبية للحوار.

1-2- مخططات او برامج العمل.

في شهر جوان عام 2003 قام المجلس الاوروبي بتحديد وبدقة طريقة عمله الجديدة، حيث اكد على ضرورة وضع مخططات للعمل تتراوح مدتها ما بين ثلاث وخمس سنوات قابلة للتجديد. ومن اجل تجسيد ذلك يجب اتباع مجموعة من المراحل:¹

- تقوم اللجنة بتحضير ورقة خاصة مع كل دولة وذلك لتحليل نسبة التقدم في تنفيذ عقود الشراكة او التعاون.
- يقوم الطرفان بمناقشة الاولويات وتحديداتها.
- صياغة مخطط العمل الذي يكون قابلا للتنفيذ.

وبالتالي يمكن اعتبار مخططات العمل هذه كوسيلة فعالة لدفع الدول المجاورة من اجل تجسيد الاصلاحات المتفق عليها مع الاتحاد الاوروبي.

2-2- اهداف السياسة الاوروبية للحوار.

تنبثق سياسة الحوار الاوروبي عن المؤسسات الاوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الاوروبي للسياسة الخارجية والامنية المشتركة، ويعود تاريخها الى نشر المفوضية الاوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ "اروبا الموسعة والحوار: اطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الحوار الاوروبي الجديد. ان الهدف المنشود والمعلن عنه هو اقامة منطقة استقرار، امن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والسياسي.² أي ان السياسة الاوروبية للحوار تندخل في العديد من المجالات تتمثل في:

- الجانب السياسي والامني.
- التجارة والاجراءات التي من شأنها تحضير الشركاء لدخول السوق الاوروبي.
- الجانب القانوني والشؤون الداخلية.
- الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات، البيئة، البحث والابداع، العلاقات بين الدول.

3- اثار السياسة الاوروبية للحوار على الشراكة الاورومتوسطة.

كما سبق الذكر فان مخططات العمل تمر بمراحل حتى تتجسد في صورتها النهائية، وهي تنطلق من الاتفاقيات السابقة ولكنها اكثر فعالية وبالتالي فهي لا تلغي اتفاقيات الشراكة بل العكس فهي تؤكدتها وتضمن استمرارها، كما ان التجسيد الجيد لها يسمح للدول بالحصول على عقود الجيرة التي تقر بها اكثر من الاتحاد الاوروبي وذلك بامكانية اقتحام اسواقه. مما سبق يمكن استنتاج ان هذه الاتفاقيات هي ثنائية بين الاتحاد الاوروبي والدولة المعنية، حيث انه اذا نجحت هذه الاخيرة في تجسيد مخطط العمل فانها ستحصل على غلاف مالي اضافي واندماج اكثر فعالية.³

¹، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص:86.

²، سهام حروري، الهجرة وسياسة الحوار الاوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، بدون سنة نشر، ص:346.

³، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص:87-88.

هذا بالإضافة الى ان هذه السياسة تطمح لتحقيق اهداف اعمق من التي تسعى اليها اتفاقيات برشلونة ففي حين هذه الاخيرة تسعى لانشاء منطقة حرة للتجارة فان السياسة الأوروبية للجوار تفتح افاق اندماج اجتماعي اقتصادي وسياسي، فهذا المبدأ يؤدي الى خلق منافسة بين الدول من اجل التقرب من الاتحاد الأوروبي حيث ان الدول تخشى من تلاشي العلاقات لذلك ستعمل جاهدة من اجل تجسيد التزامات مخطط العمل وهذا يتوقف طبعاً على ارادة الدول المعنية. وانطلاقاً من مبدأ التفرقة بين الدول حيث ياخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة ومؤسساتها الداخلية، كذلك فان هذه المخططات تعتمد على مفاوضات ثنائية والتي من خلالها تكون الدولة المتوسطية معنية بنتائجها المحققة من اتفاقيات الشراكة وتكون على علم بمسؤولياتها في نجاح علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي هذا الجانب الذي كان مهماً في إطار اتفاقية برشلونة.

ومن اوجه الشبه الاخرى بين عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية هي ان المشاركة الطوعية للبلدان الشريكة . ومنه فان السياسة الأوروبية للجوار ماهي الا فصل من فصول الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المتوسطية.¹

ثانياً: الاتحاد من اجل المتوسط.

1- نشأة الاتحاد من اجل المتوسط.

يعتبر الاتحاد من اجل المتوسط مشروعاً أوروبياً ذو اصل فرنسي طرحه مرشح اليمين " نيكولا ساركوزي " اثناء الحملة الانتخابية له سنة 2007 قبل توليه الرئاسة الفرنسية، حيث اكد على ضرورة انشاء اتحاد من اجل المتوسط يتكون من دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، وكان رأيه لا بد من اقامة "اتحاد" بين هذه الدول وليس فقط "اتفاقيات شراكة"، من اجل تنسيق سياساتها. كما انه كان على يقين من ان اتفاقيات الشراكة بين النحاد الأوروبي وهذه الدول اثبتت انها غير كافية ولا حتى مجدية، وان ترقيتها بـ " سياسة الجوار الأوروبي " لم يات بنتيجة، وقد سارع ساركوزي بوضع خطة عمل طموحة لمبادرته الجديدة.²

وقد اعيد اطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، او ما يعرف مسيرة برشلونة، في جويلية 2008، من خلال اعلان الاتحاد من اجل المتوسط في قمة باريس للمتوسط و اقر بصفة نهائية في اجتماع مرسيليا لوزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية في نوفمبر من العام نفسه. ويضم الاتحاد من اجل المتوسط جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ 27 و 16 دولة شريكة من جميع انحاء جنوب المتوسط والشرق الاوسط، ويستند الاتحاد من اجل المتوسط الى الانجازات التي حققتها مسيرة برشلونة لكنه يوفر المزيد من التوازن في الحكم والادارة، زيادة الوضوح لمواطني البلدان المعنية، الالتزام بتنفيذ مشاريع ملموسة على جميع الاصعدة الاقليمية والوطنية.³

2- اسباب فشل الاتحاد من اجل المتوسط.

من بين اهم اسباب فشل الاتحاد يمكن ذكر الاتي:⁴

¹ المعهد الأوروبي للإدارة العامة المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يوريمد للسوق، تقرير، سياسة المنافسة في الشراكة الأوروبية المتوسطية، 30 جوان 2007، ص-ص: 10-

11.

²، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

³، مركز معلومات الجوار الأوروبي، قاموس الجوار الأوروبي - جنوب، من الموقع:

www.enpi-info.eu. Consulté le 16-03-2013 à 14 :30.

⁴، ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

- تفاقم الازمة الاقتصادية والمالية، التي لم تكن متوقعة بهذا العمق عند اعداد المشروع.
- الصراعات الاوروبية بين شرقها الذي التحق حديثا بالاتجاه وغربها الذي اسسه، وبين بلدان جنوب اوروبا التي ساندت المشروع الفرنسي (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا)، وشمالها الذي يرى فيه اقصاء له.
- ضعف الميزانية المخصصة، وضبابية المشاريع، لم تشجع دول جنوب المتوسط على الاقتناع بجدية هذا الاتحاد المزعوم.
- توقيع اوروبا اتفاقية شراكة تفاضلية مع اسرائيل.
- القصف الصهيوني الوحشي الذي استهدف قطاع غزة من 27 ديسمبر 2008 الى 19 جانفي 2009، ووقوف وزير خارجية فرنسا ورئيسها الى جانب الكيان الصهيوني، حيث اعلن الرئيس الليبي انذاك ان هذا الاعتداء شكل الضربة القاضية للاتحاد. وفي الاخير فان الاتحاد من اجل المتوسط هو في حقيقة الامر درع لوقاية اوروبا من المحجرة غير المرغوب فيها، ومن الارهاب، وسوق لتسويق فائض الانتاج، والاستثمار في القطاعات التي تدر ارباحا سريعة ولا تتطلب تكنولوجيا عالية.

المبحث الرابع: الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية.

ان اهم محرك للشراكة الاورو متوسطية سواء على الصعيد الاقليمي او الصعيد الثنائي هو الجوانب المالية لهذه الاتفاقية التي تمول جميع البرامج والانشطة في اطار هذه الشراكة.

المطلب الاول: البرامج الاساسية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية.

عرفنا انه خلال التطور التاريخي للعلاقات الاوروبية المتوسطية كل مرحلة تميزت عن الاخرى لاسباب متعددة ولكن ابتداءا من السياسة المتوسطية الشاملة تم تبني برامج من مالية من اجل انجاح هذه العلاقات، ابتداءا من البروتوكولات المالية الى البرامج المالية في اطار الشراكة المتوسطية الى برامج السياسة الاوروبية للحوار.

أولا : التعاون المالي الاورو متوسطي قبل الشراكة ومضمون الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة الاورو متوسطية.

1- التعاون المالي الاورو متوسطي قبل الشراكة.

إن السياسة المتوسطية التي وضعتها أوروبا في السبعينيات بخصوص التعاون المالي تمثلت في توقيع بروتوكولات مالية مع الدول المتوسطية في شكل إعانات وهبات وفي شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار . وتم اعتبار الجانب المالي من أهم جوانب التعاون، حيث التفاوض على بروتوكولات خماسية مع كل شريك متوسطي، وبلغ المبلغ المتراكم للبروتوكولات المالية الممنوحة للدول المتوسطة وذلك خلال الفترة (1978 – 1996) ما يقارب 5.7 مليار ايكو تم توزيعها على كل الدول المتوسطية كما يلي :¹

¹، جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص: 178 .

الوحدة : مليون إيكو.

الجدول رقم (30): جدول يوضح المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)

البلد	البروتوكول (1) : (81-78)			البروتوكول (2) : (86-82)			البروتوكول (3) : (91-87)			البروتوكول (4) : (96-92)		
	هبات	قروض	مجموع (%)	هبات	قروض	مجموع (%)	هبات	قروض	مجموع (%)	هبات	قروض	مجموع (%)
الدول المغاربية	56	283	50%	132	357	49%	322	465	49%	559	668	54%
- الجزائر	25	89	17%	28	123	15%	56	183	15%	125	280	18%
- المغرب	16	114	19%	67	132	20%	173	551	20%	278	220	22%
- تونس	15	80	14%	37	102	14%	93	131	14%	156	168	14%
الدول الشرقية	108	192	45%	128	358	48%	293	475	47%	411	550	42%
- مصر	63	107	25%	76	200	27%	200	249	28%	258	310	25%
- الاردن	18	22	6%	19	44	6%	37	63	16%	86	80	7%
- لبنان	08	22	4.5%	11	39	5%	20	53	4.0%	24	45	3%
- سوريا	19	41	9.0%	22	75	10%	36	110	9.0%	43	115	7%
إسرائيل	00	30	4.5%	00	40	4%	00	63	0.4%	00	82	4%
المجموع	164	505	100%	260	755	100%	615	1003	100%	970	1300	100%

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص:179.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن الموارد المالية قد عرفت ارتفاعا محسوسا بالنسبة للدول المغاربية الثالث من خلال البروتوكول الرابع فانتقلت من 324 مليون ايكو في البروتوكول الثالث إلى 498 مليون ايكو بالنسبة للمغرب أي بزيادة قدرها 114 مليون ايكو أي بنسبة 35 % .

أما تونس فقد سجلت ارتفاعا بمقدر 100 مليون ايكو في البروتوكول الرابع مقارنة مع البروتوكول الثالث بنسبة 45 % . أما بالنسبة للدول المشرقية فكانت مصر المستفيد الأول من جميع البروتوكولات مقارنة مع الدول المشرقية الأخرى وحتى الدول المغاربية، حيث استفادت لوحدها بمقدار 1463 مليون ايكو من أصل 5572 مليون ايكو أي بنسبة 26 % . وينبغي الإشارة أن هذه البروتوكولات حددت نوع وشكل التعاون المالي وتضمنت الأولويات والبرامج المالية وتم وضع نفس الشروط المالية لكل دولة باستثناء المبالغ الواجب دفعها (كما هو مبين في الجدول).

والملاحظ أن البروتوكول الأول والثاني (1977 – 1982) تم توجيههما أساسا بتطوير القطاع الصناعي والانفتاح نحو الخارج.¹

أما بروتوكول سنة 1987 فتم تركيزه على الفلاحة وأما اتفاق أو بروتوكول سنة 1992 فقد أعطى أهمية كبيرة لرأس المال البشري بالإضافة إلى تخصيص نصف موارد هذا البروتوكول إلى القطاع الفلاحي. تتميز هذه لاتفاقيات بين نوعين من الموارد لتمويل هذه البرامج منها موارد تقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وموارد تمنح من الميزانية الخاصة للمجموعة الأوروبية.²

فبالنسبة للاتفاقيتين الأوليتين تم اللجوء للتحديد البرنامج المالي إلى منح قروض في ظل شروط تفضيلية أو اللجوء إلى تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع أما الاتفاق الثالث والرابع فقد قسم المساعدات المالية إلى نوعين:

- القروض التساهمية prêts participatifs كراس المال المخاطرة .
- القروض التفضيلية.
- القروض الغير قابلة للاسترجاع.³

وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية:⁴

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية.
- نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدي أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين.

2- مضمون الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة الاورو متوسطة.

يعتبر البعد المالي للشراكة الاورومتوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في البحر الأبيض المتوسط، وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة بعملية الشراكة فيما يلي :

¹ المرجع السابق، ص 180.

²، إكرام مياشي، مرجع سبق ذكره، ص:201.

³ المرجع السابق، ص 181.

⁴، عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطة- حالة دول المغرب العربي-، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص:88.

- برنامج ميذا
- قروض البنك الأوروبي للاستثمار.
- وكذا المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطيين، ومن تم فإن هدف الشركاء المتوسطيين هو بناء إستراتيجية مالية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق مبادئ الشراكة وخاصة تمويل التنمية للطرف الجنوبي من حوض المتوسط.

ومن أهم الأبعاد التي تتضمنها الإستراتيجية المالية للشراكة الاورو متوسطية ما يلي:¹

- وافقت الجلسة في "كان" على تقديم مبلغ 4685 مليون ايكو في شكل معونات مالية خلال الفترة التي تتراوح بين 1995-1999 وذلك في شكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي في شكل ديون ممنوحة للأطراف وكذلك المساهمات المالية الثنائية .
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة وإزالة العوائق أمام الاستثمار باستخدام آليات لتشجيع الاستثمار ودعم المنافسة وتنمية القطاع الخاص وإنشاء أفق لتوفير فرض العمل بهدف خلق بيئة ملائمة للاستثمار لدى الشركاء المتوسطيين .
- تدعيم التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوروبية متوسطة.
- العمل على التخفيف من النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تظهر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية .
- الحوار من اجل التوصل لدى الأطراف في ما يخص المديونية والعمل على تخفيفها في البلدان المتوسطية أو تحويلها إلى مساهمات مالية مما يساهم في رفع مستوى الاستثمار الأوروبي المباشر في دول الحوض المتوسط.
- وقبل التطرق إلى تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية يوضح الجدول الأتي نسبة المبالغ المعتمدة والمدفوعة للمشروعات الثنائية والإقليمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000.

الجدول(31): نسبة المبالغ المعتمدة والمدفوعة للمشروعات الثنائية والإقليمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000.

الدولة	المبالغ المعتمدة	المبالغ المدفوعة	النسبة المئوية
المغرب	796.6	166.7	20.9
الجزائر	194.2	30.4	15.6
تونس	509.6	183.9	36.5
مصر	698.7	221.5	31.7
الأردن	269.0	192.5	71.6
لبنان	182.0	31.7	17.4
سوريا	137.0	0.3	0.22
تركيا	551.1	30.2	5.4
الضفة وغزة	207.7	85.2	41.0

¹، إلياس بن الساسي، يوسف قرشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورو متوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004، ص ص: 04-05.

الإقليمية	577.8	277.9	48.1
الإجمالي	4179.8	1220.5	29.2

المصدر: انفال نسيب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الانتاج المحلي- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص:40.

ويتضح من هذا الجدول أن هناك دولة عربية واحدة وهي سوريا لم تتمكن من استخدام المبالغ المخصصة لها إلا في حدود تقترب كثيرا من الصفر أما باقي الدول العربية فتتراوح نسبة استخدامها للأموال المعتمدة للمشروعات الثنائية والإقليمية بين 15.6% بالنسبة للجزائر وهي نسبة متدنية و36.5% بالنسبة لتونس.

ثانيا: الإطار العام لبرنامج ميديا MEDA.

يعتبر برنامج ميديا من حيث المبدأ الإدارة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة الاورو متوسطية الفعلية. وخصص هذا البرنامج ميزانية بمبلغ 4.685 مليار يورو للتعاون المالي الاورو متوسطي في الفترة الممتدة بين 1995-1999 تخصيص مبلغ 5.35 مليار اورو للفترة الممتدة من 2000 إلى 2006.

1- أولويات البرنامج:

يعتبر برنامج ميديا احد الوسائل الضرورية لنجاح اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية والذي يهدف إلى خلق الإطار المناسب لدعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات . وقد انشأ برنامج ميديا بناء على القانون رقم 1488 / 96 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كفاءات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة ثانية سنة 2000 بالقانون 2000/2698 بتاريخ 2000/11/27.¹ ويأخذ ميديا بعدين متكاملين :

- **البعد الأول:** ثنائي أي بين الاتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقية الشراكة حيث يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج التوجيهي.
- **البعد الثاني:** جهوي حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي، أي التي تم كل الأطراف بين ضفتي البحر المتوسط وتحدد هذه المشاريع في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.²
- ويرتكز برنامج ميديا على ثلاث أولويات ترتبط بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة، وهذه الأولويات هي:³
- **دعم التحول الاقتصادي:** والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة وذلك من طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم وخاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.

¹, Iain Byrne, Charles Shamas, *The Human Rights Implications of the MEDA Programmes*, op- cit ,P:3.

²، محمد بوهزة، كمال دمدوم، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية التعاون والشراكة الاورو متوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتنفيذ الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004، ص-ص:4-5.

³، شهرة عدسية، مرجع سبق ذكره، ص: 44 .

- تعزيز دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي: ويتمثل الهدف في تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية .
 - تعزيز العمليات الإقليمية والعمليات عبر الحدود: والهدف هو كمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.
 - في إطار برنامج ميذا اتخذ التمويلات ثلاث أشكال وهي :¹
 - مساعدات نهائية من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وتسييرها للجنة الأوروبية .
 - رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار وتمثل في رأسمال المخاطر والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي .
 - قروض ميسرة وتمثل في تخفيضات الفوائد.
- ويتم تحديد المساعدات من خلال آليتين :
- إعداد وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية وتسمى بالوثيقة الإستراتيجية بالنسبة للمساعدات الثنائية، وتعتبر هذه الوثيقة إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية وتحدد أهداف الشراكة ومجالات وأولويات التعاون حيث يتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد وأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن خلالها يتم وضع برنامج ثلاثي توجيهي يسمى بالبرنامج التأسيري الوطني PIN مفصلاً أكثر من الوثيقة الأولى.
 - فيما يخص المشاريع الجهوية يتم تمويلها من خلال البرنامج التوجيهي الجهوي PIR ويتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة ميذا.

ثالثاً: برنامج ميذا الخاص بالدول المتوسطية

برنامج ميذا هو الإدارة الرئيسية للاتحاد الأوروبي في مجال تحقيق أهداف الشراكة الاورو متوسطية المنصوص عليها من خلال إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، حيث تم تخصيص مبلغ مالي قدره 3.4 مليار اورو للفترة الممتدة من 1995-1999، في حين تم رفع هذه الإعتمادات في الفترة الممتدة بين 2000-2006 لتصل إلى 5.4 مليار اورو.²

1- برنامج ميذا (1995 – 2000) :

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاقية وبرنامج خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المتوسطية من اجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة المشاريع الإنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوروبي كتمهيد لدخولها السوق المشتركة، حيث بلغت مجموع الموارد المالية التي تم رصدتها ضمن برنامج ميذا 01 للفترة 1995-1999 مبلغاً قدره 3.4 مليار اورو.³

حيث وجهت 85٪ من مجموع الموارد المالية في إطار برنامج ميذا 1 خلال هذه الفترة إلى التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط لكل دولة على حدة وذلك حسب تقدير درجة قابليتها للتمويل الثنائي.

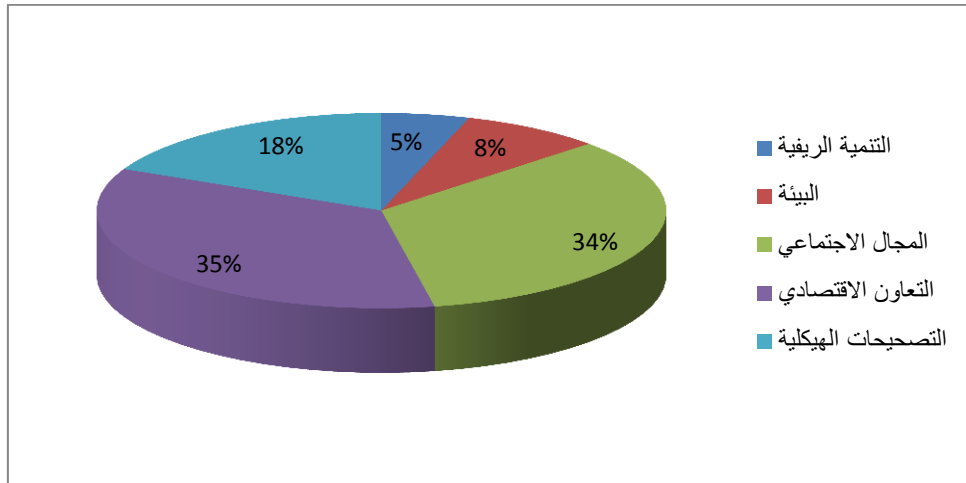
كما تم تخصيص 12٪ الباقية إلى التعاون الجهوي بين 12 دولة متوسطية والدول الخمسة عشرة للاتحاد الأوروبي وخصصت 2٪ إلى مكتب التعاون التقني. والشكل التالي يوضح لنا مخصصات المالية التي استفاد منها كل مجال في إطار برنامج ميذا 1 .

¹ ، محمد بوهرة وكمال دمدوم، مرجع سبق ذكره، ص: 06 .

² , Iain Byrne, Charles Shamas, *The Human Rights Implications of the MEDA Programmes*, op- cit , P:3.

³ ، شهرة عديسة ، مرجع سبق ذكره، ص:95.

الشكل رقم(14): توزيع برنامج ميذا على مختلف المجالات في الدول العربية.



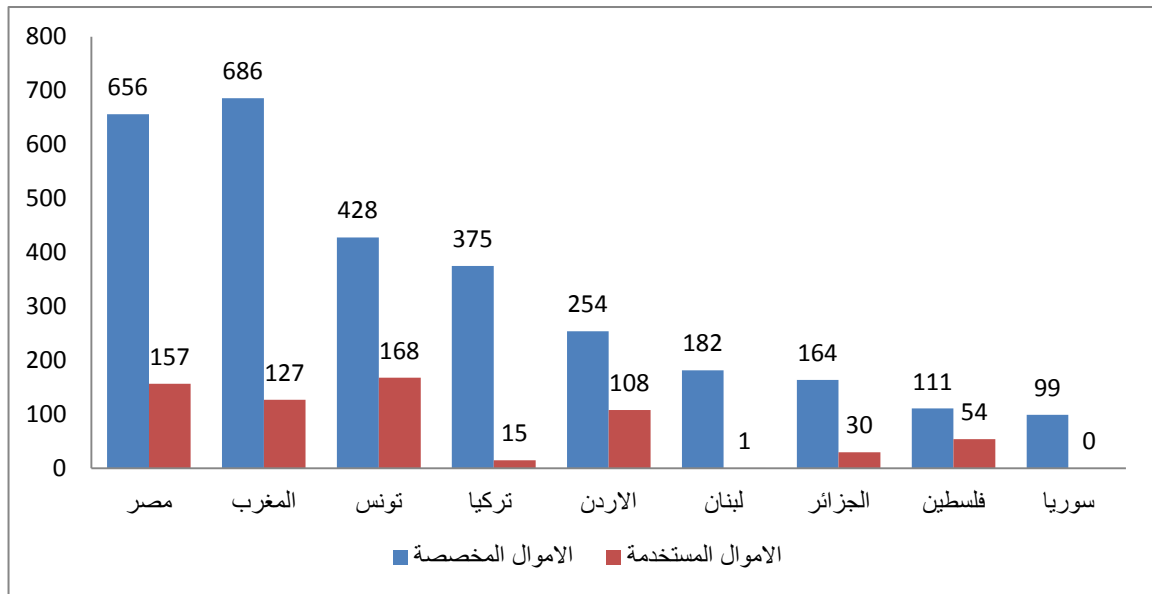
المصدر: فيصل بلحسن، تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 465.

من خلال الشكل رقم (14) نلاحظ ان برنامج ميذا غطى جميع المجالات حيث استفادت التنمية الريفية والبيئة و 13% من قيمة البرنامج والمجال الاجتماعي بقيمة 35% اما اجانب الاقتصادي الذي له حصة الاسد وهذا دليل على المكانة التي تحتلها الدول المتوسطة بالنسبة للاتحاد الاوروي.

ويمكن توضيح الاموال المستهلكة من قبل الدول المتوسطة في ظل ميذا 1 (1995-2000) من خلال الشكل الاتي:

الشكل رقم(15): المبالغ المستهلكة في اطار برنامج ميذا 1995-2000.

الوحدة : مليون ايكو.



المصدر: فيصل بلحسن، تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 466.

يتضح من الرسم البياني أن كل الدول المتوسطية لم تقم باستخدام كل المبالغ المخصصة في اطار برنامج ميذا 1 .

كما يتضح أن سوريا لم تستخدم المبالغ المخصصة لها إلا في حدود تقترب من الصفر، أما بقية الدول فتتراوح نسبة استخدامها للأموال المعتمدة بـ 18.29% للجزائر و 42.51% للأردن، ومن الواضح أن دول جنوب المتوسط ليست قادرة على استخدام الأموال المخصصة لها، أي أن المشكلة ليست فقط في نقص الأموال وإنما في عدم القدرة على إنفاقها ويعود هذا إلى أسباب هيكلية تتمثل في ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الاقتصاديات.

لكن هذه الدول ترجع السبب إلى اشتراط المفوضية الأوروبية السرعة في تنفيذ الدول المعنية للالتزامات الواردة في إعلان برشلونة.

ومن الواضح وجود علاقة بين معدل استخدام هذه الأموال وسرعة المفاوضات الخاصة بالشراكة كما هو الحال بالنسبة لسوريا التي لم تنته معها المفاوضات لحد الساعة.

وعلى صعيد آخر فان معظم هذه الأموال المخصصة لبرامج الإصلاح الهيكلي وتنشيط القطاع الخاص ومراقبة الشريط الساحلي وهي جميعها برامج ذات طبيعة صعبة وتتطلب عملية تنفيذها وقتا أطول نسبيا كما هو متوقع.

2- برنامج ميذا (2006-2000).

بعد تقييم مرحلة ميذا 01 مع نهاية 1999 ، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قرار جديدا رقم 2000/2698 يشمل مبالغ المساعدات المالية لشركائه الخاص بالفترة رقم 2006/2000 والمسمى بميذا 02، وحدد المبلغ المخصص لهذه الفترة بـ 5350 مليون اورو.

والجدول التالي يوضح حصة بعض دول الضفة الجنوبية في هذا البرنامج مقارنة بميذا 01.¹

الجدول رقم(32) : نصيب بعض دول الجنوب المتوسط من برنامج ميذا 01 و ميذا 02 للفترة 2006/1995

الوحدة:مليون اورو

البلد	ميذا 2000-1995		ميذا 2006/2002		ميذا 2006/1995	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	164	70	273	114	437	144
فلسطين	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568

¹، الطاهر هارون، عادل بلجبل، المساعدات المالية في إطار برنامج PHARE وMEDA لماذا الاختلاف؟ مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:4.

3214	5533	2664	2946	651	2526	مجموع المشاركة الثنائية
829	1355	606	884	223	471	مجموع المشاركة الإقليمية
4043	6888	3169	3831	874	3057	المجموع الكلي

المصدر : الطاهر هارون، عادل بلجل، المساعدات المالية في إطار برنامج PHARE وMEDA لماذا الاختلاف؟ مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص:4.

- المبلغ الإجمالي الممنوح في إطار ميديا هو $8774 = 5330 + 3424$
 - أي أن ميديا 1 + ميديا 2 حيث 852 مليون يورو لتركيا للفترة 2002/1996 .
 من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ الممنوحة في إطار برنامج ميديا 2 أكبر من تلك التي منحت في إطار برنامج ميديا 1، حيث ارتفع المبلغ من حوالي 03 مليار يورو ونصف إلى أكثر من 05 مليار يورو.
 كما تجدر الإشارة إلى أن نسب الاستهلاك لهذه الأموال خلال هذه المرحلة قد ارتفعت عن سابقتها، فعلى سبيل المثال نجد أن نسب الاستهلاك لكل من الجزائر والمغرب وتونس قد بلغت على التوالي 89،80،40 بالمائة.¹

نظرة عامة على الأموال المقدمة في إطار برنامج ميديا :

قد تبدو الأموال المقدمة من طرف ميديا 01 وميديا 02 كبيرة في ظاهرها، لكنها ضعيفة جدا بالنظر إلى عدد السكان في دول الضفة الجنوبية.

وإذا احتسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية فنجد أن هذا الرقم يقل عن دولار واحد لكل فرد.

وفي الأخير تؤدي الالتزامات المترتبة عن إنشاء منطقة تجارة حرة إلى مكاسب وخسائر بالنسبة للطرفين، ولكن في الوقت الحالي يصعب تقدير الخسائر والمكاسب المحتملة بعملية التحرير، وبالتالي فإن الهدف من هذه المساعدات لم يتحقق من منظور دول الجنوب التي تفتقد إلى القدرة على تحسين استخدام وتوجيه هذه المساعدات إلى القطاعات التي تحتاجها فعلا .
 وعلى صعيد آخر فإن المبالغ المقدمة في إطار برنامج ميديا 01 وميديا 02 تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بما يمنحه الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية والوسطى في إطار سعيه الجاد إلى ضم هذه الدول في فلكه كما سنرى إلا أن البعض يؤكد على أن المكاسب التي تتوقع أن تعود على الاتحاد الأوروبي نتيجة فتح دول جنوب المتوسط لأسواقها أمام البضائع والخدمات الأوروبية تفوق أضعاف المبالغ الموجهة لمساعدة دول الجنوب.²

المطلب الثاني: البرامج المرافقة لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطة.

إضافة إلى التعاون المالي في ظل برنامج ميديا فإن الدول المتوسطة استفادت من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

هذا الأخير يعتبر عاملا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاستقرار بدول حوض المتوسط وأداة هامة لتفعيل شراكة الاتحاد الأوروبي مع هذه الدول.³

¹ : المرجع السابق ، ص: 4 .

² ، المرجع السابق ، ص ص: 4-5 .

³،شهرة عدسية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 104 .

أولا : برنامج البنك الأوروبي للاستثمار (B.E.I).

منذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل مشاريع في مختلف المجالات في الدول المستفيدة من هذا البرنامج في إطار الشراكة الاورو متوسطة.

1- تعريف البنك الأوروبي للاستثمار.

بنك الاستثمار الأوروبي مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي حيث يتركز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تجميع رأسماله، كما يتمتع بالاستقلالية المالية داخل إطار نظام الشراكة وتمثل مهمة بنك الاستثمار الأوروبي في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في تمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط، وذلك بإتباع القواعد المالية وقواعد التسيير البنكي بشكل صارم.¹

2- آليات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار.

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار على دعم تجديد الشراكة الاورو متوسطة وذلك في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة واهم الطرق المستخدمة لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة:

- مساعدات نهائية من الميزانية العامة للاتحاد تسيير من طرف اللجنة الأوروبية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج.
- رؤوس أموال يجمعها البنك والمتمثلة في رأس المال المعرض للخطر الذي يستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع العام.
- قروض ميسرة وقروض مباشرة (قروض فردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز 25 مليون اورو كذلك قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاريع التي لا تتعدى 25 مليون اورو.

3- نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في المنطقة المتوسطة.

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في دول الشراكة الاورومتوسطة ويتوفر البنك على رصيد يقدر بـ 7.4 مليار اورو إلى غاية 2007، مما يتيح له فرصة الحصول على موارد مالية مهمة لفائدة الدول المتوسطة الشريكة لتمويل مشاريع إقليمية ضخمة (الطاقة ، المواصلات ، البيئة).²

فعلى المستوى الجغرافي أدت تدخلات البنك الأوروبي للاستثمار منذ إنشائه إلى غاية 2001 إلى تقديم قروض موزعة كالتالي:

- 27.6% لدعم القطاع الخاص.
 - 24.6% لحماية البيئة.
 - 21.4% لتثمين موارد الطاقة وتوزيعها.
- كما يعمل البنك على تعميق عمله في المجالات التالية :¹

¹ ، الياس بن الساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 06 .

² ، شهرة عدسية، مرجع سبق ذكره، ص: 106 .

³ ، الياس بن الساسي: مرجع سبق ذكره، ص: 06 .

- دعم عمل الاتحاد في كافة أنحاء دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الأمن والاستقرار.
 - تسيير تنمية التعاون الإقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تعمل على تقريب البلدان المتوسطية الشريكة فيها بينها (التعاون جنوب جنوب أو مع الشمال جنوب شمال) .
 - تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الدول المتوسطية الشريكة وتنمية المقاولات المشتركة بين العملاء الأورويين والمحليين.
 - تعزيز تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.
- كما يعتزم البنك الأوروبي تخصيص غلاف مالي يتراوح ما بين 8 إلى 10 مليار اورو بحلول سنة 2006 لتقارب بذلك المبلغ التي تم إقراضها في الفترة الممتدة بين 1974 و2001 والتي لم تتجاوز 12.6 مليار اورو، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لتمويلات بنك الاستثمار الأوروبي.

الجدول رقم (33) : التوزيع الجغرافي لتمويلات بنك الأوروبي للاستثمار

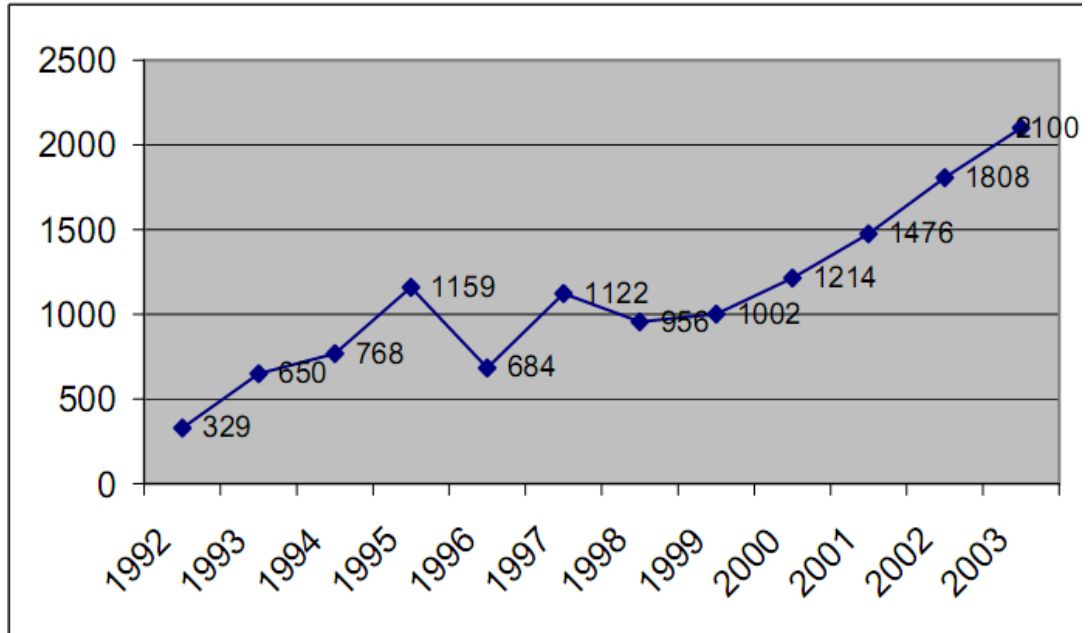
الدولة أو الإقليم	إجمالي القروض	النسبة %
الجزائر	1843	16.6
مصر	1549	17.3
اسرائل	4418	0.5
الأردن	408.6	4.6
لبنان	446	5
المغرب	1508	16.8
سوريا	210.7	2.4
تونس	1081	12.1
تركيا	1508	16.8
قبرص	485.8	5.4
مالطا	37.8	0.4
أخرى	193	2.2
المجموع	9315.7	100

المصدر: الياس بن الساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004، مرجع سابق، ص: 07.

والشكل الموالي يمثل تطور القروض المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة الممتدة بين 1992 - 2003.

¹، سليم بوهديل، آثار برامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود و تمويل العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006 ص، ص: 20، 38.

الشكل (16): تطور حجم القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية الشريكة خلال 1992-2003. الوحدة: مليار اورو.



Source : P.Walsh, Facility for euro-Mediterranean partnership, London, January ,2004,P.2
WWW.eib.org/attachements.conselte le: 14-11-2012. à 13:30.

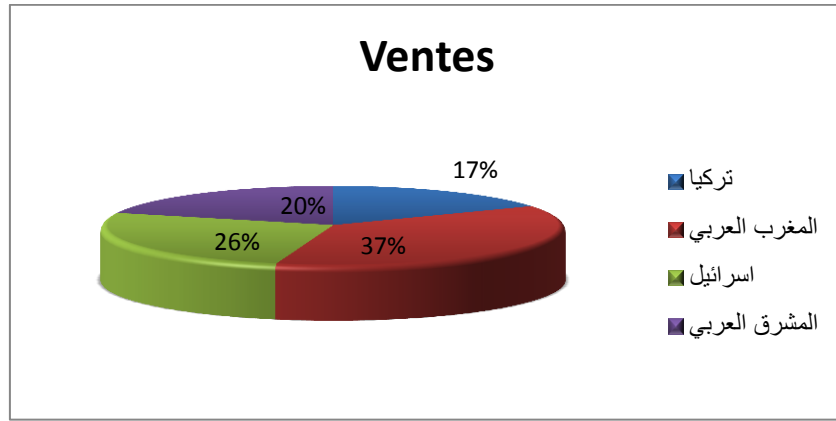
من خلال هذا الشكل نلاحظ التطور المسجل لحجم القروض حيث ارتفع من 329 مليون اورو سنة 1992 ليصل إلى 2.1 مليار اورو سنة 2003 ليسجل انخفاضا سنة 1996 حيث لم يتجاوز 684 مليون اورو بعدما كان 1.159 مليار اورو سنة 1995.

لكن أهم نقطة سجلها هو الارتفاع المستمر لحجم القروض اعتبارا من سنة 1999 حيث حافظ على نفس الوتيرة في سنة 2003.

ورغم أن المبلغ المخصص سنة 2003 يعتبر مقبولا إذ ما قورن بالسنوات السابقة لكن ذلك يبقى غير كاف باعتباره موجه لعشرة دول مطالبة بتكثيف اقتصادياتها مع متطلبات مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

والشكل الموالي يوضح لنا نصيب كل منطقة جغرافية من جنوب المتوسط من القروض المخصصة لسنة 2002.

الشكل رقم(17): التوزيع الجغرافي لقروض البنك الأوروبي للاستثمار في الدول المتوسطية لسنة 2002.



المصدر: سليم بوهديل ، أثار برامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص نقود و تمويل العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006مرجع سبق ذكره، ص:43.

من خلال الشكل نسجل استفادة إسرائيل لوحدها من 26% من حجم القروض متجاوزة بذلك دول المشرق العربي (مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية) التي لم تتجاوز نسبة 20% في كانت نسبة دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) 37% كما عادت 17% من إجمالي القروض لفائدة تركيا.

ثانيا: الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة.

بلغ حجم القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي إلى البلدان المتوسطية الشريكة العشرة مستوى قياسي قدر بـ 2.1 مليار اورو سنة 2003 والتي تمثل أول سنة كاملة من نشاط الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة التابعة للبنك والتي جاءت لتأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.

1- تعريف الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة F.E.M.I.P

أسست الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002، وتمثل هذه الهيئة تطورا ملحوظا للشراكة الاورومتوسطية وارتكز قرار المجلس على تقوية الجانب المالي للشراكة المتوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.¹

ويعرف هذا البرنامج على انه غلاف مالي إضافي مخصص للدول المتوسطية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لفرض دعم النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول.²

2- الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة.

تتمثل الأهداف الرئيسية في مايلي:³

¹ ، شهرة عدسية، مرجع سبق ذكره، ص: 109 .

² ، برنامج FEMIP برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة ،الموقع الالكتروني:

www.delsyr.cec.eu Consulter le :17/02/2013 à 13 :25...

³ ، شهرة عدسية، مرجع سبق ذكره، ص: 110 .

- إعطاء أولوية خاصة لتنمية النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص والمشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص.
- مساعدة البلدان المتوسطة على تحديات العصرية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اندماجها الجهوي في أفق أحداث منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية عام 2010.
- دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية (قطاعات الصحة، التعليم وحماية البيئة).
- عمليات مساعدة لدعم سلسلة الإصلاح الاقتصادي والحوكمة في البلدان المتوسطة المشاركة في إعلان برشلونة.

3- أشكال تمويل برنامج F.E.M.I.P

- تتضمن أشكال التمويل المقترحة من قبل البرنامج فيما يلي:¹
- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية).
 - فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي والمصرفي في المحليين من اجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة.
 - رهانات على مجازفة رأس المال وتمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تنطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بمواردها.
 - أدوات مالية مستحدثة كالترويد بأشبه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة، قروض الإيجار على أساس الضمانات... الخ.
 - صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها.

ثالثا: الوسيلة المالية الجديدة في إطار السياسة الأوروبية للجوار.

في إطار السياسة الأوروبية للجوار، تم خلق أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج السابقة أطلق عليها الوسيلة أو الأداة الأوروبية للجوار والشراكة I.E.V.P والتي دخلت حيز التنفيذ منذ جانفي 2007 و ذلك للفترة الممتدة بين 2007-2013، حيث خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 14.9 مليار اورو وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة بين 2004-2006، تم تمويلها بالبرامج الموجودة سابقا مثل: برنامج ميذا، وقد وجهت هذه المبالغ المالية في إطار هذه الأداة الجديدة لتمويل عدة مشاريع مهمة منها: القطاع المالي، الشرطة، التنمية، المياه، النقل، الإدارة، القضاء وغيرها من القطاعات الأخرى.²

يتم تخصيص التمويل لبرامج بلد فردي معين اعتمادا على احتياجاته، قدرته الاستيعابية وتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها، فضلا عن البرامج الإقليمية التي جرى تقرير أولوياتها على المستوى السياسي. ببساطة، يتم تقديم التمويل من اجل تحويل القرارات السياسية إلى أعمال وأفعال واقعية حقيقية.³

¹ برنامج FEMIP برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة، مرجع سبق ذكره.

² ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

³ مركز معلومات الجوار الأوروبي، قاموس الجوار الأوروبي - جنوب، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية.

قبل التطرق إلى ما قد تتيحه هذه الاتفاقيات من فرص وما قد تفرضه من قيود لابد من إدراج مجموعة من الملاحظات لفهم الأهداف والدوافع المختلفة للأطراف المعنية في اتفاقية الشراكة و يمكن إجمال هذه الملاحظات فيما يلي:¹

- الملاحظة الأولى: تخص المرجع الذي على أساسه يمكن إجراء المقارنة وتحديد المكاسب والخسائر المحتملة للأطراف المعنية.
- الملاحظة الثانية: تتعلق بطبيعة هذه الاتفاقيات وذلك لأنها ليست اتفاقيات اقتصادية فقط بل اتفاقيات شاملة.
- الملاحظة الثالثة: تتعلق بطرفي العلاقة في اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية فالطرف الأوروبي في هذه الاتفاقيات كتلة واحدة ضخمة تضم 27 دولة في توسع مستمر أما الطرف المتوسطي فيدخل هذه الاتفاقيات كدول متفرقة بالرغم من انتمائها إلى نظام إقليمي واحد.

أولاً: الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية.

إن التباين في مستوى التقدم الاقتصادي ونسبة كل طرف من أطراف اتفاق الشراكة من التجارة الدولية ومستوى العلاقات البينية كلها أسباب تتوقع من خلالها آثار سلبية للاتفاقية يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- موضوع المنافسة والذي يخرج المنافسين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية ومنه زيادة حجم البطالة.
- احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط.
- نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة تحتاجها الدول المتوسطية.
- الاتفاق على قواعد المنشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف.
- سينجم عن الاتفاقيات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورده مدخلاته من أوروبا على المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد آخر وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط.

على الرغم من سلبيات المشار إليها من مشروع الشراكة الاورو متوسطية فان هناك بعض الملاحظات للتصحيح الجزئي لنمو العلاقات الجديدة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي:³

- أهمية التنسيق العربي أمام القضايا المطروحة في التفاوض الثنائي للحصول على أفضل الشروط عند إقامة علاقات الشراكة.
- ضرورة توسيع مفهوم المشاركة وتجنب سياسة الانتقاء والاستبعاد التي تمت في برشلونة.
- ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتقف ممثلة للتكتل العربي في التعامل مع كافة المجموعات الإقليمية بما فيها الاتحاد الأوروبي.

¹، شهرة عديسة، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

²، عبد الكريم بعدلش، كمال حوشين، انعكاسات التعاون الاورو متوسطي على الشركات العربية المتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004، ص: 04-05

³، سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط 2، مكتبة مدبولي، ميدان طلعت حرب، القاهرة، مصر، 2004، ص: 230.

ثانيا: الآثار الايجابية لاتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية.

يعتبر توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أهم إيجابيات التعاون الاورو متوسطي ونوجز ذلك فيما يلي:¹

- يؤدي توافر العمالة الرخيصة والمواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية وعناصر المزايا التنافسية أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن أن تتخذ من الدول العربية قاعدة الإنتاج والتصدير.
- عودة استثمارات العربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملة التفاضلية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.
- إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشراكة العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية والفنون الإنتاجية والإدارية .
- تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يمكن من استخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على الصفة المنشأ المتوسطي حيث يمنح المنتج حق التمتع بالإعفاء الجمركي.
- الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية والتي تتمثل في فتح السوق الأوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة بمعدل دخل فردي 20 ألف دولار سنويا.

¹، عبد الكريم بعداش، كمال حوشين، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الخاتمة:

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط لم تكن غائبة بمواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية الهائلة، مما جعل المنطقة محل انتباه واجتذاب خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي الذي سعى منذ القدم لإقامة علاقات مع دول الحوض المتوسط رغم التباعد الجغرافي والاختلاف العقائدي، السياسي والثقافي، هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوثيقة التي تعود إلى عقد الستينات من القرن الماضي، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع كل دول المنطقة، وتركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية ولم تكن تشمل على أهداف إقليمية محددة.

أما خلال السبعينات من القرن الماضي فتم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، تسمح بدخول الحر لكل المنتجات الصناعية لدول جنوب المتوسط إلى سوق الجماعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من طرف أوروبا.

وعلى هذا الأساس وخلال التسعينات من القرن الماضي دعا المجلس إلى تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط وتقديم اقتراحات لتعزيز هذه السياسة، حيث توجت هذه المقترحات بإعلان برشلونة سنة 1995 الذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الاورو متوسطية.

وتدعيما للجهود السابقة، تبني الاتحاد الأوروبي سياسة جديدة تعرف بالسياسة الأوروبية للجوار وذلك منذ سنة 2004. و في سنة 2007 تبني مشروع جديد يرتقي بالعلاقات المتوسطية من علاقة شراكة إلى علاقة اتحاد لكنه ولد ميتا لأسباب سياسية.

ومن خلال هذا العرض وجدنا أن الاتحاد الأوروبي يطور في سياساته اتجاه الدول المتوسطية وهذا تبعا للظروف العالمية ولكن العرض يبقى دائما واحد خدمة مصالحه.

وخلال هذه المراحل المختلفة من اتفاقيات تعاون إلى مرحلة الشراكة فقد تبني الاتحاد الأوروبي برامج مالية من اجل إنجاح هذه الشراكة. ولكن هذه البرامج المالية تشترك كلها في أنها ضعيفة في المبلغ المتفق عليه، إضافة إلى أنها لا تمنح كلها بل تمنح نسبة ضعيفة فقط منها.

قائمة المراجع

I- الكتب:

1. احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. أحمد ماهر، دليل المدير في التخصص، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1993.
4. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
5. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
7. بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري-، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
8. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
9. جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي والمالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
10. جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2001.
11. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
12. حسين عمر، الجات و التخصص، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 1997.
13. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
14. زكريا سلامة عيسى شنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
15. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 4، 2007.
16. سكينه بن حمود: "مدخل العلم والاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
17. سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
19. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
20. صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
21. طاهر حودان، آليات الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 2012.
22. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
23. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية -منظماها، شركاها، تداعياتها-، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008.

24. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
25. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
26. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
27. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
28. عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
29. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
30. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.
31. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ونظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط 02، 2010.
32. فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، جدارا للكتاب العلمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
33. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2010.
34. فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
35. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
36. قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
37. كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
38. محمد العربي فلاح، المتوسطة والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.
39. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
40. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
41. محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
42. محمود حسن الوادي، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
43. موسى شقيري و آخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر، 2012.
44. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
45. هوشيار معروف، إدارة الأعمال الدولية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
46. هوشيار معروف، الاستثمار والأوراق المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
47. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

1- المجلات:

1. علياني نذير، منور اوسرير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005.
2. بلقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد3، ديسمبر 2005.
3. بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006.
4. سليمة غدير احمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تقييمية لبرنامج ميداء-، مجلة الباحث، العدد09، الصادر 2011.
5. سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الاوروي، مجلة المفكر، العدد الخامس، بدون سنة نشر.
6. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 5، 2005.
7. مفتاح صالح، بن يسمين دلال، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43-44، القاهرة، 2008.
8. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، دراسة حول تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد03، 2007.

2- المقالات:

1. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004.
2. آمال براهيمية، ظريفة سلامية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. بلال احمية، دور التمويل بالمشاركة في تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو عربية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، منظمات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.
4. بلقاسم زايدي، هواري بلحسن، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14 نوفمبر 2006.
5. بلقاسم زايري، احمد صديقي، الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية-دراسة تطبيقية-، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، يومي 28-29 أفريل 2008، الجزائر.

قائمة المراجع.

6. بولعيد بلعوج، تأثير الشفافية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الأول، أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الاوراسي، الجزائر، ماي-جوان 2003.
7. حسين بورغدة، الطيب قصاص، الشراكة الاورو جزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
8. رزيقة غراب، سليمة رقاد، آثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و آثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي و مؤسساته الصغيرة و المتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14 نوفمبر 2006.
9. رزيقة غراب، نادية سجار، محتوى الشراكة الاورو جزائرية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
10. سليمان ناصر، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب و المبررات)، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006.
11. سناء عبد الكريم الخفاق، المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية و المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
12. الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14 نوفمبر 2006.
13. شريف غياط ، محمد بوقوم ،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،مداخلة مقدمة حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006.
14. شهرزاد زغيب، لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي 13-14 نوفمبر 2006
15. صالح مفتاح ، دلال بن سمينة، اتفاق الشراكة الأورو جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار و انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
16. صالح مفتاح، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أبريل 2005.

17. الطاهر بن يعقوب ، آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.
18. الطاهر هارون، عادل بلجيل، المساعدات المالية في إطار برنامج PHARE وMEDA لماذا الاختلاف؟ مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
19. عبد الرحمن تومي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر اورو متوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
20. عبد الرزاق بن حبيب، رحيمة بومدين ،الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21-22 ماي 2002.
21. عبد القادر بريش، جبار عبد الرزاق، الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري وآثره على نقل التكنولوجيا الصناعية المصرفية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 3، 2، فيفري 2008.
22. عبد القادر بودي وآخرون، الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 3، 2، فيفري 2008.
23. عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، الشراكة الاجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا، دراسة ميدانية على مستوى شركة SORQL-CHQIN بادرار، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 3، 2، فيفري 2008.
24. عبد الكريم بعداش، كمال حوشين ، انعكاسات التعاون الاورو متوسطي على الشركات العربية المتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004.
25. عبد الله خبابة، مدى فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بين الجزائر وماليزيا، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول، الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بالمركز الجامعي بشار، الجزائر، أيام 3، 2، فيفري 2008.
26. عبد الله غانم، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية إشارة خاصة لحالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط ، 18-20 أفريل 2005
27. عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- واقع وأفاق-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006، الشلف، الجزائر.
28. عبد المجيد اونيس، مناخ الاستثمار، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 افريل 2003، البليدة، الجزائر.

29. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول، المؤسسات الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي، 23/22 افريل 2003.
30. عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002
31. عبد الوهاب رميدي، علي سناي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة تبادل حر الاورو جزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
32. عتيقة وصاف، سهام عاشور، نظام النقد الأوروبي الملامح الأساسية والإشكالية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.
33. عزيزة بن سميحة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول، ابعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، 4، 5 ديسمبر 2006، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
34. علي بقميش، عبد العزيز الأزهر، العيد رزق الله، الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005
35. فتيحة بوحرود، دلال عظمي، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو مغاربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006
36. قطاف ليلي، اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار و انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
37. محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
38. محمد بوهزة، عمر بن سديرة، واقع و مستقبل المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/14 نوفمبر 2006
39. محمد بوهزة، كمال دمدم، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية التعاون والشراكة الاورو متوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 08-09 ماي 2004.
40. محمد قويدري، اثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول، تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2001.

41. المصدر: فيصل بلحسن، تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر
42. منير نوري، اثر الشراكة الاورو جزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 افريل 2006
43. ناجي بن حسين، مناخ الاستثمار في الجزائر، مؤتمر حول، الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004.
44. نجية ضحاك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق تجربة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 افريل 2006.
45. يحي سعيدي، تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية والتجربة الأوروبية في مجال الوحدة والاندماج الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 افريل 2005.
46. يوسف مسعداوي، عمار بوزعرور، الآثار المتوقعة للاقتصاد من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22-23 افريل 2003.

III- المذكرات الجامعية:

1- أطروحات الدكتوراه:

1. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
2. عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطة- حالة دول المغرب العربي-، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
3. عبد الحميد برحومة، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها- إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
4. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004.
5. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.
6. ليليا بن منصور، الشراكة الاورو متوسطة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي- الجزائر، تونس، المغرب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
7. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007.

8. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

2- مذكرات الماجستير:

1. إنصاف قسوري ، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطة ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل ،علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005.
2. أنفال نسيب، انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المحلية دراسة حالة- نظام الإنتاج المحلي - مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011.
3. حبيبة شعور، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.
4. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر 2008/1998، مذكرة ماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، مدرسة دكتوراه تسيير ومناجمت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011.
5. سليم بوهديل ، آثار برامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود و تمويل العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006.
6. سليمان بلعور، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية -حالة مجمع صيدال-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
7. سمير بن دريسو ،الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي للمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2001.
8. سمير يحيوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
9. سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
10. شعيب أنشي، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
11. شهرة عديسة ، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، تخصص نقود و تمويل ، العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007/2008.
12. عبد الرؤوف بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

13. عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
14. غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
15. كمال عبيد، الشراكة الأورو جزائرية: الواقع والتحديات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2002-2004.
16. لمين عايد، الشراكة الأورو متوسطة وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
17. مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية -المغربية-، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

IV- التقارير:

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2002.
2. KMPG، دليل الاستثمار في الجزائر، 2006 .
3. تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، نيويورك وجنيف، 2011.
4. تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012، عرض عام، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد، نيويورك وجنيف، 2012.
5. تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف 2007،.
6. التقرير العربي الموحد، سبتمبر، 2005.
7. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي- السداسيين الأول والثاني - ، 2004، الجزائر، أفريل 2005.
9. المعهد الأوروبي للإدارة العامة المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يورميد للسوق، تقرير، سياسة المنافسة في الشراكة اليورومتوسطية، 30 جوان 2007.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت 2008.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير سنوي 2011، الكويت 2011.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارنة عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، 2002،.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت 2001،.

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت، 2006.
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، 2010.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2011، الكويت 2011.
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر سهولة أداء الأعمال 2009، خمس سنوات من الإصلاح، الكويت 2009.
19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار 1-99، الكويت، 1999.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت 2009، ص.
21. وفاء سعد الشريبي، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية، الدراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد 01 نوفمبر 2008، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

V- الوثائق الرسمية:

1. الأمر 66-284، المؤرخ في 17 سبتمبر 1966، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 80.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 44، المؤرخة في: 26 جويلية 2009.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 19 جويلية 2006.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 22 أوت 2001.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، المؤرخة في، 19 أكتوبر 1994.
6. المادة 19، من الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001.
7. المادة 5، من المرسوم تنفيذي رقم 01-281، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادر يوم 26 سبتمبر 2001.
8. القانون 01/18 المؤرخ في 18/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
9. قانون رقم 36-227 المؤرخ في 26-جويلية-1963، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 53.

I- Les ouvrages ;

1. Abdelhamid Mezaache, **L'Algérie : le voile des hydrocarbures**, Paris, Ed Economica, 1998.
2. B.Garrette et P.Dussauge , **Les stratégies d'alliance**, :Ed d'Organisation , Paris, 1995.
3. Benyahia Farid , Mecheri Ilham, **l'économie Algérienne Enjeux et conditions à son adhésion à L'OMC** ;Dar el- houda ; Ain M'lila ; Algérie ;2009.
4. Boualem Aliouat ,**Les Stratégies de coopération Industrielle** Ed Economica, Paris
5. M.Boudehane ; Les Nouveaux fondementsb et cadres de l'investissement en algerie. ; Editions El Malakia ; El Harrahe ; Algérie .2000.
6. Manè-Henri , **Dictionnaire de gestion vocabulaire, concepts et ovtils**,Ed Economica, Paris,1998,P314,
7. Raymond-Allain,thietar, **Encyclopédie du management**, Ed Vuibert, Paris, 1992 ,P:769.
8. Taibe Hafsi ,**Issad Rebrab Voir grand commencer petit et aller vite** , éditions casbah ,2012.

II- Les Rapports :

1. O.C.D.E, définitions des référence détaillé des investissements internationaux, Paris, 1983.
2. ANDI ,Programme Quinquennal ; Algérie 2010-2014
3. ANDI, climat d'investissement en Algérie, 2010.
4. ANDI, dispositif encourageant, 2010.
5. EDPME, rapport final : Programme d'appui au PME/PMI, des résultats et une expérience a transmettre
6. Iain Byrne, Charles Shamas, **The Human Rights Implications of the MEDA Programmes**.
7. Instrument Européen de Voisinage et de Développement Algérie, document de stratégie 2007-2013 programme indicatif national (2007-2010).
8. KPMG, guide investir en algérie 2012.
9. KPMG, **Guide investir en Algérie**, 2009.
10. UNCTAD ,World investment report2012 ,**towards a new generation of investment policies**, New yourk ,2012.
11. UNCTAD,World Investment Report 2005,**Transnational Corporation and Internationalization of R&D**,UN,New Yourk,2005.

ثالثا/ مواقع الانترنت:

1. www.clubnada.jeeran.com
2. www.ons.com
3. www.ANDI.dz
4. www.competitiveness.gov.jo/arabic/files/heritage%20foundation%2004%20reporte.pdf.
5. WWW.eib.org/attachements.
6. <http://www.euromed rights.net/francais/ barcelone/pem/malte.htm>
7. <http://www. euromed rights.net/francais/barcelone/pem/palermo.htm>
8. www.enpi-info.eu
9. www.delsyr.cec.eu

الخاتمة

يعد الاستثمار بشكل عام الأداة الوحيدة التي تستطيع من خلالها الدول تحقيق تنمية وتطوير لاقتصادياتها وشعبها، ومن بين أنواع الاستثمار نجد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أوجه النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدول، ويعتبر من أهم المؤشرات على الاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك تولي معظم الدول أهمية كبيرة في تنشيط اقتصادياتها على هذا النوع من الاستثمارات، فلا توجد بلاد لا تأخذ بعين الاعتبار عند وضع سياساتها الاستثمارية والتنموية.

ومن بين الدول التي أولت اهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر نجد الجزائر التي تتمتع بمؤهلات طبيعية تؤهلها إلى احتلال الصدارة في الدول الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار، زيادة على الأطر الاقتصادية والقانونية التي توفرها من أجل الارتقاء بتدفقه.

ومن أجل الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي وقعت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في 22-04-2002 على غرار الدول المتوسطة التي اعتبر إعلان برشلونة نقطة تحول في اقتصاديات المنطقة ككل وهذا الاتفاق الذي يعتبر نقطة مهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال انفتاحه على العالم الخارجي عن طريق الاستفادة من البرامج المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بمختلف جوانبه.

فلقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بمختلف المعاني والمفاهيم والمضامين النظرية للشراكة الأورو جزائرية من خلال تحديد الكيفية التي تؤثر بها الجوانب المالية لهذه الاتفاقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال التأثير على بعض القطاعات في الاقتصاد الجزائري.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1. من خلال هذه الدراسة اكتشفنا نقص المشاريع والمبالغ الأوروبية المستثمرة في المنطقة المتوسطية ككل إذ تمثل 2% من استثمارات الاتحاد الأوروبي في الخارج، أما بخصوص الجزائر فقد وجدنا أن أغلب الاستثمارات تأتي من الدول العربية، إضافة إلى أن أغلب برامج الشراكة لتأهيل الاقتصاد الجزائري ككل جاءت بطريقة عشوائية وغير مدروسة، وتأخر انطلاق بعض البرامج، وهذا ما ساهم في عدم تأهيل أغلب القطاعات، إضافة إلى نقص المبالغ المخصصة لذلك وعدم دفعها بالكامل، زد على هذا الخسائر التي تكبدتها الجزائر جراء هذه الشراكة قبل اكتمال إجراءات إنشاء المنطقة الحرة وقبل التفكيك الكلي للرسوم الجمركية، وهذا ما يثبت عدم مساهمة الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة من 2002 إلى 2011. ومنه إثبات صحة الفرضية الرئيسية أو الأولى.
2. استخدمت الجزائر عدة قوانين وتشريعات واستحداث عدة وكالات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فمن قوانين كانت تمنع دخول الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات إلى قوانين تسمح بحرية الاستثمار الذي يدفع عجلة التنمية، وكما استحدثت وكالات لتسهيل وتقديم الدعم إلى المستثمر، إضافة إلى عقد عدة اتفاقيات مع عدة دول من أجل الحماية المتبادلة للاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. تتمثل الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في برنامج ميذا ومساعدات وقروض البنك الأوروبي للاستثمار والهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، إضافة إلى البرامج المالية التي استفادت منها الجزائر في إطار السياسة الأوروبية للحوار والمتمثلة في الأداة الأوروبية للحوار والشراكة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
4. تعتبر الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية أهم جانب من جوانب الاتفاقية لما لها من تأثير على المناخ الاستثماري في الجزائر لأنها تعد رأسمال هذه الشراكة وبواسطة هذه البرامج المالية يمكن تنفيذ البرامج المتفق عليها في

الجوانب الأخرى، إلا أن نقص الاعتمادات المالية المخصصة أصلاً، وعدم دفعها كاملة يعد مشكل حقيقي. إضافة إلى الجوانب الأخرى مثل الجانب الأمني الذي يعد من أهم المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، يعد مهم جداً. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:
- الاستثمار يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة الدخل، من خلال التوسع في المشاريع القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة، ولا يفصل بين مفهوم الاستثمار والمضاربة والمقامرة إلى خط صغير يتمثل في مقدار العائد ودرجة المخاطرة.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة قديمة بمفهومها إلا أنها حديثة بمصطلحها، وهو يعتبر نوع من أنواع حركة رؤوس الأموال الدولية إذ تناوبت على احتلال الصدارة في تدفقه دول مختلفة وقطاعات مختلفة حسب معطيات كل فترة.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا دالة في مركبة من العديد من العوامل والمحددات والتي تعمل معا في منظومة متكاملة وتفاعلها يخلق أوضاعا معينة والتي تكون إما طاردة أو جاذبة له.
 - أصدرت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة قوانين للاستثمار، لكن الخلل الواضح من دراستنا لهذه القوانين وعدد المشاريع الاستثمارية في مرحلة كل قانون، وجدنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تأثرت بالأوضاع السائدة خلال مدة سريان القانون وليس بالقانون بحد ذاته، فنجد مثلا خلال سريان قانون 1966 الأجانب تأثروا بحركة التأميمات التي قامت بها الجزائر في تلك الفترة، وخير مثال على ذلك على ذلك أيضا، قانون 1993 حيث مثل هذا القانون قفزة نوعية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية إلا أنه وخلال السنوات التالية من إصدار القانون لم تشهد الجزائر التدفقات التي كانت تطمح إليها، فلم تشهد الجزائر أي تدفق لاستثمار أجنبي سنة 1995 وهذا ما رده إلا للأوضاع السياسية والأمنية التي كانت تمر بها البلاد.
 - رغم الأجهزة والمؤسسات التي استحدثتها الجزائر للإشراف ومتابعة الاستثمارات إلا أن هذه المؤسسات كلها تتسم بتداخل الصلاحيات وبطء الإجراءات فيها والبيروقراطية.
 - تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية كثيرة ومغرية إلا أن المناخ الاقتصادي والتشريعي يبقى ضعيف وغير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بفعل عدة معوقات لا تخرج في مجملها عن السياسة المتبعة في البلاد المتسمة بالمرض والعجز في جميع القطاعات وتفشي مظاهر الجريمة والفساد في المجتمع الاقتصادي للبلاد ونقص التكنولوجيا في القطاعات الهامة فيه.
 - مع قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت كل الجهود تبدل لتعزيز الاندماج الاقتصادي الأوروبي واكتمال كل متطلبات الاتحاد الأوروبي والذي تحقق طبقا لمعاهدة ماستريخت 1992 حيث أصبحت من خلالها القرارات مشتركة وموحدة في جميع المجالات.
 - اهتمام الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية منذ القدم، وترجمت العلاقات بينهما عند اخذ هذه الأخيرة لاستقلالها منه من علاقات استعمار إلى علاقات تعاون تجاري ثم علاقات تعاون تجاري ومالي لتتطور إلى علاقات شراكة، وأراد الاتحاد الأوروبي تطويرها من علاقات شراكة إلى اتحاد من خلال مشروع اقترحه الرئيس الفرنسي إلا أنه فشل لاعتبارات سياسية.
 - طور الاتحاد الأوروبي علاقته مع الدول المتوسطية من مرحلة إلى أخرى لأسباب كانت تفرضها كل مرحلة، ولكن يبقى الهدف من تطوير هذه العلاقات تأكيد مكانة أوروبا السياسية على الساحة الدولية، وكذلك التصدي للتوسع الأمريكي في المنطقة من خلال المشروع الشرق أوسطي. وكذلك تأكيد الاتحاد الأوروبي على الاستقرار في المنطقة والتصدي لظاهرة الهجرة واللاأمن في المنطقة المتوسطية الجنوبية التي تهدده بصفة مباشرة.

- من أهم مميزات الشراكة الاورو متوسطية نجد الاختلاف بين طرفي العلاقة في اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية فالطرف الأوروبي في هذه الاتفاقيات كتلة واحدة ضخمة تضم 27 دولة في توسع مستمر أما الطرف المتوسطي فيدخل هذه الاتفاقيات كدول متفرقة بالرغم من انتمائها إلى نظام إقليمي واحد.
- لقد منح الاتحاد الأوروبي الأولوية للجانب السياسي والأمني على حساب الجانب التنموي للمنطقة المتوسطية، وعليه فإن الجانب الأمني في مختلف جوانب إعلان برشلونة والمؤتمرات اللاحقة يعد دليل على هاجس الاتحاد الأوروبي بالخطر الذي يأتي من الضفة الجنوبية مما جعل مسائل التنمية في حيز ضيق مقارنة بالحيز الذي يحتله الجانب الأمني.
- اعتمد الاتحاد الأوروبي في السياسة المتوسطية الشاملة برامج مالية تمثلت في البروتوكولات المالية استفادت منها الدول المتوسطية بنسب مختلفة ، وخلال إعلان برشلونة استبدلت برنامج ميذا، وفي سنة 2002 استحدث تمويل جديد من طرف البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، وفي سنة 2004 وفي إطار السياسة الأوروبية للحوار استبدل برنامج ميذا بالأداة الأوروبية للحوار والشراكة الذي يغطي الفترة من 2007 إلى 2013.
- يهدف برنامج ميذا للشراكة الاورو متوسطية إلى دعم عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للدول المستفيدة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار من اجل تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي الاقتصادية عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية الموجهة لتطوير الهياكل الاقتصادية ومشاريع حماية البيئة ودعم القطاع الخاص.
- وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22-04-2002 بفلونيا، إلا أنها دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وهذا بعد مفاوضات ماراطونية بين الطرفين، وكان الهدف من هذه الاتفاقية خلق منطقة للتجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد ربطت الجزائر علاقات مع الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية الشاملة والسياسة الأوروبية المتحددة.
- استفادت الجزائر في إطار السياسة الأوروبية الشاملة من ثلاث بروتوكولات مالية، وفي إطار السياسة الأوروبية المتحددة استفادت من البروتوكول المالي الرابع. واغلب هذه البروتوكولات استفادت منها البنى الأساسية والقاعدية. والعامل المشترك بين هذه البروتوكولات هو ضعفها في المبلغ المخصص، وعدم صرف جميع المستحقات المالية.
- في إطار الشراكة الاورو جزائرية خصص الاتحاد الأوروبي للجزائر مساعدات مالية في إطار برنامج ميذا للفترة (1995-2006) بمبلغ 510.2 مليون اورو، وذلك في إطار برنامج ميذا 1 بمبلغ 165 مليون اورو للفترة (1995-1999) وبرنامج ميذا 2 بمبلغ 346.2 مليون اورو للفترة (2000-2006)، كما استفادت الجزائر من قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي قدرت بـ 746.4 مليون اورو خلال الفترة (1999-2002). كما استفادت من مبلغ 220 مليون اورو في إطار السياسة الأوروبية للحوار والشراكة رغم عدم توقيع الجزائر على اتفاقية السياسة الأوروبية للحوار.
- تأثير الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية.
- تأثير الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على تأهيل القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من مبلغ 57 مليون اورو وبرنامج إعادة الهيكلة والخصوصية بمبلغ 38 مليون دولار وبرنامج تأهيل القطاع المصرفي بسبب الدوافع التي أدت إلى لزوم تأهيل هذا القطاع حيث استفاد من مبلغ 23.25 مليون دولار.
- يأتي قطاع المحروقات في الجزائر أهم قطاع مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تبقى القطاعات خارج هذا القطاع ضعيفة في استقطابه، وتعتبر الفترة من 2002 إلى 2011 المرحلة الثانية من مراحل الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعد صدور قانون 1993 وتعديله في 2001 بعد الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد، واستقرار الأوضاع الأمنية بعد الانتخابات الرئاسية.

- ومن خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تقييم لبرامج ميذا إضافة إلى برامج التأهيل السابقة يتبين أن هذه البرامج غير كافية لوحدها لإحداث تنمية شاملة وهذا بسبب عدم معرفة أغلبية مديري القطاعات لعملية التأهيل التي يجب أن يقوموا بها من اجل مواجهة المنافسة بعد استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة، ولهذا لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة القيود التي تعيق بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الأوروبي وذلك للاستفادة من الجوانب المالية المرافقة، إضافة إلى أن البرامج المالية كانت ضعيفة ولم تستفد منها الجزائر كاملة.

توصيات واقتراحات:

- لا بد على الجزائر من إعادة صياغة وتعديل قانون الاستثمار خصوصا المواد التي جاءت ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و 2010، وهذا من اجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، تطهير للأساليب القديمة المعتمدة في الإدارات العمومية الجزائرية.
- القيام بعملية ترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في الجزائر على مستوى عالي وعالمي، وتوفير إحصاءات دقيقة عن الوضعية الاقتصادية للبلاد، ووضع قواعد وبيانات تسجل بدقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل قطاع وكل سنة وتوعية رجال الأعمال بضرورة القيام باستثمارات بدل الاعتماد على سياسة الاسترداد من الخارج.
- وفي إطار الشراكة على الدول المتوسطة التفاوض ككتلة واحدة بدل الدخول في مفاوضات فردية مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر تجمع ل 27 دولة ومنه له قوة تفاوضية كبيرة ومتكاملة.
- تعريف المؤسسات والمستثمرين المحليين بجوانب وآثار الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وجميع برامج التأهيل الذي يوفرها من خلال برنامج ميذا من اجل تفعيل الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إعادة النظر في اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية فيما يخص التفكيك الجمركي لما له من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني ككل وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل اغلب المؤسسات في النسيج المؤسساتي الجزائري.
- تفعيل التكامل مع الدول الإقليمية مثل الدول العربية، حيث أن تفعيل التكامل سيخلق سوقا إقليميا كبيرا يشكل في جانب منه عاملا مهما في عمليات استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

آفاق الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل دور الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن اجل تعميق الدراسة حول بعض المواضيع التي لها علاقة ببحثنا نقترح المواضيع التالية:
- دور السياسة الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مقارنة بين آثار وانعكاسات الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وآثار وانعكاسات جوانب مالية من اتفاقية شراكة من الدول المتوسطة الموقعة على علاقة شراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.
- دراسة مقارنة بين المساعدات المالية للاتحاد الأوروبي للدول المتوسطة ودول شرق أوروبا.

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز دور الجوانب المالية من اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22-04-2002 في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2011، وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، (كذا إدماج أكثر للاقتصاد الجزائر في الاقتصاد العالمي. وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2011.

وستتناول ذلك من خلال عرض عام للاستثمار الأجنبي المباشر ثم عرض لأهم مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر وأهم التشريعات والمؤسسات الاستثمارية في الجزائر، ثم عرض وتحليل للإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية وأهم البرامج المالية المرفقة معها، لنختم بتحليل للشراكة الاورو جزائرية وانعكاسات أهم برامجها المالية على بعض جوانب التنمية وآثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الاورو متوسطية، الشراكة الاوروجزائرية، الجوانب

Résumé :

المالية.

Le but de cette étude est de mettre en évidence le rôle des aspects financiers de euro_ Algerien d'accord de partenariat signé entre l'Algérie et l'Union européenne le 22 avril 2002 à attirer les investissements directs étrangers en Algérie durant la période de 2002 à 2011 et d'améliorer le climat d'investissement en Algérie, ainsi que l'intégration de l'économie de l'Algérie dans l'économie mondiale. Au cours de la période de 2002 à 2011.

Nous remédier par vue d'ensemble des investissements étrangers directs et les principaux éléments du climat d'investissement en Algérie et de la législation plus importante et les organismes de placement en Algérie et puis Découvre et analyse le cadre général de l'accord de partenariat euro-méditerranéen et les logiciels financiers qui l'accompagne, conclut une analyse de l'Algérie de l'euro et plus importantes retombées financières de programmes sur certains aspects du développement et de ses effets sur l'IED.

Mots clés : investissement, IED, le partenariat euro-méditerranéen, euro_ Algerien de partenariat, les aspects financiers.

Summary:

The aim of this study is to highlight the role of the financial aspects of the partnership agreement euro_ Algerian signed between Algeria and the European Union on 22 April 2002 in attracting foreign direct investment to Algeria in the period from 2002 to 2011, and improve the investment climate in Algeria, as well as the integration of Algeria's economy into the global economy. During the period from 2002 to 2011.

We will address this by overview of foreign direct investment and the main elements of the investment climate in Algeria and most important legislation and investment institutions in Algeria, and then view and analysis of the general framework of the Euro-Mediterranean partnership agreement and financial software that came with it, concludes an analysis of euro Algeria and most important programmes financial repercussions on certain aspects of the development and its effects on FDI.

Keywords: investment, FDI, the Euro-Mediterranean partnership, the partnership euro_ Algerian, the financial aspects